الأمم المتحدة

CEDAW/C/IDN/6-7

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
7 January 2011
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدَّمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع للدول الأطراف

إندونيسيا

040311 040311 11-20282 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
المادة ٢	١-١٢	٣
المادة ٣	١٣-٢٤	٦
المادة ٤	٢٥-٣٠	١٢
المادة ٥	٣١-٣٦	١٤
المادة ٦	٣٧-٥٢	١٧
المادة ٧	٥٣-٦٢	٢٣
المادة ٨	٦٣-٦٦	٢٨
المادة ٩	٦٧-٧٣	٢٩
المادة ١٠	٧٤-٩٦	٣٣
المادة ١١	٩٧-١٢٢	٤١
المادة ١٢	١٢٣-١٥٨	٥٠
المادة ١٣	١٥٩-١٦٥	٦٥
المادة ١٤	١٦٦-١٨٧	٦٨
المادة ١٥	١٨٨-١٩٠	٧٩
المادة ١٦	١٩١-٢٠٩	٨٠

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع لجمهورية إندونيسيا بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الدولة الطرف خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

المادة ٢

تدابير السياسات للقضاء على التمييز

الحالة الواقعية والتدخلات

١ - بالرغم من التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ عام ١٩٨٤، لا تفهم الاتفاقية بأي عمق سوى دائرة محدودة من الناس. ولم ينتشر هذا الفهم بعد في الأفرع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة، فضلا عن المجتمع بأسره، وصولا إلى مستوى القاعدة الشعبية. فالفهم للمساواة بين الجنسين، ولما يشكل تمييزا ضد المرأة، يختلف باختلاف واضعي السياسات، ولا تزال الجهود تبذل للتوفيق بين المنظور المتوخى والنموذج المطبق. وفي سياق الأخذ مؤخرا باللامركزية واستقلال الأقاليم، ما برحت الجهود الرامية إلى دعم حقوق المرأة تواجه تحديات كبيرة بوجه عام، على الرغم من وجود فرص إيجابية كثيرة. وشكلت ''النشوة'' التي أحدثها المناخ المنفتح الجديد والحرية والسلطات التي تتمتع بها الأقاليم الآن تحديا كبيرا. ذلك أن الناس يمكنهم الآن تحديد ما هو خير لهم، ولكن هذا كثيرا ما يساء فهمه في وجود النظرة الجنسانية المتحيزة، التي كثيرا ما تستمد مشروعيتها من منظور أخلاقي متزمت على أساس تفسيرات ضيقة لتعاليم دينية تنال من مكانة المرأة. ومع ذلك، ثمة كثير من الفرص الإيجابية كذلك. فمن الممكن الآن أن تثار مشاكل مجتمعية عديدة، كانت في السابق طي الخفاء، الأمر الذي يعزز بالتالي المشاركة العامة في صنع القرار. وقد شهد هذا المناخ الجديد أيضا ظهور قادة جدد يصغون جديا لتطلعات الجماهير ولديهم الشجاعة اللازمة لتحقيق الإنجازات. وتشجع هذه الحالة على وجود المساواة بين الجنسين والإنصاف في المجتمع.

٢ - وبعد تلقي الملاحظات الختامية من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، نظمت وزارة تمكين المرأة عملية لزيادة الوعي والتدريب على الاتفاقية في الوزارات والمؤسسات من مستوى الحكومة المركزية إلى مستويات الحكم في المقاطعات.

٣ - ومنذ عام ٢٠٠٤، تم اعتماد عدد كبير من السياسات المتكاملة في إطار التزام الدولة بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٤ - فقد صدر القانون ٢٠٠٧/١٧ بشأن خطة التنمية الوطنية الطويلة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥؛ والقانون ٢٠٠٧/٢١ بشأن القضاء على الاتجار بالبشر؛ والقانون ٢٠٠٧/٢٢ بشأن إجراءات الانتخابات العامة؛ والقانون ٢٠٠٨/٢ بشأن الأحزاب السياسية؛ والقانون ٢٠٠٨/١٠ بشأن الانتخابات العامة؛ والقانون ٢٠٠٨/٢٠ بشأن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والقانون ٢٠٠٨/٤٠ بشأن القضاء على التمييز العنصري والعرقي. وأصدرت الحكومة أيضا، بالاشتراك مع مجلس النواب، أيضا القانون ٢٠٠٨/٤٤ بشأن المواد الإباحية الذي يرمي إلى القضاء على الاستغلال والتشهير، فضلا عن توفير الحماية للنساء والأطفال.

٥ - ودارت مناقشات على مستوى الدولة حول مدى استعداد الهياكل الأساسية والآليات المؤسسية وآليات الدولة، للإقدام بثقة على التصديق على البروتوكولين الاختياريين، بالنظر إلى ما ينطوي عليه هذا التصديق من تبعات ومسؤوليات كبيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، كلفت الحكومة حاليا الدوائر الأكاديمية بإعداد نص التصديق على البروتوكولين الاختياريين.

الإنجازات

٦ - وقد وضعت مختلف الوزارات بعض السياسات والبرامج والأنشطة الرامية إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين في قطاعات كل منها وقامت بتنفيذها بالتنسيق مه مسؤولي التنسيق وأفرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية التابعة لها. بل إن بعضها حددت أفضل الممارسات، على المستوى دون الوطني، في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، ومنها على سبيل المثال، أن وضع القوانين المحلية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني حفز الحكومات على المستوى دون الوطني على إدراج منظور جنساني فيما تقوم به من التخطيط ووضع الميزانيات الخاصة بها على مستوى الأقاليم. وأدت القوانين المحلية بشأن مكافحة الاتجار في الأقاليم إلى الحد من الاتجار بالأشخاص في بعض المحافظات، في حين دفعت القوانين المحلية للأقاليم بشأن القضاء على العنف العائلي الضحايا إلى إبلاغ مسؤولي إنفاذ القانون والوحدات/المؤسسات التي أنشئت على المستوى دون الوطني لمساعدة ضحايا العنف من النساء. ويستعان بتلك القوانين في معالجة حالات العنف وفي تعزيز مكانة المرأة.

٧ - ويشكل القضاء على التمييز إحدى الرؤى التي تتوخى حكومة الوحدة في إندونيسيا تحقيقها. وأبرز الإنجازات في هذا الصدد يتمثل في الانفتاح والوعي بشأن حقوق الشعب والدولة والتزاماتهما، وزيادة المشاركة العامة في التماس حياة أفضل. فيمكن لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التعبير عن تطلعاتها بحرية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقضايا المتصلة بحقوق المرأة. ويوجد في الهيئة التشريعية تجمع للبرلمانيات. وتشارك وسائط الإعلام

مشاركة كبيرة في الإشراف على إعمال حقوق الإنسان. وهناك عدة لجان على الصعيد الوطني، منها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (كومناس بيريمبوان)، واللجنة الوطنية للمواطنين كبار السن، واللجنة الإندونيسية لحماية الطفل، واللجنة الوطنية لأمانة المظالم، وهي تشرف أيضا على إعمال حقوق الإنسان.

٨ - وقد أصدرت وزارة القانون وحقوق الإنسان مبادئ توجيهية لصياغة القوانين المحلية في الأقاليم منعا لتعارضها مع القوانين العليا ولكفالة خلوها من التحيز الجنساني. وأصدرت وزارة الداخلية أيضا مبادئ توجيهية لحكومات المقاطعات والبلديات بشأن صياغة القوانين المحلية القائمة على مبادئ عدم التمييز في الأقاليم، بما في ذلك التمييز ضد المرأة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

التحديات

٩ - على الرغم من أن دستور إندونيسيا يضمن المساواة بين الرجل والمرأة في البلد، كما يتجلى في مختلف التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة، ما زال تنفيذ هذه التشريعات والسياسات والبرامج تكتنفه الصعوبات. وبالنظر إلى حجم البلد الجغرافي الشاسع وعدد سكانه الكبير، فضلا عن العملية الحالية لتطبيق اللامركزية، تستدعي برامج النشر والتوعية في الواقع بذل جهود متصلة. ويؤدي التفاوت في درجة الالتزام، وخاصة بين آليات حقوق الإنسان على صعيد الأقاليم، إلى تباين التقدم المحرز في تنفيذ التشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٠ - وبالمثل، يؤدي أيضا غياب الالتزام وانعدام التفاهم بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى اتخاذ سياسات وقرارات خالية من منظورات حقوق الإنسان. وينعكس هذا في القوانين المحلية المختلفة على المستويين الوطني والمحلي، التي لا تقتصر على التمييز ضد المرأة، بل تنتهك حقوقها أيضا.

المبادرات والإجراءات المتخذة

١١ - من التدابير الهامة للتعامل مع التحدي الذي يمثله استقلال الأقاليم إقرار اللائحة الحكومية ٢٠٠٧/٣٨ المتعلقة بتوزيع الإدارة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والمناطق/البلديات، التي كانت لها آثار على اللائحة الحكومية ٢٠٠٧/٤١ المتعلقة بتنظيم الجهاز الإداري على صعيد الأقاليم. فقد تأثرت بذلك السياسات الخاصة بتعميم المنظور الجنساني على صعيد المقاطعات والمقاطعات الفرعية/البلديات، كما تأثر تنفيذ البرامج المتعلقة

بذلك. فاتسع الآن نطاق سلطات مكاتب الأقاليم المكلفة بتعميم المنظور الجنساني على وجه التحديد، وازدادت سهولة تنفيذ الأنشطة المقررة.

١٢ - وكان من المبادرات الهامة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ تعزيز تعميم المنظور الجنساني على الصعيد المؤسسي بمراعاته في تخصيص الموارد البشرية وفي مخصصات الميزانية من خلال اللائحة رقم ٢٠٠٩/١١٩ التي أصدرها وزير المالية بشأن المبادئ التوجيهية لصياغة خطط الأنشطة الوزارية وقوائم المشاريع وتقييمها. وبدئ في تطبيقها في عام ٢٠١٠، وتحددت سبع وزارات/مؤسسات بوصفها وكالات رائدة، وهي وكالة التخطيط الإنمائي الوطنية (بابيناس)، وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل، ووزارة المالية، ووزارة التعليم الوطني، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، ووزارة الأشغال العامة.

المادة ٣

الآلية والبرامج الرامية إلى تعزيز النهوض بالمرأة

الحالة الواقعية

١٣ - وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل هي الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ استراتيجية تقوم على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع قطاعات التنمية، أما على الصعيد دون الوطني فتوجد آليات تخضع لتنسيق نواب المحافظين ونواب حكام المقاطعات الفرعية في أنحاء إندونيسيا. وقد أنشأت كل من الوزارات الرئيسية مراكز التنسيق وأفرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية لتنسيق التخطيط ووضع الميزانيات على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية في وزاراتها. وعلى الصعيد دون الوطني، يترأس أفرقة العمل المذكورة جهاز التخطيط الإقليمي للتنمية، وهو يتألف من أعضاء من مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية، التابعة للوكالات الحكومية دون الوطنية. ويشكل عدم التزام بعض صناع القرار، وافتقار مسؤولي التنسيق إلى القدرات والمهارات المتعلقة بالتحليل الجنساني، وعدم توافر البيانات التفصيلية، بعض المشاكل المشتركة التي صودفت على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

التدخلات والإنجازات

١٤ - في سبيل الإسراع بعجلة العمل على تعميم المنظور الجنساني داخل المؤسسات الحكومية، على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني، تقوم وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل منذ عام ٢٠٠٥ بمنح جائزة باراهيتا إيكابراياً، أو جائزة العمل الجنساني، في عيد الأم للمؤسسات الحكومية والمناطق التي تظهر أوجه تقدم وإنجازات جديرة بالتنويه في

مجال تعميم المنظور الجنساني. وقد منحت حتى الآن لثماني مؤسسات حكومية جوائز، تتراوح بين المستوى المبدئي والمتوسط، بينما تلقت ثمانية أقاليم وأربع عشرة بلدية جوائز للعمل الجنساني، تتراوح بين المستوى المبدئي والمتقدم.

١٥ - وأظهر بند الميزانية الوطنية الخاص بالتعليم الوطني والصحة الوطنية زيادة مطردة في كل عام. فقد كرس الدستور نسبة ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية السنوية للتعليم. وهذا معناه أن مزيدا من الأسر الفقيرة ومزيدا من الأطفال، سواء البنات أو الأولاد، ستتاح لهم الفرصة على قدم المساواة للحصول على إمكانيات متكافئة للتعليم. وتتجاوز ميزانية التعليم بكثير بنود الميزانية المخصصة للقطاعات الأخرى إذا ما أضيفت إليها مساهمات الأقاليم. وتظهر ميزانية البرامج الحكومية من أجل الفقراء زيادة سنوية. ووضعت أيضا برامج للإنعاش الزراعي من خلال توفير الائتمانات البالغة الصغر وتعزيز رؤوس أموال جماعات المزارعين وتوفير المخصبات الزهيدة الثمن وتزويد الأسر الفقيرة والمزارعين والمزارعات الفقراء بالبذور العالية الجودة. وتركز الجهود المبذولة للتمكين الاقتصادي للمجتمعات الساحلية ولإنعاش مصائد الأسماك على زيادة الإنتاج من أجل النهوض بدخل الفلاحين والصيادين. واشتملت بعض البرامج الموضوعة لرعاية مصالح الشعب التي تأخذ بطريقة تجمع بين ''أصحاب المصلحة وأصحاب التمويل'' على تقديم مساعدة مباشرة من قبيل برنامج الأسرة المشرقة بالأمل (للنساء الحوامل والأسر التي لديها أطفال في سن المدرسة ودون سن الخامسة)، والأرز للفقراء (للأسر، بما فيها الأسر المعيشية التي تعولها المرأة)، والتأمين الصحي العام، والمساعدة في التشغيل المدرسي (للأسر الفقيرة التي لديها أولاد وبنات في سن المدرسة)، والمساعدة النقدية المباشرة. وتوجد أيضا برامج للتمكين المجتمعي من خلال البرنامج الوطني لتمكين المجتمع (بي إن بي إم ماندیري) وتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات التي توفر تسهيلات ضمان الائتمان للتعاونيات النسائية وجماعات المرأة في مجال الاقتصاد الإنتاجي. ويتألف البرنامج الوطني لتمكين المجتمع من برنامج التنمية للمناطق الفرعية، وبرنامج التخفيف من حدة الفقر في المدن، والتسريع بالتنمية للمناطق المتخلفة النمو والمناطق الخاصة. ومنذ عام ٢٠٠٨، جرى توسيع نطاق البرنامج ليضم البرنامج الإقليمي لتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وتجري في جميع هذه البرامج مراعاة المنظور الجنساني.

١٦ - ويشكل إصلاح البيروقراطية العامل الرئيسي في نجاح هذه البرامج، وهو يرمي إلى ضمان النهوض بحياة المرأة. وتضطلع كثير من المناطق بإصلاحات بيروقراطية تهدف إلى زيادة الشفافية والمشاركة العامة مع الحد من التكاليف. فاعتمدت مقاطعة ليباك الفرعية في جاوة الغربية إحدى الأفكار التي أشار بها الجمهور. وفي عام ٢٠٠٤، أقر البرلمان المحلي، بدعم من

الحكومة، قانونا محليا بشأن الشفافية والمشاركة. وتوجد في مقاطعة كيبومين الفرعية في جاوة الوسطى مشاركة عامة في جميع القرارات وفي وضع السياسات المتعلقة بالتنمية، على النحو الذي ينص عليه القانون المحلي لكيبومين رقم ٢٠٠٤/٤٣ بشأن المشاركة العامة. واستعانت كيبومين أيضا بالإذاعات التليفزيونية الحكومية (تليفزيون راتيه) في جمع ملاحظات المواطنين. ومنذ عام ٢٠٠٠، تكون لدى بليتار في شرق جاوة نظام للإدارة والإعلام للموظفين المدنيين عن طريق الإنترنت يرمي إلى الربط بين جميع مستويات الحكم من رؤساء البلديات إلى المحليات. وحقق هذا النظام إنجازات في تحسين الأداء المؤسسي وأعاد تنظيم المحفوظات الخاصة بالمواطنين. وتصدر حكومة مدينة باليلبابان في كاليمانتان الشرقية بطاقات هوية خاصة للفقراء، وتقدم المنح الدراسية والتمويل الأوليّ للمشاريع الصغيرة، كما بسطت نظم منح التراخيص وإصدار شهادات الوفاة. وتم تبسيط مؤسسات الحكم المحلي تحقيقا للكفاءة والفعالية. فعلى سبيل المثال، جرى ضم المكتب الوطني لتنظيم الأسرة إلى مكتب تمكين الجمهور ليصبحا وكالة تنظيم الأسرة والتمكين الاجتماعي.

١٧ - وبدأت عدة مناطق في إدخال خدمة المركز الجامع لزيادة الحماية وتمكين المرأة، وهي تشمل إصدار بطاقات الهوية وشهادات الميلاد وشهادات الزواج وشهادات الطلاق وشهادات الوفاة.

١٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، لم تكن توجد سياسات عامة كثيرة ينصبّ تركيزها مباشرة على إزالة التمييز و/أو ضمان تقدم المرأة. ورغم ذلك، فقد كان للوائح والسياسات التي تهدف لمصلحة الشعب بوجه عام آثار إيجابية بالنسبة للمرأة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. ويعزى هذا إلى أن النساء يمكن أن يكنّ جزءا من الفقراء وغير المتعلمين والمسنين. ومن النماذج العديدة لحكومات الأقاليم التي تطبق لوائح لصالح الشعب وتراعي المنظور الجنساني حكومة بوربالينغا، التي يوجد فيها: (١) عملية لتدوير مبالغ الحوافز لتجديد منازل الفقراء، ويقصد بها في الوقت ذاته تنمية روح التضامن الاجتماعي والاعتماد على الذات؛ (٢) برنامج الأغذية الكثيف العمالة، الذي يجمع بين القضاء على الفقر، وإيجاد وظائف جديدة، والزراعة؛ (٣) برنامج الحفاظ على الصحة العامة، وهو برنامج للتأمين الصحي يقوم على إعانات مالية متعددة القطاعات. وقامت مدينة باليكبابان، في كاليمانتان الشرقية، من خلال القانون المحلي الإقليمية رقم ٢٠٠٤/٠٨ للإقليم بشأن استئصال الفقر، وذلك بتمكين شباب الشوارع من خلال إكسابهم مجموعات من المهارات يبلغ عددها ٢٣ مجموعة، تتراوح بين القيادة والمهارات الميكانيكية والإلكترونيات والحياكة ومهارات الطهو. وتجاوزت مقاطعتا موسي بانيواسين الفرعية، في سومطرة الجنوبية، وإندرامايو، في جاوة الغربية، المتطلبات الدستورية بتخصيصهما ميزانية للتعليم تزيد نسبتها على ٢٠ في المائة. ومنذ عام

٢٠٠٢، يجري في موسي بانيواسين تطبيق التعليم المجاني تدريجيا، بدءا بالتعليم الابتدائي والإعدادي بالمدارس العامة، وفي عام ٢٠٠٥ أتيح التعليم المجاني أيضا للتعليم الابتدائي والإعدادي بالمدارس الإسلامية. ويطبق التعليم المجاني أيضا منذ عام ٢٠٠٧ على التعليم العالي، وذلك في أكاديمية سيكايو للتمريض والفنون التطبيقية. وتولي يوغياكارتا اهتماما كبيرا لخدمات الصحة العامة بتكلفة قدرها ٢ ٠٠٠ روبية (٢٠ من سنتات الولايات المتحدة) لسكان يوغياكارتا و ٥ ٠٠٠ روبية (٥٠ من سنتات الولايات المتحدة) لغير المقيمين بها. وأحدث خدمة جرى إدخالها منذ عام ٢٠٠٨ هي توفير الرعاية المجانية في حالات الطوارئ باستخدام سيارة للإسعاف عن طريق الاتصال بالرقم YES ١١٨ (الأحرف الأولى من خدمة يوغياكارتا للطوارئ). وتطبق في مدينة سولو، في جاوة الوسطى، سياسات صديقة للشعب، إذ يجري في هذه المدينة ما يلي (١) تحديد عدد المجمعات التجارية الكبيرة والأسواق المصغرة؛ (٢) بذل جهود لتعزيز الاتصال بين مختلف الفئات، بما فيها الجماعات الأصولية والمنحدرين من عرق صيني؛ (٣) تقديم القروض الميسرة للحرفيين، وغالبيتهم من النساء، بحد أقصى ٤ ملايين روبية (٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) للشخص الواحد؛ (٤) تقديم الخدمات الصحية المجانية لمن يعانون الفقر المدقع، ومعظمهم من النساء، بما في ذلك خدمات المرضى المقيمين والطوارئ والمعمل والإشعاع، والعمليات الصغيرة والمتوسطة. وقدمت عدة مناطق الرعاية الخاصة للنهوض بصحة المرأة والجمهور بصفة عامة. ومن بين هذه المناطق مقاطعة سولوك الفرعية في سومطرة الغربية، وجيمبرانا في بالي، وسوميدانغ في جاوة الغربية، التي توافرت بها الخدمات الأساسية بدون مقابل في العيادات الصحية المجتمعية وخدمات المرضى الخارجيين وطب الأسنان والرعاية الطارئة والفحوص المعملية وتوليد الطفل الأول في العيادات الصحية بدون مقابل.

١٩ - وباستخدام الميزانية المحدودة المخصصة لتمكين المشروعات الصغيرة، ومعظمها أقل من ٢ في المائة من ميزانية الإقليم، تحاول بعض حكومات الأقاليم تعزيز المشاريع الصغيرة. ومن بين هذه الحكومات بانتول وبوربالينغا ولامونغان ويوغياكارتا. ومنذ عام ٢٠٠٥، اعتمدت الخدمات التعاونية لمقاطعة جمبر الفرعية وهياكلها الفرعية مفهوم مصرف غرامين لمساعدة الفقراء، وبينهم كثير من النساء. وأنشأت المقاطعة مصرفا خاصا بها، هو مصرف كيلوارغا مسكين (أو مصرف غاكين، أي مصرف الأسر الفقيرة). وكانت مديرات المصرف إلى حد كبير من النساء اللواتي لم يتعدّ تعليمهن المستوى الابتدائي أو اللواتي دُرِبن على إمساك الدفاتر البسيطة. ويوجد في مقاطعة تيمور الوسطى الجنوبية الفرعية في نوسا تينغارا الشرقية القانون المحلي ٢٠٠١/١٧ المتعلق بتفعيل العادات والتقاليد المحلية والمؤسسات

التقليدية وحفظها وتنميتها وحمايتها. وهو يشمل الاعتراف بحقوق السكان الأصليين وقوانينهم وبحق المجتمعات المحلية في التحكم في مواردها الاجتماعية الاقتصادية واحترام هذه الحقوق. ومنذ عام ٢٠٠٠، استحدثت مقاطعة كيبومين الفرعية في جاوة الوسطى منهجا للتوعية الجنسانية. وتوجد لدى بانتين ويوغياكارتا وكاليمانتان الجنوبية وعدة مقاطعات أخرى أيضا قوانين محلية لتعميم المنظور الجنساني. وفي جاوة الوسطى ''مخطط كبير'' للتنمية يراعى فيه المنظور الجنساني، كما يوجد القانون المحلي ٢٠٠٩/٣ المتعلق بحماية المرأة ومناهضة العنف القائم على نوع الجنس. وفي عدة مناطق أخرى قوانين محلية لمكافحة الاتجار، ومنها سومطرة الشمالية وسولاويسي الشمالية وجاوة الشرقية وكاليمانتان الغربية.

التحديات

٢٠ - تنجم عن انعدام التعاضد والتنسيق بين صناع القرار في بعض الأحيان سياسات متناقضة. وقد أدى هذا إلى عدم إيلاء اهتمام لكثير من حقوق المرأة، سواء على المستوى المركزي أو، بدرجة أشد كثيرا، على مستوى الأقاليم. وقد حددت كثير من الأطراف، بما فيها اللجنة الوطنية للمرأة، قوانين محلية تمييزية كثيرة في الأقاليم. وبحلول عام ٢٠٠٧، كانت وزارة القانون وحقوق الإنسان قد استعرضت ٥١٨ ٥ قانونا محليا بالأقاليم، وأوصت بإبطال ٤٠٦ ١ قوانين منها. وبالمثل، قامت وزارة الداخلية بإلغاء ٦٧٨ قانونا محليا في الأقاليم، ويجري حاليا استعراض ١٦٣ قانونا.

المبادرات والإجراءات المتخذة

٢١ - ردا على التحديات والعوائق، وعملا على تسريع عملية تعميم المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية، أعدت الحكومة مشروع توجيه رئاسي بشأن التعجيل بتعميم المنظور الجنساني، هو الآن قيد الدراسة من جانب أمين مجلس الوزراء. ووفقا لمشروع التوجيه، سوف يكون القرار في يد ست وزارات/مؤسسات، ومنها وزارة التنسيق من أجل رفاه الشعب، ووزارة المالية، ووزارة الدولة لحسن الانتفاع بجهاز الدولة، ووزارة الداخلية، ووزارة القانون وحقوق الإنسان، ووزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل، والوكالة الوطنية لتخطيط التنمية. ودعما لهذا المفهوم أيضا، أصدر وزير تخطيط التنمية مرسوما بشأن إيجاد فريق تقني يتألف أعضاؤه من ممثلين حكوميين لتوجيه عملية تخطيط التنمية على نحو يراعي المنظور الجنساني.

٢٢ - وتعكف الحكومة أيضا على إعادة صياغة مشروع القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع المذكور دورا استراتيجيا للغاية في التغلب على

أوجه القصور في الأنظمة السابقة وأن يكون بمثابة قانون جامع، ليس فقط للسلطة التنفيذية وإنما أيضا للسلطة التشريعية والسلطة القضائية والجامعات والقطاع الخاص. ومن المسائل التي سيتناولها المشروع العمل الإيجابي الذي يشتمل على نظام للحصص في قطاعات التعليم والاقتصاد والسياسة والعمل؛ وآليات لرصد القيام بتعميم المنظور الجنساني بحيث تدرج في صلب التقارير المقدمة السياسات وتنفيذها وتوزيع المساواة بين الجنسين وغير ذلك من المسائل الهامة؛ بما في ذلك الإشارة إلى الإبلاغ ومدته في تحقيق مختلف الالتزامات الدولية، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها. ويمثل جمع الإحصاءات الجنسانية جزءا لا يتجزأ من هذه العملية، وسيتاح الاطلاع العام عليها لاستخدامها في وضع السياسات العامة، وصياغة الحلول والرصد. ويجري تحقيق المشاركة العامة تحديدا عن طريق رصد سياسات الحكومة وحكومات الأقاليم والجامعات والقطاع الخاص فيما يتعلق بتنفيذ تعميم المنظور الجنساني، فضلا عن مسائل الميزانية.

٢٣ - ويستند استقلال الأقاليم إلى مبدأ إنعاش تمكين هذه الأقاليم وقد أضفيت عليه الصبغة الرسمية بموجب القانون ١٩٩٩/٢٩. ولابد من تعزيز هذه الفكرة على جميع مستويات صنع القرار، لمنع وضع قوانين محلية في الأقاليم تتعارض مع القوانين العليا. وجرى تحديث القانون المذكور من خلال القانون ٢٠٠٤/٣٢، رغم أن الجهود ما زالت مستمرة لتنقيح قانون الاستقلال الذاتي للأقاليم. ويمكن أن تستخلص دروس طيبة من نجاح الأقاليم في المناطق التي تمكن قادتها من النهوض بدرجة كبيرة بحياة السكان فيها.

٢٤ - واستجابة لما سلف، تواصل مختلف منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية ممارسة الضغط على الدولة لتحسن أداءها. وتتفاوت المسائل التي يجري تناولها تفاوتا كبيرا، من التعليم إلى الصحة والبيئة والدين والقانون والسياسة والفقر والاقتصاد وحماية حقوق الشعوب الأصلية وهكذا. ومن الائتلافات التي تناصر بشدة قضايا المرأة شبكة التشريعات المناصرة للمرأة، التي تشمل منظمات غير حكومية تركز على مسألة تمكين المرأة. وكانت هذه الشبكة ناجحة إلى حد كبير في إبداء الرأي للهيئات الحكومية والتشريعية، كما يظهر نجاحها في إدراج منظور لمناصرة المرأة في قوانين مختلفة، مثل قانون استئصال العنف العائلي، وقانون الجنسية، وقانون القضاء على الاتجار بالبشر، وقانون الصحة. وإدراكا لأهمية الرقابة العامة، ومراعاة لضرورة تعزيز منظور الدولة، تم التعاون بين الدولة ومختلف المنظمات الجماهيرية، مثل ''الكواني'' وحركة رفاه الأسرة، فضلا عن جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وسيستمر تطوير ذلك التعاون في مختلف الميادين.

المادة ٤

التدابير المرحلية الخاصة للتعجيل بالمساواة

الحالة الواقعية

٢٥ - لقد طرأت تغيرات على طريقة التفكير والعلاقات بين الجنسين في كثير من الأماكن، ولا سيما في صفوف الطبقة المتوسطة في المناطق الحضرية. فالمرأة تعمل جنبا إلى جنب مع الرجل، سواء في إطار الحياو الزوجية، أو في السياق المهني، ويحترم كل منهما الآخر. وبالرغم من هذا، تجعل الثقافة السائدة الرجل مسؤولا عن صنع القرار داخل الأسرة، وتبعد المرأة إلى المجال المترلي. وما زال الكثيرون يعتبرون الأمومة مسألة أنثوية صرفة، وليست تحقيقا لمصلحة الدولة الكبرى كما هي في الواقع. ونتيجة لذلك، كثيرا ما تعدّ حماية الأم أقل أهمية، ويُنظر إلى المرأة باعتبارها مسؤولة عن دورها الإنجابي. وما زال الدور النمطي للرجل بوصفه العائل والدور النمطي للمرأة بوصفها ربة بيت، رغم أن عددا كبيرا من النساء تعملن لكسب الرزق من أجل الأسرة، يظهران عادة في ممارسة العلاقات بين الجنسين في الحياة اليومية. وما زال القطاع العام بصفة عامة، والمجال السياسي بصفة خاصة، يعتبران إلى حد كبير حكرا على الذكور. وتتخلف المرأة في جميع القطاعات، بما فيها الصحة والعمل والاقتصاد والسياسة. وعلى الرغم من عدم وجود ما يحول رسميا دون اشتغال المرأة بالعمل السياسي، فما برحت الاعتبارات الثقافية الكبيرة والممارسات في الدوائر الصغيرة وعلى مستوى الأسرة غير مؤاتية لقيام المرأة بأدوار نشطة واستراتيجية بنفس درجة الرجل.

التدخلات

٢٦ - لقد أذنت الدولة بحصة نسبتها ٣٠ في المائة للمرأة بموجب القانون ٢٠٠٧/٢ المتعلق بإجراءات الانتخابات العامة، والقانون ٢٠٠٨/٢ المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بالانتخابات العامة. ووردت تغيرات هامة فيما يتعلق بحق المرأة في الحياة السياسية في القانون ٢٠٠٨/٢ المتعلق بالأحزاب السياسية، وذلك في البند الذي ينص على حصة المرأة في هيكل الأحزاب السياسية. ويحدد القانون ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بانتخاب أعضاء الهيئة التشريعية في الأقاليم حصة للمرأة في الترشيح للهيئات التشريعية. وينظم الترشيح للمناصب الانتخابية كذلك في اللائحة الحكومية التي تحل محل القانون ٢٠٠٩/١ المتعلق بالتغييرات في القانون ٢٠٠٩/١٧ المتعلق بانتخاب أعضاء الهيئة التشريعية في الأقاليم بالنظر إلى أن أحكام ذلك القانون يمكن أن تلغي صوت الأغلبية. وأما عن مشاركة المرأة في وضع السياسات الحكومية، فالدولة تضمن المشاركة الكاملة لجميع عناصر المجتمع في وضع القوانين

(المادة ٥٣ من القانون ٢٠٠٤/١٠ بشأن وضع القوانين واللوائح). وقد شجع رسوخ دور المجموعة البرلمانية النسائية النشيط أيضا على إصدار قدر كبير من التشريعات لصالح المرأة.

٢٧ - وبالرغم من أن المرأة ما زال بإمكانها تقديم الإقرارات الضريبية المشتركة من خلال رقم الهوية الضريبية لزوجها، فقد أصبح حقا اجتماعيا لجميع المواطنين، بما في ذلك النساء، أن يكون لهم رقم ضريبي خاص بهم. وقد يكون هذا من عوامل تغيير الأنماط الاجتماعية الثقافية السائدة، باستحداث نموذج جديد يتمتع فيه كل من المرأة والرجل باستقلاله كمواطن. وفي القطاع الاقتصادي، تتاح ائتمانات خاصة للمجموعات الاقتصادية النسائية، على سبيل المثال بير كاسا (خطط الائتمانات الخاصة بالمرأة في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة)، التي أنشئت في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بأموال من وزارة التعاونيات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي عام ٢٠٠٩، تم بموجب لائحة وزير المالية ٢٠٠٧/٩١، تخصيص مبالغ تتولى إدارتها هيئة خاصة، هي الهيئة العامة للخدمات، بتوفير أموال متجددة. وأطلقت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل نموذج ديسا بريما للقرية (المرأة الإندونيسية المستقلة والتقدمية)، وعدلته المقاطعات والمقاطعات الفرعية/البلديات ليلائم استخدام الصناديق في الأقاليم.

٢٨ - ووقع وزير الصحة ووزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل مذكرة تفاهم لتوفير مرافق لرعاية الطفل ومرافق للإرضاع الطبيعي في المباني الحكومية والخاصة، وطبق هذه اللائحة بالفعل عدد لا يستهان به من المؤسسات. فكثير من المطارات ومراكز التسوق وغير ذلك من المنشآت العامة الآن مجهزة بهذه المرافق. وعلى الصعيد الأقاليم، كانت مقاطعة سوميدانغ الفرعية في جاوة الغربية أولى المقاطعات الفرعية التي اعتمدت قانونا محليا لصحة الأم والطفل والرضيع دون سن الخامسة. ويحظر هذا القانون الترويج للألبان البديلة للبن الأم ويُلزم بتوفير مرافق للإرضاع الطبيعي في الأماكن العامة. ويكفل قانون سوميدانغ المحلي ٢٠٠٨/٣ صحة الأم والطفل ويرمي إلى الحد من حالات الوفاة النفاسية.

٢٩ - وتوفر وزارة الصحة تأمينا صحيا عاما مخصصا للفقراء. وكان برنامج الأسرة المشرقة بالأمل، الذي افتتح في تموز/يوليه ٢٠٠٧، موجها للأسر الفقيرة على وجه التحديد واشتمل على أحكام خاصة بالمرأة الحامل أو المرضع أو التي تعول أطفالا في المدرسة. وكان المقرر أن ينفذ هذا البرنامج في المرحلة الأولى منه في سبع مقاطعات، هي غورونتالو، وسومطرة الغربية وإقليم العاصمة الخاص جاكارتا وجاوة الغربية وجاوة الشرقية وسولاويسي الشمالية ونوسا تينغارا الشرقية.

الإنجازات

٣٠ - ستعرض بعض الإنجازات بمزيد من التفصيل في الشروح الخاصة بالمواد ذات الصلة. وبصفة عامة، أحرز تقدم ملحوظ في مجال تعليم المرأة، كما طرأ انخفاض كبير على معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرُضع. وتدل الشواهد على أن المرأة ما زالت تؤدي دورا نشطا في دعم اقتصاد الشعب. وبالرغم من أنه لا يزال هناك متسع كبير للتحسين، فإن مزيدا من النساء تشغلن الآن مناصب عامة (مسؤولي المستويين الأول والثاني) وتشتركن فعليا في صنع القرارات. وهناك الآن عدد أكبر من الوزيرات والمدعيات العامات والقاضيات والمحافظات ونائبات المحافظين ورئيسات البلديات وحاكمات المقاطعات وهكذا. ومن ناحية النسبة المئوية، زادت مشاركة المرأة في السياسة الرسمية أيضا من خلال الهيئات التشريعية على المستوى المركزي ومستوى الأقاليم، رغم أن نسبة هذه المشاركة لا تزال أقل من ١٥ في المائة.

المادة ٥

الأدوار والأشكال النمطية الجامدة للجنسين وأهمية تثقيف الأسرة

الحالة الواقعية

٣١ - يوجد في إندونيسيا أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم. وتتمتع غالبية السكان بوجهات نظر منفتحة ومعتدلة وتقوم العلاقات بين الجنسين على الاحترام المتبادل والحفاظ على حرية المرأة. وكما هو موضح في الفرع المتعلق بالمادة ٤، هناك الكثيرون في المجتمع ممن يمارسون أنماط العلاقة المتبادلة والمتسمة بالاحترام بين الجنسين. وكثير من النساء لا يكتفين بكسب الرزق فعليا جنبا إلى جنب مع أزواجهن، بل أصبحن بحكم الواقع العائل الرئيسي في الأسرة. وصحيح أنه لا تزال هناك جماعات تتمسك بالقوالب النمطية التي تضع المرأة في أدوار مساندة كدور الخادمة أو العاملة من وراء الكواليس، بل ومن لا يمكنها اتخاذ قرار مستقل (أو لا يسمح لها بذلك). وبالنسبة لتلك الجماعات، لا تزال الوظائف الإنجابية أو المترلية هي المسؤولية الوحيدة للمرأة، ولذلك لا تزال المرأة تعاني من أشكال الظلم والأعباء الإضافية المتعددة. ومن القضايا الأخرى المثيرة للقلق في بعض المجتمعات والثقافات، وخاصة في القرى، مشاكل الزواج المبكر، والزواج المدبر، وتعدد الزوجات، والزواج غير الشرعي، والطلاق التعسفي، وقضايا أخرى ذات صلة بالصورة النمطية للمرأة التي تجعل من المرأة مجرد دمية في علاقتها مع الرجل. ولا بد من الاعتراف بأن من الصعب التصدي للقيم والممارسات الثقافية، وخصوصا عندما تصاغ في تبرير مستمد من تفسيرات دينية ضيقة. وتتنوع أيضا في الوقت ذاته، كما ذكر آنفا، عقلية صانعي السياسات، وكثيرا ما يصعب

التوصل إلى فهم مشترك بينهم. ورغم أن العديد من القيود ما زالت قائمة، فقد تم اتخاذ التدابير التالي وصفها ولا يزال العمل بها مستمرا.

التدخلات والإنجازات ومبادرات أخرى

٣٢ - عقب إصدار التوجيه الرئاسي ٢٠٠٠/٩ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، نشطت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل في التنشئة الاجتماعية وفقا للمفهوم الجنساني والتنمية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية وفي التوعية بهما والتدريب عليهما من أجل توسيع أفق الأشخاص بشأن المساواة والعدالة بين الجنسين للقضاء على الممارسات التمييزية والمتحيزة ضد المرأة. علاوة على ذلك، تضطلع وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية وأفرقة البحوث والمنظمات غير الحكومية، منذ عام ٢٠٠٨، برسم خريطة للقيم الاجتماعية والثقافية والقضايا المميزة في الأقاليم التي تخص مقاطعات بعينها.

٣٣ - وثمة جماعات تضفي المشروعية على العادات التي تقوض وضع المرأة مستعينة في ذلك بتبريرات شبه دينية، بينما ليست لهذه العادات في الواقع أي صلة بالدين. وتضطلع الدولة في إطار الجهود التي تبذلها لتغيير الآراء والسلوكيات التمييزية ببرامج للتوعية، آخذة في ذلك بالنهج الدينية. ذلك أن نزع التطرف من فهم التعاليم الدينية أمر حاسم الأهمية في مواجهة الأفكار المتطرفة في بعض الدوائر، التي تفسر النص على نحو شديد الجمود والضيق، دون اعتبار للسياق المجتمعي وللفهم الكلي، الأمر الذي يزيد التعصب الجنساني في تلك الدوائر رسوخا. وتحقيقا لتلك الغاية، بذلت وزارة الشؤون الدينية جهودا للنهوض بالمنهج الديني بإمعان النظر في المواد والكتب المقررة ونهج التعلم المستخدمة حاليا، وكفالة الاستعاضة عن تلك المواد بمواد أكثر إنصافا من الوجهة الجنسانية.

٣٤ - وتشترك في القضاء على التمييز ضد المرأة أيضا جماعات المجتمع المدني التي تنهض بدور نشيط في الدعوة من خلال الأخذ بالنهج الديني. ومن الأمثلة البارزة على ذلك البرامج التي تديرها المنظمات غير الحكومية ''بوان أمل حياتي''، و ''رحيمة''، و ''فاهمينا''، وهي منظمات غير حكومية لها روابط قوية مع كثير من البيزانترين (المدارس الداخلية الإسلامية) في مناطق عدة. وهي تقوم بحملات على أساس انحياز الإسلام للعدالة والمساواة بين الجنسين، بدءا بدراسة متعمقة للكتاب تراعى فيها الاعتبارات الجنسانية، وإعادة قراءة الكتاب الأصفر (دراسة القرآن في مدارس البيزانترين)، وإجراء تقييم للمنهج الدراسي. وتجري الدعوة إلى إصلاح المناهج في المدارس الداخلية التي تعدّ متحيزة ضد المرأة، ليُستعاض عما فيها من مواد بمنهج ديني يعزز المساواة والعدالة بين الجنسين. وتحقيقا لتلك الغاية، أدخلت بعض هذه المدارس فقه النساء (أي التعاليم الدينية الموجهة للإناث) كمنهج جديد في الشريعة الإسلامية

يتعلق بطريقة جديدة في النظر إلى وضع المرأة ودورها باعتبارهما مساويين للرجل في الطقوس الدينية والزواج والأسرة والمجتمع. وفقه النساء نتاج لإعادة قراءة التفسيرات القديمة التي كانت تميز إلى حد بعيد ضد المرأة. واستنادا إلى أن المدارس الإسلامية الداخلية والشخصيات الدينية الإسلامية كثيرا ما تكون الخيارات الأولى التي تتوجه إليها النساء والعامة التماسا للمشورة بشأن المشاكل الشخصية، تضطلع عدة منظمات غير حكومية بدور رائد في معالجة حالات العنف المرتكب ضد المرأة على أساس نهج يعتمد على المدارس الإسلامية. وتعمل مراكز الأزمات المتعلقة بالمرأة التابعة لهذه المدارس حاليا في جاكارتا وجاوة الشرقية وجاوة الغربية ومادورا ونوسا تينغارا الغربية. ومن خلال مراكز الأزمات المذكورة، يجري تمكين الضحية عن طريق التوجيه الذي يسترشد بالرسائل الدينية التي تشدد على استقلال ومساواة المرأة.

٣٥ - وفيما يتصل بالقانون ١٩٧٤/١ المتعلق بالزواج ومصنف الشريعة الإسلامية الذي يتضمن أحكاما تمييزية ضد المرأة، تم في الواقع إنجاز عمل كثير، رغم أن الجهود التي بذلت لم تؤت بعد أكُلها. فقانون الزواج ما زال يحدد سنا صغيرا للغاية لدخول المرأة في عقد الزواج. وهو ينص على أن الزوج هو رب الأسرة، وأن الزوجة هي ربة البيت، ويمكن الزوج من ممارسة تعدد الزوجات. ويتضمن مصنف الشريعة الإسلامية المطبق في المنازعات المدنية أمام المحاكم الدينية كذلك أحكاما تمييزية بالنسبة للمرأة. ويوجد مسؤولون ينطلقون من منظور أقوى وأكثر تحديدا؛ غير أنهم قد لا يكونون دائما في وضع يسمح لهم باتخاذ قرارات استراتيجية بشأن المسائل المطروحة. ومن جانب آخر، يمكن في بعض فترات الحكم أن يكون المسؤولون الحكوميون الذين يفتقرون إلى هذا المنظور في وضع استراتيجي أفضل يمكّنهم من اتخاذ القرارات. ويواصل المجتمع المدني الدعوة لمشاريع قوانين ولقوانين مختلفة، ومن ذلك الاستعاضة عن قانون الزواج ومصنف الشريعة الإسلامية الذي يضعف وضع المرأة. وبالرغم من هذه الجهود، لم يكلل هذا النضال بعد بالنجاح في تغيير وجهة نظر المسؤولين الحكوميين في السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة.

٣٦ - ومن الأمور التي يغفلها الكثيرون في أحيان كثيرة أن عملية تشريع القوانين هي نضال شاق للغاية ينطوي على شد وجذب بين مختلف السلطات وتستخدم فيه جميع الوسائل التي يمكن أحيانا أن تؤدي إلى نتائج عكسية، حتى على الرغم من الرقابة القوية. وثمة جماعات متطرفة (دينية وعلمانية على حد سواء) تمارس الضغط من أجل مخططاتها الخاصة، رغم أنها لا تتمتع بأغلبية. فمن ناحية، تود الناشطات أن تغيرن سن الزواج للمرأة وعبارة ''الزوج هو رب الأسرة''، بينما تناضل بعض جماعات الضغط من ناحية أخرى لإباحة حرية ممارسة تعدد الزوجات، والزيجات الدينية غير المسجلة، ومسائل أخرى، دون قيد أو

شرط. ويجب أن يتوخى الحرص البالغ في أي جهد يُبذل لتغيير قانون الزواج. وما لم يجر الإشراف على المناقشات وعملية التشريع ومراقبته على الوجه الملائم، قد تشتمل القوانين الجديدة التي تصدر على أحكام منافية لمصالح المرأة، بل ويمكن أن تكون أكثر تمييزا ضدها مقارنة بالقوانين الحالية. وتحسبا لذلك، يعالج الخطاب الحالي أوجه القصور في القانون باستحداث اللوائح تنفيذية التي تكفل حماية حقوق المرأة. ومن العوامل الرئيسية في ذلك ضمان أن تخلو هذه اللوائح التنفيذية من أي ثغرات أو مواطن ضعف يمكن أن تجعلها مناقضة للقوانين العليا.

المادة ٦

الاتجار في المرأة واستغلال دعارة المرأة

الحالة الواقعية

٣٧ - يعاني العمال المهاجرون الإندونيسيون من كثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان. فهم يعملون ساعات طويلة للغاية بدون فترات للراحة، ويخضعون للعمل القسري، وتساء معاملتهم، بل ويتعرضون للاعتداء الجنسي. ويتعرض العمال المهاجرون في المملكة العربية السعودية وعدة بلدان أخرى للسجن عند اتهامهم بالشعوذة أو بقتل أرباب عملهم. بل إن بعضهم ينتظرون أن ينقذ فيهم حكم الإعدام.

٣٨ - ويقع كثير من العمال المهاجرين أيضا ضحايا للاتجار بالبشر. وكثيرا ما يحدث الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض متنوعة، منها البغاء، وهو مثار قلق للدولة. بل إن معالجة الأمر تصبح أكثر صعوبة بسبب تأثر الاتجار بالسياق الثقافي والنزعة الاستهلاكية في المجتمع، حتى أن الأسر نفسها وأقرب الأشخاص صلة، كالجيران والأصدقاء، وحتى الأزواج، كثيرا ما ييسرون الاتجار بالنساء والأطفال أو يشجعون عليه. ويزداد الأمر سوءا عندما تتورط بعض العناصر الرسمية أيضا في هذه العملية، وهو أمر غير نادر الحدوث. وفيما يتعلق بالضحية المعنية، يتأثر تورطها تأثرا كبيرا بالحاجة إلى العثور على وظيفة والحاجة إلى النقود. ومن هنا تفتقر معالجة هذه المسألة بعد إلى الفعالية. وكثيرا ما يوجه اللوم للضحية، وتعتبر مسؤولة مسؤولية كاملة عما حدث لها، بل ويتم تجريمها. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة في إندونيسيا، في فترة الإبلاغ الممتدة من آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بلغ إجمالي عدد الضحايا الذين تم التعرف عليهم ومساعدتهم ٤٧٦ ٣ شخصا، منهم ١١٣ ٣ امرأة (٩٠ في المائة)، والباقي رجال. والاتجار عبر الحدود الوطنية هو أكثر أشكال الاتجار حدوثا، وتجاوزت نسبته ٨١ في المائة من المجموع.

٣٩ - وأظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة في إندونيسيا مقاطعات المنشأ التي بها أكبر عدد من ضحايا الاتجار على النحو التالي (ترد هنا المقاطعات التي تبلغ النسبة فيها ١ في المائة فأكثر): جاوة الغربية (٢٢,٣٥ في المائة من المجموع)؛ كاليمانتان الغربية (٢٠,٤٥ في المائة)؛ جاوة الشرقية (١٢,٥١ في المائة)؛ جاوة الوسطى (١١,٠٨ في المائة)؛ سومطرة الشمالية (٦,٧٦ في المائة)؛ نوسا تينغارا الغربية (٦,٦٧ في المائة)؛ لامبونغ (٤,٩٨ في المائة)؛ نوسا تينغارا الشرقية (٤,١٤ في المائة)؛ سومطرة الجنوبية (١,٩٩ في المائة)؛ بانتين (١,٩٩ في المائة)؛ سولاويسي الجنوبية (١,٦٧ في المائة)؛ الإقليم الخاص بالعاصمة جاكارتا (١,٥٠ في المائة). وزاد كثيرا عدد الضحايا المتجر بهم في الخارج (٨١,١٦ في المائة)، وبلد المقصد الرئيسي ماليزيا (٧٥,٦٠ في المائة)، يليها المملكة العربية السعودية (١,٨١ في المائة)، فسنغافورة (٠,٨١ في المائة)، فاليابان (٠,٧٨ في المائة)، والبقية في البلدان الأخرى. ومعظم الضحايا أكملن التعليم الابتدائي (٢٩,٤٠ في المائة)؛ أو جزءا من المدرسة الابتدائية (١٩,٩١ في المائة)؛ أو المدرسة الإعدادية/الثانوية (١٩,٧١ في المائة). وهجرت معظم الضحايا المترل التماسا للعمل أو المال (٨٩,٩٧ في المائة)، والبقية لمشاكل أسرية، ومشاكل شخصية، وما إلى ذلك. واشترك في تشغيل هؤلاء النساء وكلاء (٦٦,٨٦ في المائة)، أو أفراد من الأسرة (٧,٧٧ في المائة)، أو أصدقاء (٧,١٣ في المائة)، أو جيران (٧,٢٥ في المائة)؛ ومن بين العوامل الأخرى الاختطاف، أو البيع بواسطة الأصدقاء أو الأزواج. وكانت الوظائف التي توعدن بها هي خادمة في المنازل (٥٦ في المائة)، أو خادمة في المطاعم (١٣,٥٥ في المائة)، أو بائعة في محل (٦,٠٤ في المائة)، أو عاملة في مصنع (٥,٨٤ في المائة)، أو جليسة أطفال (٢,٩٦ في المائة)، أو وظائف أخرى. والواقع أن الوظائف التي تقوم بها المرأة في هذا السياق تشمل الخدمة المترلية (٥٥,٤١ في المائة)، أو البغاء القسري (١٥,٦٥ في المائة)، أو الاستغلال في المرور العابر (١١,٩٧ في المائة)، أو العمل في المزارع (٤,٨٦ في المائة)، أو العمل في المصانع (٢,٥٠ في المائة)، أو الخدمة في المطاعم (٢,٥٠ في المائة)، أو الشحاذة، أو بيع الأطفال الرضع، أو التدليك، وما إلى ذلك.

٤٠ - ويمكن أن يتعرض ضحايا الاتجار لأكثر من نوع واحد من الاستغلال، بما في ذلك: ساعات العمل المفرطة (٧٩,٤٦ في المائة)؛ الحرمان الكامل من الحرية (٧٧,٣٦ في المائة)؛ العنف اللفظي والنفسي (٧٤,٠٢ في المائة)؛ عدم الحصول على الأجر (٦٣,٧٨ في المائة)؛ عدم تلقي الأجر الكامل (١٥,٨٨ في المائة)؛ انعدام سبل الحصول على الرعاية الصحية في حالة المرض(٥٨,٩٥ في المائة)؛ عدم كفاية الطعام والشراب (٥٣,٤٢ في المائة)؛ سوء الأوضاع المعيشية (٣٨,٢٠ في المائة)؛ السجن (٣٠,٤١ في المائة)؛ الضغط العقائدي (٣٥,٢٧ في المائة)؛ البيع لأصحاب عمل مختلفين (٢٥,٧٢ في المائة)؛ الاعتداء الجنسي

(٢٠,٣٧ في المائة)؛ الاغتصاب (٩,٥٥ في المائة)؛ الحرمان المؤقت من الحرية (٧,٩٤ في المائة)؛ الإدمان القسري للمخدرات (٩,٥٥ في المائة)؛ الإدمان القسري للكحوليات (٦,٩٦ في المائة)؛ عدم السماح لهن بالاحتفاظ بأموالهن (٨,٥٧ في المائة). وفيما يتعلق بكيفية تحرير هؤلاء الضحايا لأنفسهن، تهرب ٤٨,٩١ في المائة؛ وتساعد الشرطة منهن ٣٠,١٢ في المائة؛ وتساعد المنظمات غير الحكومية ٣,٠٨ في المائة، ووسائل أخرى.

٤١ - وفيما يتعلق بالآثار، من بين من أجري عليهم الاستقصاء وعددهم ٢ ٥٤٠ شخصا، عانت معظم الضحايا من العدوى بأمراض تنتقل من خلال الاتصال الجنسي، بما فيها المُتَدَثِّرَة (٧٠,١٦ في المائة)، وداء المشعرات (٦,٧٨ في المائة)، والسيلان (٤,١٧ في المائة)، وفيروس الالتهاب الكبدي باء (٤,٣٠ في المائة)، وكانت نسبة ١,٢٠ في المائة مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن الوجهة النفسية، ظهرت على ٨٠ في المائة أعراض الاكتئاب، وعلى ٢٧ في المائة أعراض اضطراب الإجهاد اللاحق للإصابة، وعانت نسبة ٦١ في المائة من القلق (بما في ذلك العلامات البدنية كآلام الصدر)، وأعراض أخرى متنوعة. ولم تظهر اضطرابات نفسية إلا على ٨ في المائة من الذين تم تحديدهم.

تدخلات الدولة

٤٢ - رغم أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله، فقد أحرز بعض التقدم في التدخلات من جانب الدولة. ونتيجة للتعاون الجيد بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة في إندونيسيا، يُحتفظ بسجل تفصيلي للحالات التي تم تحديدها والتعامل معها، مما يمكّن من تعميق الفهم لظاهرة الاتجار بالبشر. ويتيح هذا الدليل التفصيلي، وهو جيد التصنيف من حيث نوع الجنس والسن ومقاطعة المنشأ والمقصد والآثار النفسية، وما إلى ذلك، والتعاون في تقديم المساعدة لضحايا الاتجار الذين يعانون قدرا كبيرا من الاعتداء البدني والنفسي، والوصم الاجتماعي، فضلا عن الصعوبات في التماس العدالة.

٤٣ - ومع صدور القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٧ بشأن القضاء على الاتجار بالأشخاص، أصبحت هناك قوانين للتصدي لمسألة الاتجار بالنساء والأطفال مما يؤكد منظور الدولة والتزامها فيما يتعلق باستئصال هذه المشكلة. وسيمثل هذا القانون مظلة جامعة لمنع حالات الاتجار بالبشر ومعالجتها وتسويتها، وهي مشكلة بالغة التعقيد تشترك فيها أطراف كثيرة. ومن السياسات العامة والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة بهذه المسألة تحديدا القانون ٢٠٠٩/٥ المتعلق بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والقانون ٢٠٠٩/١٤ المتعلق باعتماد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛ والقانون ٢٠٠٩/١٥ المتعلق باعتماد بروتوكول مكافحة تهريب

المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ثم هناك مجموعة كبيرة من اللوائح الأدنى مرتبة كاللوائح الحكومية، ولوائح رؤساء الشرطة، والمراسيم واللوائح الوزارية، ومذكرات التفاهم بين الوزراء، والقوانين المحلية في الأقاليم، والاتفاقات الأخرى بين المؤسسات، وكلها تتصدى لمسألة الاتجار. ومن الأحكام الهامة في القانون ٢٠٠٧/٢١ المتعلق بالقضاء على الاتجار بالبشر الأحكام الخاصة بحماية ضحايا الاتجار من بدء تشغيلهم إلى حين تشريدهم أو الاتجار بهم. وفيما يتعلق بإعمال حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وإقرار العدل، ينص القانون على مجموعة من الجزاءات، منها الجزاءات الإدارية (للجناة من الشركات)، إلى السجن والغرامة. وتفرض الجزاءات الجنائية على أي شخص يتورط في الاتجار بالبشر، بما في ذلك الذين ييسّرونه.

٤٤ - وتحقق الحكومة (المركزية وحكومات الأقاليم) دعمها من خلال اعتماد الأموال المخصصة لمساعدة الضحايا ووضع السياسات اللازمة لدعم الأعمال/الخدمة الخاصة. ولتعزيز العاملين، تتخذ المؤسسات الحكومية (الشرطة، المستشفيات)، إما بمفردها أو بالتعاون مع أطراف أخرى، طائفة متنوعة من تدابير بناء القدرات. ومن ذلك، على سبيل المثال، وضع المبادئ التوجيهية للتعامل مع الضحايا وللوقاية، والتدريب على التعامل مع الضحايا، وإيجاد عيادات صحية مجتمعية قادرة على معالجة ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، والتدريب القانوني على معالجة حالات العنف، وهكذا. ويجري أيضا بناء قدرات موظفي الهجرة في مناطق الإبحار والإنزال، وتحليل القوانين ومذكرات التفاهم في قطاع العمل لكفالة استنادها إلى حقوق الإنسان.

الإنجازات

٤٥ - وقد أقرت الحكومة بمختلف مستوياتها القوانين واللوائح الرامية لمعالجة هذه المسألة وقامت بتنفيذها، واضعة في اعتبارها مدى ضخامة المشكلة. فيوجد حاليا ١٧ قانونا محليا يتصدى مباشرة للاتجار في المقاطعات والمناطق والبلديات، وذلك في سومطرة الشمالية وسولاويسي الشمالية ونوسا تينغارا الغربية وبينغكولو ومقاطعة إندرامايو الفرعية، في جملة أماكن أخرى. وتتابع وزارة الشؤون الاجتماعية، في تعاونها مع المنظمة الدولية للهجرة، حالات الاتجار وتضطلع ببناء قدرات الشرطة لكي تكون أكثر استجابة وقدرة على المعالجة الصحيحة لتلك الحالات.

٤٦ - وتقوم ١٥ مقاطعة و ٢٤٢ (حوالي النصف) من أصل ٤٦٧ مقاطعة فرعية وبلدية في إندونيسيا حاليا بتسجيل الاتجار بالبشر والإبلاغ عنه. وفي نطاق فرقة العمل المعنية بالاتجار التابعة للحكومة، تقود وزارة التعليم الوطني جهود الوقاية، في حين تدير عملية

التعافي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة. وتجري الإعادة إلى الوطن بالتعاون مع حكومات المقاطعات والمقاطعات الفرعية/البلديات. وقد أطلقت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل موقعا على شبكة الإنترنت (www.gugustugastrafficking.org) يوفر معلومات عن الاتجار والحالات المتعلقة به. وتبلغ فرق العمل في المقاطعات الفرعية/البلديات أيضا عن نتائج ما تقوم به من أعمال، ويرد تجميع لها على قاعدة البيانات المذكورة على شبكة الإنترنت. وأصدرت وزيرة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل مؤخرا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مرسوما رقم ٢٠١٠/١ بشأن الحد الأدنى الموحد للخدمات المتكاملة التي تقدم لضحايا العنف من النساء والأطفال، لتعمل به جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بإدارة وتقديم هذا النوع من الخدمات على الصعيد الوطني ودون الوطني.

٤٧ - وفيما يتعلق بالملاحقة الجنائية، ما زال يلزم إحراز المزيد من التقدم. وتُظهر بيانات هيئة التحقيق الجنائي للشرطة الوطنية أنه لم يسلم للشرطة سوى عدد قليل جدا من الحالات التي تم التعرف عليها، أما الحالات التي تمت المحاكمة الفعلية عليها وحلها فكانت حتى أقل من ذلك. وعلى الرغم من هذا، يزداد عدد الحالات التي تعالجها الشرطة عاما بعد عام. ففي عام ٢٠٠٤، كان عددها ٧٤ حالة، تمت تسوية ٤٥ منها. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ العدد ٧١ حالة، تم حل ٤٠ منها. وفي عام ٢٠٠٦، كان عددها ٨٤ حالة، تم حل ٥٧ منها. بينما طرأت في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ زيادة حادة في الحالات التي تعاملت معها الشرطة، فكان عددها ١٧٧ و ١٩٩ حالة، على التوالي. وتمت تسوية ٨٨ حالة في عام ٢٠٠٧، و ٧٤ حالة في عام ٢٠٠٨. أما القانون ٢٠٠٧/٢١ المتعلق بالقضاء على الاتجار بالبشر فما زال حديث العهد جدا، وسوف يتطلب الكثير من النشر والتدريب من أجل تنفيذه. وما زالت البيانات الكمية عن مدى تنفيذ هذا القانون في الإجراءات القانونية غير متوافرة، ولكن يتبين من عدة دراسات نوعية أجريت منذ صدوره أن أجهزة إنفاذ القانون لا تطبق القانون المذكور إلا في حالات قليلة. وهذا دليل آخر على ضرورة بناء القدرات لدى هذه الأجهزة لكي يتسنى تطبيق القانون إلى أقصى حد.

التحديات

٤٨ - تمثل قلة الوعي بين الجمهور وأجهزة إنفاذ القانون أبسط التحديات التي تواجهها مقاضاة مرتكبي الاتجار بالأشخاص. فالتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر هو أمر أصعب بكثير حين تقع الجريمة في الخارج، لأن القانون ٢٠٠٧/٢١ لا يتصدى للاتجار الذي يقع خارج الحدود. وقد اضطُلِع بجهود للنشر، ولكن آثارها ليست ملموسة حتى الآن بسبب الافتقار إلى الرصد وإنفاذ القوانين. أما في الميدان، فلم تمتد وحدات خدمة المرأة والطفل إلى مستوى

دوائر الشرطة، والأموال محدودة للغاية، وثمة افتقار حاد إلى الاستمرارية في نظام المعالجة الخاصة لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي (على الإنترنت)، مثل العلاج الصحي والنفسي.

٤٩ - وفي عام ٢٠٠٩ بلغ عدد وحدات خدمة المرأة والطفل لمعالجة جميع حالات العنف المرتكب ضد المرأة، بما في ذلك الاتجار، ٣٠٥ وحدات في جميع أنحاء إندونيسيا، وصولا إلى مستويات شرطة الأحياء وما فوقها. ورغم أن هذا العدد يبدو كبيرا، ما زال يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام للمناطق ذات المصاعب الجغرافية، والأماكن البعيدة عن مراكز الشرطة. فعلى سبيل المثال، لا تزال مالوكو الشمالية بدون هذه الوحدات، ومالوكو ليس فيها سوى اثنتين فقط. ومن الوجهة المثالية، ينبغي أن لا تقتصر الوحدات المتكاملة لخدمة النساء والأطفال على معالجة حالات العنف فحسب، بل ينبغي أن تكون بمثابة مراكز تلجأ إليها النساء طلبا للمعلومات والتمكين. وتنفيذا لهذه الولاية، ينبغي تحسين الموارد البشرية في تلك الوحدات، ومعايير إجراءاتها وآليات عملها. ويمكن لعدة وحدات متكاملة ناجحة توفير بعض من أفضل الممارسات لتكون نموذجا يحتذيه الآخرون. أما قلة الأموال والتسهيلات، فضلا عن عدم وجود المهارات والموارد البشرية ذات الكفاءة، فتشكل تحديا مشتركا أمام جميع المؤسسات.

المبادرات والإجراءات المتخذة

٥٠ - وضعت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل معيارا للخدمة الدنيا التي تقدم لمعالجة ضحايا العنف القائم على نوع الجنس من النساء والأطفال، هو: معيار الخدمة الدنيا لما يقدم في إطار تمكين المرأة وحماية الطفل من خدمات متكاملة للنساء والأطفال من ضحايا العنف. ولتحسين الخدمات، تعتزم وزارة الشؤون الاجتماعية تشكيل ١١ مركزا وبيتا آمنا للصدمات النفسية و ١٠ ملاجئ للأطفال في عام ٢٠١٠. وبالنسبة للتطورات المقبلة، وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية كذلك معيارا للحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية لتشمل المعايير جميع الفئات السكانية الضعيفة المستهدفة، بما فيها المسنون والنساء وملاجئ الأطفال.

٥١ - ولا يزال ينتظر الدولة الكثير من الواجبات اللازم الاضطلاع بها للقضاء على الاتجار بالبشر والحد من المشاكل المتعلقة بالعمال المهاجرين، بما في ذلك تحسين الظروف الاقتصادية للمرأة، ولا سيما على مستوى القرية. وفي هذا الصدد تشجع الحكومة، في جملة أمور أخرى، على إعداد البرنامج الوطني لتمكين المجتمع في المناطق المعرضة للاتجار. فعلى سبيل المثال، يُقترح في إقليم أتشيه الذي لا تتوافر فيه حاليا الأموال اللازمة للوحدات المتكاملة لخدمة النساء والأطفال، أن تستخدم أموال البرنامج في حملة لمنع الاتجار والتعامل مع الضحايا. وتحتاج الحكومة إلى تشديد الرقابة على نشاط تصدير العمالة، بما في ذلك تطبيق

نظام الهوية الواحدة لجميع المواطنين. كذلك تحتاج الحكومة إلى أخذ زمام المبادرة وتكثيف التعاون الدولي والإقليمي والثنائي مع بلدان العبور وبلدان المقصد، من أجل التصدي لمسألة الاتجار بالبشر. وفي الوقت ذاته، يجب مواصلة النهوض بنظام توثيق البيانات وإعداد التقارير الشاملة عن الاتجار بالبشر.

٥٢ - ومن المبادرات الجيدة لوزارة الخارجية الرامية لمعالجة مسألة الاتجار بالبشر والعمال المهاجرين توفير الحماية لجميع المواطنين الإندونيسيين في الخارج. ويوفر هذه الحماية الدبلوماسيون بدءا من أدنى مستوى للوظائف، وهم يطبقون القواعد الأساسية التالية: النهج القانوني، والنهج الإنساني، والنهج السياسي.

المادة ٧

الحياة السياسية والعامة

الحالة الواقعية

٥٣ - وبصفة عامة، ينخرط بالفعل عدد كبير من النساء في الحياة العامة والسياسة على الصعيد غير الرسمي، من خلال المنظمات والجمعيات غير الحكومية. وبالرغم من هذا، فإن وضع المرأة في صنع القرار ودورها في صياغة السياسات لا يزال ضعيفا. وتعتبر ساحة السياسة الرسمية إلى حد كبير مجالا للذكور. ورغم عدم وجود حواجز رسمية تحول دون دخول النساء في معترك السياسة، فإن العقلية الأبوية والحواجز الاجتماعية والثقافية التي تشجع على مثل هذا التفكير يجعلان من الصعب على المرأة أداء الأدوار والاضطلاع بالمناصب على قدم المساواة مع الرجل. ومن الإنصاف القول بأن واضعي السياسات غير مراعين بعد للمنظور الجنساني.

تدخلات الدولة

٥٤ - حسبما ورد بيانه في المناقشات المتعلقة بالمادة ٤، فقد خصصت الدولة حصة نسبتها ٣٠ في المائة للمرأة من خلال القانون ٢٠٠٧/٢ المتعلق بإجراءات الانتخابات العامة، والقانون ٢٠٠٨/٢ المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون رقم ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بالانتخابات العامة. وقد استحدث القانون ٢٠٠٨/٢ المتعلق بالأحزاب السياسية تغييرات جوهرية في ما يتعلق بحق المرأة في الحياة السياسية، وهو يتضمن شرطا خاصا يحدد حصصا للمرأة في بنية الأحزاب السياسية. ويحدد القانون ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بانتخاب أعضاء الهيئات التشريعية في الأقاليم حصة للمرأة في الترشيح للهيئات التشريعية. ونص على قواعد الترشيح للمناصب الانتخابية كذلك في اللائحة الحكومية التي تحل محل القانون ٢٠٠٩/١ المتعلق

بالتغييرات في القانون ٢٠٠٨/١٠ المتعلق بانتخاب أعضاء الهيئات التشريعية على الصعيد الوطني وصعيد الأقاليم، وشرعها القانون ٢٠٠٩/١٧ بشأن انتخاب أعضاء الهيئات التشريعية في الأقاليم، لأن بعض أحكام القانون المذكور تعد إلغاء لتصويت الأغلبية. وفي ما يتعلق بمشاركة المرأة في وضع السياسات الحكومية (القوانين)، توفر الدولة ضمانات للمشاركة الكاملة لجميع عناصر المجتمع في صياغة القوانين (المادة ٥٣، القانون ٢٠٠٤/١٠ المتعلق بصياغة القوانين واللوائح). وفي إطار البرلمان، تألفت المجموعة البرلمانية النسائية وما انفكت تعمل بهمّة مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل تعزيز صياغة الكثير من التشريعات المؤيدة للمرأة.

الإنجازات

٥٥ - طرأت زيادة في عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب مهمة لصنع القرار في السلطة مقارنة بالماضي، رغم أن عددهن مازال متخلفا إلى حد كبير مقارنة بعدد الرجال. فبالنسبة لموظفي الخدمة المدنية، كانت النسبة المئوية في عام ٢٠٠٧ على النحو التالي: تشغل المرأة نسبة ١٤ في المائة من مناصب المستوى الثالث، وما يقرب من ٧ في المائة من المستوى الثاني، في حين لا تشغل النساء سوى ٩ في المائة فقط من المستوى الأول. وبصفة عامة، ليس الفارق بين نسبة الرجال والنساء كبيرا جدا: فهي ٥٦ في المائة للرجال وقرابة ٤٤ في المائة للنساء. والصورة العامة واحدة نسبيا في المؤسسات المختلفة. ومع ذلك، تزيد الفجوة اتساعا في الوزارات التي يعتبر المنصب فيها ''مناسبا للذكور''، مثل وزارة النقل ووزارة الأشغال العامة.

٥٦ - ففي عام ٢٠٠٨، كانت المرأة تشغل ٥٣ وظيفة من أصل ٥٥٦ وظيفة بالمستوى الأول (٨,٧ في المائة). وفي قوة الشرطة، كانت توجد قائدة واحدة للشرطة في المقاطعات، وست رئيسات للشرطة المحلية. وهناك عدد أكبر من النساء يشغلن مناصب عامة، فمنهن الوزيرة (٤ من أصل ٣٦)، والأمينة العامة لمؤسسات الدولة الرفيعة المستوى؛ وقاضية المحكمة العليا (واحدة من أصل ١٢)؛ وعضوة لجنة الانتخابات (٣ من ٧)؛ والمحافظة ونائبة المحافظ (واحدة في كل من المنصبين من أصل ٣٣ وظيفة)؛ ٧ من أصل ٧٥٠ رئيسا للمجلس البلدي/نائبا لحاكم مقاطعة فرعية، و ١٠ من أصل ٤٥٠ نائبا لرئيس البلدية/نائبا لحاكم مقاطعة فرعية. وهناك ٨٨٨ ٢ من النساء من بين ٨٤٢ ٧٣ من رؤساء القرى في إندونيسيا. وتظهر بيانات عام ٢٠٠٧ أنه لا توجد نساء في تشكيلة قضاة المحكمة الدستورية. وفي عام ٢٠٠٨، أصبحت إحدى النساء قاضية. ولا توجد نساء في المناصب الرئيسية باللجنة القضائية، أو في لجنة القضاء على الفساد. وترأس النساء خمسة من الأحزاب السياسية

الوطنية. ويصعب الحصول على بيانات من بعض المؤسسات الأخرى، مثل القطاع الخاص. وما يمكن قوله من الوجهة النوعية هو أن ثمة نساء في بعض المناصب العالية، ولكن نسبتهن صغيرة، بصفة عامة، مقارنة بالرجال.

٥٧ - ورغم أن عدد أعضاء البرلمان من النساء صغير نسبيا، فقد أضاف وجودهن لونا هاما إلى حد كبير داخل الهيئات التشريعية الوطنية والخاصة بالأقاليم - وهذه نقطة إيجابية. ونتيجة لذلك، وضِعت العديد من السياسات المراعية للمنظور الجنساني على النحو الذي يتبين في القوانين التي صدرت منذ عام ٢٠٠٤. وقد أسفرت القواعد الجديدة بشأن الحصص التي تتيح المزيد من الفرص للنساء في المجال السياسي عن آثار إيجابية، وأضفت طاقة وروحا متجددة على الجماعات النسائية تدفعهن للكفاح من أجل التمثيل في الحياة السياسية. وكان الكثير من النساء اللواتي أصبحن أعضاء في البرلمان تشاركن قبل ذلك بنشاط في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المشتغلة بقضايا المرأة. وطرأت زيادة على تمثيل المرأة في انتخابات عام ٢٠٠٩: ١٨,٢ في المائة حاليا في الهيئة التشريعية الوطنية، مقارنة بـ ١١,٦ في المائة بعد انتخابات عام ٢٠٠٤. وتتفاوت النسبة المئوية للنساء في الهيئات التشريعية بالأقاليم، من الانخفاض الشديد إلى الارتفاع النسبي مقارنة بالفترة السابقة: ففي جاوة الغربية، حيث فازت النساء بنسبة ٢٥ في المائة من المقاعد، ٢٧ في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ من انتخابات ٢٠٠٩ هم من النساء، مقارنة بنسبة قدرها ٢١ في المائة في الفترة السابقة. ولو كانت المحكمة الدستورية لم تصدر قرارها المتعلق بالتحول من نظام الترقيم التفضيلي في الاقتراع إلى احتساب أعلى الأصوات، لكان من الممكن أن يزيد زاد عدد البرلمانيات عن ذلك.

٥٨ - ويمكن أن تلاحظ أيضا بعض الاتجاهات المشجعة في المجتمع بصفة عامة، ويرجع ذلك جزئيا إلى انفتاح الدولة وزيادة الوعي بشأن تمكين الأشخاص، والنساء بصفة خاصة. وقد أدمجت مبادرة البرنامج الوطني لتمكين المجتمع برامج للقضاء على الفقر. وتمخضت برامج التمكين الاقتصادي أيضا عن نتائج أخرى في شكل زيادة مشاركة المرأة في التخطيط وصنع القرار. وقد خطط الشعب نفسه برنامج التنمية للمناطق الفرعية، وتتراوح مشاركة المرأة في اجتماعاته بين ٣١ في المائة و ٤٦ في المائة. ومن الأمور المثيرة للاهتمام والمشجعة جدا على المستوى الشعبي وعلى أدنى المستويات المحلية، أن الجماعات النسائية تتمتع بوعي قوي للغاية بأدوارهن ومسؤولياتهن عن تنمية مناطقهن. ومن الأمثلة على ذلك مجموعة من النساء في كاليمانتان الجنوبية، قامت بمنع الفساد ورفع أسعار التكلفة في أحد مشروعات الطرق في قرية بانتانغ بارو، بمنطقة تابوكان الفرعية، وذلك بتنظيم جمع الأموال لنقل الرجال إلى المدينة حتى يتسنى لهم التحقق من الأسعار الحقيقية. وعندما اكتشفن أن الأسعار قد تم

رفعها، أصررن على كشف الفساد، وأشرفن على مشروع الطريق للتأكد من استخدام الأموال بشكل صحيح.

٥٩ - وكان من الأحداث البارزة في منتصف عام ٢٠٠٤ تجمع نحو ٣٠٠ امرأة من اللواتي يرأسن أسرهن من ٢٠٠ قرية، و ٢٧ منطقة فرعية، و ١٤ مقاطعة فرعية و ٨ مقاطعات في إندونيسيا للمرة الأولى من أجل تعزيز التضامن وإعلان وجودهن للجمهور والحكومة على الصعيد الوطني. وهن تمثلن ٣٦١ ٥ عضوات آخريات منتسبات في إطار برنامج ''بيكا'' لتمكين المرأة. وتشمل عضوات بيكا المطلقات والأرامل والزوجات اللواتي هجرهن أزواجهن، أو أصيب أزواجهن بعجز، والنساء العزباوات (غير المتزوجات)، من أتشيه وجاوة الغربية وجاوة الشرقية وكاليمانتان الغربية ونوسا تينغارا الغربية ونوسا تينغارا الشرقية وسولاويسي الشمالية ومالوكو الشمالية. ومعظم هؤلاء النساء في سن الإنتاج والعمل على إعالة أسرهن وأطفالهن كعاملات (١٨ في المائة)، وصاحبات حوانيت (٢٥ في المائة) ومشتغلات بالصناعة المنزلية (٩ في المائة)، وبصناعة الخدمات والتعليم (١٢ في المائة)، ومزارعات ومربيات للمواشي (٣٣ في المائة). وأعلنت نسبة ٣ في المائة فقط أنهن عاطلات عن العمل. وأتمت عضوات بيكا عموما التعليم المدرسي الابتدائي (٥٠ في المائة) أو لم تحصلن على أي تعليم نظامي (٣٩ في المائة). ويمثل تنظيم هؤلاء النساء لأنفسهن إنجازا في حد ذاته، لأنهن أكثر الفئات تعرضا للتهميش، وأقلها حصولا على الموارد، سواء كانت اقتصادية أو تتعلق بالمعلومات أو صنع القرار في الحياة العامة. ومن خلال برنامج بيكا، تسهل على النساء المشاركة في عمليات صنع القرارات التي تخص حياتهن. وفي بعض المناطق، تنخرط عضوات بيكا في تخطيط المشاريع في قراهن: ففي جاوة الغربية، طلبت حكومة الإقليم منهن المساهمة في تحديد مخصصات الميزانية لبرامج تمكين المرأة في ذلك الإقليم. وقامت بيكا أيضا ببناء شبكة لمنتديات الأقاليم في كل من المناطق الفرعية لتعزيز الوعي بشأن موقعهن وحقوقهن ومسؤولياتهن بوصفهن أفرادا ومواطنات. ويسر البرنامج أيضا للعضوات السيطرة الكاملة على حياتهن الشخصية والاجتماعية والسياسية. فتعلمن أن تمسكن بزمام أمورهن وأمور أسرهن ومجموعاتهن، وأن تتخذن قرارات مختلفة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي؛ كما تعلمن المهارات التنظيمية من خلال تطبيق المبادئ الديمقراطية في صنع القرار.

٦٠ - وفي الدعوة للمساواة بين الجنسين والإنصاف، تتلقى الدولة في الواقع الـ مساعدة من العمل النشط للغاية الذي تقوم به شبكة المنظمات النسائية التي تدعو للسياسات المناصرة للمرأة. ووسعت الشبكة التي كان يطلق عليها في البداية شبكة الدعوة إلى السياسات الرامية للقضاء على العنف ضد المرأة (جانغكا بي كي تي بي)، نطاق دعوتها ويُطلق عليها الآن

شبكة التحالف من أجل التشريعات الوطنية المناصرة للمرأة. وهي تساعد بنشاط الحكومة ومجلس النواب في الدعوة إلى أن تكون السياسات أكثر تأييدا للمساواة بين الجنسين، وتؤدي دورا هاما في صياغة الأحكام المؤيدة للمساواة بين الجنسين في التشريعات، بما في ذلك قانون القضاء على العنف العائلي، وقانون القضاء على الاتجار بالبشر، وقانون الجنسية، وقانون الصحة، وقوانين كثيرة غيرها.

التحديات

٦١ - أدى عدم فهم مبدأ مناهضة التمييز ومفهوم التدابير المؤقتة الخاصة إلى مواطن ضعف كثيرة في دور المرأة في السياسة، كما يظهر في قرار المحكمة الدستورية رقم .KEP/MK/No 22-24/PUU-VI/2008 المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلق بتعديل نمط التصويت من نظام أرقام الترتيب إلى تصويت الأغلبية في الانتخابات التشريعية. ولا جدال أن هذا القرار لا يعكس وجهة نظر العدالة الموضوعية الرامية للقضاء على التمييز ضد المرأة على النحو الذي تقتضيه الاتفاقية لأنه يلغي الآلية التي من شأنها أن تتيح/تيسر تحقيق حصة المرأة. وذلك لأنه سيتعين على المرأة أن تتنافس من مركز مبدئي يتخلف كثيرا عن الرجل. وهذا مما يؤسف له أيضا لأن الكثيرات من النساء الممتازات اللواتي تنقصهن الأموال الكافية في السياق السياسي لإندونيسيا، تواجهن عقبة يصعب اجتيازها في حشد الجماهير والأصوات.

المبادرات والإجراءات المتخذة

٦٢ - من المبادرات الإيجابية التي تكتسب الآن دعم الدوائر التشريعية الوطنية الحكم الذي يقضي بوجود إحدى القيادات النسائية على الأقل في كل لجنة من اللجان البرلمانية. والأمل معقود على أن تشجع الدولة المزيد من تمثيل المرأة عن طريق الاستمرار في الضغط من أجل تطبيق الحصة البالغة ٣٠ في المائة من خلال تحسين التعليم، سواء الرسمي أو غير الرسمي أو غير النظامي، لتعزيز كفاءة المرأة وقدراتها في مجال السياسة. وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت الهيئة التشريعية للإقليم في جاوة الغربية مبادرة إيجابية لتوفير التدريب لأعضاء البرلمان، بما في ذلك الرجال وأزواج البرلمانيات، على تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

المادة ٨

التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي

الحالة الواقعية

٦٣ - تشير البيانات (الخاصة بعام ٢٠٠٩) الواردة من وزارة الخارجية إلى أن من أصل مجموع عدد الموظفين البالغ ٦٢٧ ٣ موظفا، يبلغ عدد الرجال ٥٢٦ ٢ (٦٩,٦٤ في المائة) والنساء ١٠١ ١ (٣٠,٣٦ في المائة). ويبلغ العدد الإجمالي للموظفين الدبلوماسيين ٨٣٠ ١ موظفا، منهم ٢٧٧ ١ رجلا (٦٩,٧٧ في المائة) و ٥٣٣ امرأة (٣٠,٢٢ في المائة). وبالنسبة للمستوى الأول في هذه الوزارة، تشغل المرأة ٣ وظائف، تمثل نسبة ٢٠ في المائة من مجموع الوظائف البالغ ١٥ وظيفة. وفي المستوى الثاني، تشغل المرأة ٧ وظائف، أو نسبة ١٢,٢٨ في المائة من ٥٧ وظيفة. وفي المستوى الثالث، تشغل المرأة ٤٣ وظيفة، أو نسبة ٢٠,٢٨ في المائة من أصل ٢١٢ وظيفة. وفيما يتعلق بالمناصب القيادية في البعثات الأجنبية في الخارج (الرئيس والنائب): هناك ما مجموعه ١١٩ منصبا، يشغل منها الرجال ٦٤ منصبا للرئيس/النائب، وتشغل النساء ٧ مناصب (٩,٨٦ في المائة). ولا يشمل هذا الرقم مناصب السفراء من خارج الوزارة. ويشكل مؤتمر المرأة الاندونيسية (كواني) جزءا من المجلس الدولي للمرأة. وإحدى رئيسات هذه المنظمة هي الأمينة العامة للمنظمة الدولية للمرأة المسلمة، والمسؤولة عن التنسيق الجنساني في التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد مثلت المرأة الإندونيسية أيضا في عضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

تدخلات الدولة وإنجازاتها

٦٤ - تلتزم وزارة الخارجية بتعميم المنظور الجنساني، وشكلت في كل عام منذ عام ٢٠٠٦ فريق عمل معنيا بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويجتمع الفريق العامل ويقوم بدراسة وتقديم توصيات بشأن خطط عمل تتعلق بتنفيذ تعميم المنظور الجنساني في الوزارة بدعم من الميزانية. وفيما يتعلق بالإنجازات في تنفيذ تعميم المنظور الجنساني، حصلت وزارة الخارجية على جائزة باراهيتا أنوغيراه إيكابرايا من الدرجة الأولى في عام ٢٠٠٩ من وزارة الدولة لتمكين المرأة. ولا توجد أي حصة للنساء أو الرجال، في وظائف وزارة الخارجية، لأنها تقوم على أساس الجدارة. وتراعي الاعتبارات الجنسانية في نتائج التعيين منذ عام ٢٠٠٤، ويبرهن على ذلك العدد المتوازن من الموظفين الذكور والإناث. وتهيمن النساء أيضا على أعلى ٢٠ مرتبة في مدرسة السلك الخارجي. وحصلت عملية التوظيف في وزارة الخارجية على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (الأيزو) ٩٠٠١ في عام ٢٠٠٩. وإدراكا من وزارة

الخارجية لأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز دور المرأة، تقوم الوزارة تدريجيا بتحسين قواعدها وآلية عملها. ويجري ترتيب التعيينات الخارجية للأزواج والزوجات من الموظفين بحيث تكون قريبة قدر الإمكان لكي يتمكن الزوجان من القيام بأقصى قدر من العمل دون تمزيق حياتهما الأسرية. فإذا أوفد أحدهما للعمل في لندن، على سبيل المثال، قد يكون عمل الزوج في برلين. ويستند تعيين السفراء على الكفاءة الفردية، ولا ينطوي على أي تمييز ضد المرأة.

٦٥ - ومع أنه لم يسبق إرسال أي جندية في مهمة لحفظ السلام في أي وقت مضى، توجد اليوم اثنتان من الجنود النساء في مهمة. وسفيرة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية هي أيضا امرأة إندونيسية. وعلى الرغم من أن التمثيل لا يزال ضعيفا، فإن وجود شخصيات نسائية على الساحة الدولية يدفع النساء الإندونيسيات على تطوير قدراتهن الشخصية لكي تتمكنّ من القيام بدور أكبر ومن العمل بصلاحيات مختلفة في الوفود الإندونيسية إلى المحافل الدولية.

التحديات والمبادرات المتخذة

٦٦ - لم يحرز تقدم ملموس حتى الآن في دور المرأة في المحافل الدولية، وخاصة بالنسبة للمناصب الهامة في المنظمات الدولية. وبالرغم من هذا، فقد أشركت الوفود الإندونيسية العديد من النساء في الاجتماعات الدولية كرئيسات للوفود وكعضوات. وكما أوضح من قبل، لا يزال من الصعب جدا بصفة عامة الحصول على بيانات شاملة عن تمثيل المرأة الاندونيسية في الساحة الدولية، لعدم قيام أي مؤسسة على وجه التحديد برصد البيانات وجمعها. وهذا هو التحدي الرئيسي الذي يجب التصدي له: رصد البيانات وتسجيلها من وقت لآخر تحقيقا للقدرة على قياس التقدم المحرز.

المادة ٩

قوانين الجنسية

الحالة الواقعية

٦٧ - قبل إصدار القانون ٢٠٠٦/١٢ بشأن الجنسية، كانت المرأة الإندونيسية في الزيجات المختلطة تواجه العديد من المشاكل والصعوبات نتيجة للأحكام التمييزية الواردة في القانون ١٩٥٨/٦٢ المتعلق بجنسية الطفل، في حال تمتع أحد الوالدين بالجنسية الإندونيسية. وينص القانون ١٩٥٨/٦٢ على أن يكتسب الطفل دون ١٨ سنة من العمر تلقائيا جنسية والده. ويجعل هذا من الصعب على المرأة الحصول على حضانة ابنهما عندما لا يعود الزوج مسؤولا

أو في حالة الانفصال. فبالرغم من أن المحكمة قد تقرر أن تكون للأم حضانة الطفل، لا يؤدي هذا الأمر تلقائيا إلى تغيير جنسية الطفل ليكتسب جنسية أمه. ويجب على الأم الانتظار حتى يتم طفلها ١٩ عاما لكي تتقدم بطلب لنقل الجنسية. وفي تلك الفترة، لا بد لأم الطفل الذي يحمل جنسية أجنبية الاستمرار في تقديم طلبات للحصول على تأشيرة وتصريح للإقامة كل ستة أشهر، الأمر الذي يفرض عبئا على أحوالها المالية. وفي حال عدم تقديم الأم طلبا بسبب جهلها بالقواعد أو عجزها عن دفع الرسوم، يمكن أن تتعرض للغرامة بل ولتوقيع عقوبات جنائية عليها. وفي كثير من الحالات، تم ترحيل الأطفال الذين تجاوزوا مدد تأشيراتهم. وسجل أليانسي بيلانغي أنتار بانغز\ (تحالف قوس قزح الدولي) أنه كان يوجد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤ من حالات الزواج بأجانب ووجهت فيها مشاكل بسبب قاعدة الهجرة هذه في عام ٢٠٠٦. ومن المشاكل الأخرى الناجمة عن مبدأ الجنسية الواحدة المذكور الذي يغلب عليه الطابع الذكوري: أن المرأة قد تفقد جنسيتها بسبب الزواج/الطلاق؛ أن المرأة الإندونيسية لا يمكن أن تكفل زوجا غير إندونيسي لكي يقيم في إندونيسيا؛ وأن المرأة غير الإندونيسية يجب أن يكفلها زوجها لكي تقيم في إندونيسيا، ولا يجوز لها العمل. ووضع المرأة أكثر صعوبة في حالات العنف العائلي، لأن احتمالات فقدان طفلها يمكن أن تصبح حقيقة واقعة. ومن الأمور الأخرى التي تبعث على القلق ضعف العمال المهاجرين الذين يتعرضون للاستغلال، أو النساء اللواتي يتم الاتجار بهن خارج إندونيسيا واللواتي كثيرا ما تخضعن لخطر حقيقي من فقدان جنسيتهن لعدم تلبية المتطلبات الإدارية للمحافظة على بطاقات الهوية الخاصة بهن كمواطنات إندونيسيات.

٦٨ - وثمة قضية أخرى خطيرة هي الحق المدني الأساسي في الحصول على شهادة الميلاد وبطاقة الهوية الذي ليست لكل المواطنين القدرة على التمتع به لأسباب بيروقراطية وما يترتب على ذلك من تكاليف الحصول عليهما. وتواجه كثير من النساء صعوبات في الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهن، بما في ذلك النساء اللواتي ينجبن خارج إطار الزوجية، أو النساء في حالات الزواج الديني/ التقليدي غير المسجلة، أو النساء الفقيرات أو المهمشات اللواتي تجدن أنفسهن بدون شهادة الميلاد أو بطاقة الهوية أو المال اللازم دفعه للحصول على هذه الوثائق. وفي نهاية المطاف، يصعب بالنسبة للأطفال والمراهقين والنساء البالغات الذين لا يملكون شهادة الميلاد أو بطاقة الهوية، الحصول على الخدمات العامة، ويتعرضون لمزيد من الاستغلال.

التدخلات والإنجازات

٦٩ - وقد تمت معالجة بعض المشاكل التي تواجهها المرأة في الزواج المختلط، من خلال إصدار القانون ٢٠٠٦/١٢ المتعلق بالجنسية. ومن الإنجازات التي تحققت في هذا القانون النص على منح الأطفال المولودين في إطار زيجات دولية جنسية مزدوجة محدودة، حتى يبلغوا سن ٢١ عاما. ويضمن هذا القانون للمرأة التي تتزوج من أجنبي حرية اختيار الجنسية أو الاحتفاظ بجنسيتها. وتشير التقارير الواردة من وزارة الخارجية إلى أن تنفيذ هذا القانون كان فعالا جدا، كما يتبين من عدد الأطفال من الزيجات المختلطة الذين تم تسجيلهم في عدة سفارات إندونيسية في الخارج. ويتمثل الأثر الإيجابي لذلك في أن المرأة الإندونيسية التي تزوجت من أجنبي يمكن أن يرتاح بالها فيما يتعلق بتوقع وضمان مستقبل أبنائها.

٧٠ - وتوجد حاليا حملة نشطة لتشجيع جميع المواطنين على الحصول على شهادة ميلاد لأطفالهم. وقد اتخذت حكومات الأقاليم تدابير للحد من الإجراءات البيروقراطية، الأمر الذي كانت له آثار إيجابية في رفع كفاءة تكاليف شهادات الميلاد وبطاقات الهوية. ففي يوغياكارتا، قامت الحكومة المحلية، من أجل الحصول على أحدث البيانات الديموغرافية، التي تشمل جميع المواطنين دون استثناء، وأكثرها اكتمالا، بتعديل بيانات حوالي ٢,٥ مليون شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي تانغيرانغ، بمقاطعة بانتين، توفر الحكومة المحلية بطاقات هوية خالية من الأصل العرقي والدين لمعالجة المشاكل التي واجهتها من قبل الطائفة العرقية الصينية. وبعض المنظمات الدينية أو المرتبطة بتوجهات دينية من مختلف القناعات تقوم، واضعة في اعتبارها مدى الارتباط الوثيق بين الأشخاص والتقاليد الدينية، بمساعدة أعضائها بشكل استباقي في الحصول على شهادات الميلاد.

التحديات والمبادرات

٧١ - لا يزال هناك كثير من القضايا موضع الاهتمام التي يمكن أن تضر بالمرأة ويحتمل أن تؤدي إلى فقدان الجنسية بسبب بعض الأحكام الواردة في قانون الجنسية. فالمادة ٢٣ تنص على إمكانية فقدان المرأة لجنسيتها عندما تقيم خارج أراضي جمهورية إندونيسيا لمدة تتجاوز ٥ سنوات متواصلة ولا تعلن رغبتها في أن تظل مواطنة إندونيسية في الوقت المناسب. وقد تترتب في الواقع على المادة ٢٦ التي تبدو محايدة بين الجنسين عواقب مختلفة بالنسبة لكل من النساء والرجال. ويرجع ذلك في كثير من البلدان إلى عدم وجود قواعد تشترط أن يتبع الزوج زوجته (بما في ذلك في الجنسية)، في حين أن العكس محتمل جدا. وهناك احتمال أن تتعرض النساء اللاتي يتزوجن من أجانب، ويعشن في الخارج للعنف المترلي على نحو يمنعهن من تقديم طلبات للحفاظ على جنسيتهن الإندونيسية، ولا سيما في ضوء حالات الاتجار،

بما في ذلك ''العرائس اللائي تستجلبن بالبريد''، اللواتي يتعرضن للعنف والاستغلال. وفي هذا الصدد، تنص المادة ٢٣ على أنه في حالة فقدان الشخص جنسيته مما يؤدى به إلى وضع عديمي الجنسية، ما زال يمكن ضمان الجنسية الإندونيسية للشخص المعني. ومن ثم يوجد بالفعل ما يضمن ألا يفقد المواطن الإندونيسي، امرأة كان أو رجلا، جنسيته. ومن الأمثلة على ذلك أنه، لدى تناول عمليات الترحيل الجماعي من ماليزيا، اعتُرف بجنسية المواطنين الإندونيسيين في ماليزيا الذين قد لا يكونوا قد أبلغوا عن ذلك على مدى ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة. أما عن المستقبل، فنظرا للقيود القائمة في قانون الجنسية، ما زال يجب كفالة أن تضمن الجنسية للمواطنين الإندونيسيين الذين يقعون ضحايا للاستغلال ويعجزون، أو يتأخرون في الإبلاغ، إذا جعلت هذه الحالة الشخص المعني عديم الجنسية.

٧٢ - ولا يزال التحدي الرئيسي يتمثل في عدم الترويج على نحو شامل ومستمر للقانون ٢٠٠٦/١٢. وينبغي أن تعزز السفارات الإندونيسية إمكانياتها في مجال الوصول والتوعية لتمكين الإندونيسيات اللواتي يعشن في الخارج من الاستفسار عن وضعهن وفقا للقانون. كما أن القانون ٢٠٠٦/١٢ لا يعالج بعد جنسية المرأة التي تعاني من مشاكل الهجرة أو التي يجري الاتجار بها في الوقت الراهن. وبالنسبة للمستقبل، تعتزم السفارات الإندونيسية مواصلة الجمع الاستباقي للبيانات والمعلومات من الوزارات ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ القانون والمبادئ التوجيهية لذلك. وسيتم دمج هذه الجهود في آلية ''خدمة المواطن'' في السفارات الإندونيسية. وفي عام ٢٠٠٩، لم يكن يوجد سوى ١٥ مكتبا لديها هذه الخدمة للمواطنين الإندونيسيين، ولكن سيستمر استحداثها في السفارات الأخرى.

٧٣ - وعلى الرغم من شروع كثير من حكومات الأقاليم في اتخاذ التدابير الرامية لخدمة الشعب بكفاءة وفعالية وبتكلفة منخفضة، أو حتى بدون مقابل، فما زال كثير من الفقراء والمهمشين يواجهون صعوبات في الحصول على شهادات الميلاد وبطاقات الهوية. وعلى الرغم من صدور توجيهات واضحة بأن الخدمة يجب أن تكون مجانية، ما زال البعض يجمعون الأموال للمساهمة في خزائن حكومات الأقاليم، في جملة أمور أخرى. ومن المسائل الأخرى الجديرة بالتنويه أن قانون الجنسية وقانون حماية الطفل يتبعان نموذجين مختلفين. فبموجب قانون الجنسية، يُطلب من الأشخاص اتخاذ خطوات فعالة لحماية أنفسهم تجنبا لفقدان جنسيتهم، في حين ينص قانون حماية الطفل على أن تتخذ الدولة خطوات نشطة لحماية مواطنيها. ويبدو أن النماذج والآليات بحاجة إلى تطوير للسماح للدولة بالعمل بمزيد من الاستباقية على حماية مواطنيها وضمان هويتهم وجنسيتهم.

المادة ١٠

التعليم

الحالة الواقعية

٧٤ - أخذت الأمية في التناقص، وتضاءل حجم التفاوت بين المرأة والرجل. كما ضاق أيضا التفاوت في المشاركة في التعليم وفي مستواه بين الرجال والنساء. بل وتشير الشواهد إلى أن أداء الفتيات حتى مستوى التعليم العالي يميل إلى التفوق على أداء الأولاد. أما الحالة في القرى والمناطق النائية، حيث يصعب على جميع الأطفال الحصول على تعليم أفضل، فهي تدعو للقلق. وفي حالة من الفقر والعزلة والنقل الباهظ التكلفة، تكون أولوية حصول الفتيات على التعليم أقل من الأولوية بالنسبة للأولاد. وتظهر الشواهد أن كثيرا من الفتيات يتوقفن عن الذهاب إلى المدرسة لأسباب مختلفة، منها الزواج المبكر.

٧٥ - وظاهرة عمل الأطفال وانتشار الاتجار بالنساء والأطفال تدعو للقلق ولا تهدد مجرد استمرار الفتيات في التعليم فحسب، وإنما أيضا حياتهن بصفة عامة. وهناك أيضا العديد من القوانين المحلية المنحازة جنسانيا التي من شأنها أن تقيد تحركات الفتيات أو تحقيقهن لذواتهن. ومع ذلك، يتواصل تحسين السياسات والبرامج التعليمية بوجه عام، بما في ذلك السياسات والبرامج التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، على النحو الذي يظهر في المبالغ التي تخصصها الحكومة للتعليم في الميزانية.

٧٦ - ولا تزال المناهج المدرسية تركز على العلوم والمهارات المعرفية. ولا يعدّ التعليم النظامي الطلاب بعد إعدادا كليا بتزويدهم بالمهارات الوجدانية والحركية النفسية اللازمة لنموهم ليصبحوا أفرادا يتسمون بالمسؤولية والثقة واحترام النفس كما يحترمون الآخرين والبيئة. وتفتقر المناهج أيضا إلى التربية الصحية والجنسية والإنجابية التي من شأنها تمكين الطلاب من كلا الجنسين من مقاومة ضغط الأقران، فضلا عن ضغوط المجتمع ووسائط الإعلام التي تتبجح في تناول الحياة الجنسية. وحتى عندما تتاح التربية الإنجابية، فإن وجهات النظر القائمة على القواعد والمعايير والمحرمات الجنسية تُفقِد هذه التربية فعاليتها في تلبية احتياجات الأطفال والمراهقين.

٧٧ - وعلى الرغم من أن نسبة المدرسات إلى المدرسين في إندونيسيا، بصفة عامة، حوالي ٥٧,١٦ في المائة (٢٠٠٦)، ما زالت النساء تشكلن غالبية مؤلفي الكتب المدرسية. ورغم هذه الحقيقة، لا يكفي تغيير محتوى الكتب المدرسية لجعلها أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية بمجرد إضافة الكاتبات النساء. بل يجب توفير التوعية والتدريب لمؤلفي الكتب تقليلا للتعصب الجنساني إلى أدنى حد. وليست جميع المواضيع فعالة لأغراض تعليم المراعاة

للاعتبارات الجنسانية. أما المواضيع الفعالة فهي التي يحتمل أن تعالج وضع المرأة في حياة المجتمع، ومنها اللغة الإندونيسية، والمبادئ الخمسة (بانكاسيلا)، والتربية الوطنية، والتربية البدنية، واللغات، والفنون.

التدخلات

٧٨ - وقد أقرّت وزارة التعليم الوطني بعض الأنظمة والمبادئ التوجيهية الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك المرسوم ٢٠٠٨/٨٤ لوزير التعليم الوطني بشأن المبادئ التوجيهية لتطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع التعليم، سواء على الصعيد المركزي أو صعيد المقاطعات والمقاطعات الفرعية/البلديات والوحدات التعليمية. وقامت الوزارة أيضا بإدماج المنظور الجنساني في بيانات المهمة، والبرامج، والأنشطة، ومؤشرات الأداء الرئيسية للخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. ومن بين البرامج التي اضطلع بها بناء القدرات المؤسسية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع التعليم على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات والمقاطعات الفرعية/البلديات. وتمثل وزارة التعليم المؤسسة الرائدة في فرقة العمل الفرعية المعنية بمنع الاتجار من أجل التصدي لمشكلة الاتجار بالبشر.

٧٩ - وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩، جرى تنفيذ برنامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع التعليم في ٣٣ مقاطعة و ٧ مقاطعات فرعية/بلديات، واتخذت عدة مؤسسات تعليمية نماذج لذلك. وتظهر الإنجازات التي تحققت في: (أ) وجود فريق عامل معني بتعميم المنظور الجنساني في قطاع التعليم وقيامه بوظيفته في وزارة التعليم في ٣٣ مقاطعة و ٧ مقاطعات فرعية/بلديات؛ (ب) إعداد الأدوات اللازمة لتعميم المنظور الجنساني في قطاع التعليم، من قبيل النصوص المتعلقة برسالة جنسانية موحدة، والتخطيط ووضع ميزانية للتعليم يراعي فيها المنظور الجنساني، وإيجاد وحدة تعليمية نظامية/غير نظامية تراعي المنظور الجنساني، وتقديم الدعم من الميزانية الخاصة بالمقاطعات والمقاطعات الفرعية/البلديات لبرامج تعميم المنظور الجنساني، فضلا عن تكوين الشراكات مع الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، كما في تثقيف الأسرة وتوعيتها بالاعتبارات الجنسانية، والدراسات المتعلقة بسياسة تعميم المنظور الجنساني في قطاع التعليم، فضلا عن إعداد ورقة مواقف عن تعميم المنظور الجنساني في قطاع التعليم على صعيد المقاطعات.

٨٠ - وقد أعدت عدة برامج، كبرنامج تحسين سبل حصول المرأة على التعليم، ولا سيما التعليم الابتدائي، بما في ذلك تشييد الوحدات المدرسية والفصول الجديدة، وتقديم المساعدة في تشغيل المدارس للمشاركين في التعليم النظامي وتوفير المساعدة التشغيلية للتعليم غير النظامي في مجال التعلّم، وتشييد المدارس الابتدائية والثانوية تحت سقف واحد، وأماكن إقامة

لمبيت الطلاب، ومدارس ثانوية مفتوحة، وتمكين المدارس الداخلية الإسلامية، وتطوير خدمات التعليم غير النظامي بمنظومة استباقية، من قبيل برنامج المعلم/الفصل المتنقل، ومركبة/دراجة/قارب التعلم، وحافلات الدراسة، وحظيرة الموارد. وتوجد منح دراسية للفتيات، وخاصة في مجموعة العلوم الدقيقة. وجرى الاضطلاع في مجال تعميم المنظور الجنساني ببناء قدرات مسؤولي الإدارات والأقاليم في المقاطعات والمناطق/البلديات، ورؤساء الموظفين، ومقدمي الخدمات التعليمية، فضلا عن مراقبي التعليم. ويجري تطوير تعليم يراعى فيه المنظور الجنساني من خلال تحسين المناهج، والمواد التعليمية، وعملية التعلم، ومختلف الأنشطة الخارجة عن المنهج، كدور البنات في أفرقة المرشدات والحكومة المدرسية. وقد اعتمدت الحكومة أيضا برامج لتوعية الأسرة بالمنظور الجنساني لتمكين الأسر من اتخاذ أفضل القرارات المتعلقة بتعليم أطفالها وإرسالهم إلى المدرسة، لكي لا تضر بالفتيات أو تميز ضدهن. وتوفر الوزارة أيضا التدريب على المهارات عموما والمهارات الحياتية للنساء الفقيرات وغير المتعلمات والمهمشات واللواتي تقمن في جيوب ضعيفة اجتماعيا.

٨١ - ويُضطلع ببعض أشكال الرعاية المبكرة وتعليم الطفل من خلال المؤسسات، سواء في ذلك ما هو من إعداد المجتمع، كرياض الأطفال، ورياض الأطفال الإسلامية، ومجموعات اللعب، ومراكز الرعاية النهارية، والتعليم في مجال الرعاية المبكرة للطفل، والمراكز الصحية المتكاملة (بوسياندو)، أو غيرها من الخدمات المماثلة. وما زال نظام التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات قائما، وتمت زيادته في بعض المناطق إلى ١٢ سنة، أي إلى حين التخرج من المدرسة الثانوية. واستجابة من الحكومة لسوق العمل الذي يتطلب خريجين جاهزين ومهرة، وتحسبا منها لاحتياجاته اجتهدت الحكومة في تطوير المدارس المتوسطة المهنية والدعوة لأهميتها. ومع أن هذا الخيار لم يكن يعدّ في الماضي جذابا أو ذا شأن، فقد تغيرت الآن نظرة الأشخاص إليه، فأصبحوا ينظرون بشكل إيجابي إلى المدارس المهنية كمؤسسات تنتج أشخاصا مستعدين للعمل.

٨٢ - وفي سبيل خفض أميّة المرأة على نحو ملموس، أصدر وزير رعاية الشعب المرسوم رقم 22/KEP/MENKO/KESRA/IX/2006 المتعلق بإنشاء فريق التنسيق للحركة الوطنية لإتمام الدراسة الإلزامية بالتعليم الأساسي لمدة تسع سنوات واستئصال الأمية، واللائحة ٢٠٠٦/٣٥ لوزير التعليم بشأن المبادئ التوجيهية لتنفيذ الحركة الوطنية لإتمام الدراسة الأساسية الإلزامية لمدة تسع سنوات، واستئصال الأمية.

الإنجازات

٨٣ - لقد انخفضت نسبة الأمية، ولكن ما زال يلزم العمل من أجل القضاء تماما على الأمية. وعلى سبيل المقارنة، كانت نسبة الأميين ١٤ في المائة من السكان في عام ١٩٩٣؛ وفي عام ٢٠٠٥، بلغت نسبة الأمية ٦,٦٢ في المائة للرجال و ١٢,٨٥ في المائة للنساء؛ أما في عام ٢٠٠٨، فضاق حيز التفاوت إلى ٤,٢٧ في المائة للرجال و ٧,٥١ في المائة للنساء. وفي كل عام ينخفض التفاوت في الأمية بنسبة ٢٤ في المائة في المتوسط.

٨٤ - وبصفة عامة، أحرز قدر من التقدم من حيث الإنجازات التي تحققت بدءا من مستوى التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة إلى أعلى المستويات. ولا تزال المشاركة في تعليم الطفولة المبكرة مستمرة عموما في الارتفاع بدرجة كبيرة. ولا توجد فجوة تقريبا بين الأولاد والبنات في التمتع بالتعليم. أما فيما يتعلق بنماء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة، فما زال عدد الأولاد أكثر بوجه عام. ومن بين المجموع الكلي للأطفال بين سن صفر و ٦ أعوام، الذي يقدر بـ ٢٨,١٢ مليونا، لا يحصل على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة سوى ٢٨,٣١ في المائة من الأطفال.

٨٥ - وبصفة عامة، بلغت نسبة المشاركة في المدارس الابتدائية في إندونيسيا حد التعادل تقريبا بين البنين والبنات منذ عام ٢٠٠٣. وظهر أفضل قدر من المساواة على مستوى المدارس الثانوية، إذ يوجد توازن بين عدد الطلاب الإناث والذكور، فيتراوح معامل المشاركة الإجمالية ما بين ٠,٩٦ و ١,١١، بل و ١,٢٢، مما يشير إلى زيادة عدد البنات الملتحقات بالمدارس عن عدد البنين. وفي مستوى التعليم المتوسط (والعالي)، كللت الجهود المبذولة لتشجيع تعليم البنات بالنجاح التام. وكانت الفجوة بين الجنسين على مستوى المدارس الثانوية واسعة نوعا ما في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣، فبلغ معامل التعادل ٠,٨٧. وضاق التفاوت من عام ٢٠٠٥ فصاعدا ليصبح ٠,٩١، بل و ١,٠٦ في عام ٢٠٠٦، وظل عند ٠,٩٩ في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ويوجد توازن بين عدد البنات والبنين في المدارس الإسلامية، مع وجود اتجاه لزيادة عدد الفتيات في المستويات الأعلى من التعليم. وأظهر التوازن بين الجنسين والمساواة على مستوى التعليم العالي اتجاها إيجابيا. ففي الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كان عدد الطالبات الجامعيات أقل بكثير من الطلاب الذكور، حيث بلغ معامل التعادل ٠,٧٨. أما في السنوات التالية، فاستمر عدد الطالبات في الزيادة بحيث أصبح المعامل متوازنا نسبيا من حيث التعادل بين الجنسين (٢٠٠٤/٢٠٠٥: ٠,٩٥، و ٢٠٠٦/٢٠٠٧: ١,٠١).

٨٦ - أما من حيثما وجهة نظر الكفاءة (إتمام التعليم والتخرج)، فكان التعليم أكثر كفاءة بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل، كما يستدل من ارتفاع معدل الإبقاء على استمرار النساء في التعليم على جميع مستوياته. وكانت المشاركة والإبقاء على الطلاب في الجامعة لا يزالان منخفضين نسبيا لكلا الجنسين، وكان معدل بقاء المرأة أعلى باستمرار كما كان يتحسن سنويا. وعدد الطلاب الذين يعيدون السنة في المدارس الإسلامية أكبر بالنسبة للأولاد. وما زالت المدارس المهنية تظهر فجوة كبيرة نوعا ما بين البنين والبنات. ذلك أن مواد التخصص المتاحة في المدارس المهنية تراعي القوالب النمطية للجنسين بدرجة كبيرة. فبعض التخصصات ترتبط ارتباطا وثيقا بالأدوار المفترضة للرجال (السيارات، والبناء، إلخ)، في حين ترتبط مجالات أخرى بقوة مع الدور الذي ينسب إلى المرأة (التكنولوجيات المحلية، ومهارات الطبخ، وتصميم الأزياء).

٨٧ - وتحدد الأهداف الإنمائية للألفية لقطاع التعليم أنه، بحلول عام ٢٠١٥، يجب أن يتم الأطفال، البنات والبنين، في جميع أنحاء البلد تعليمهم الابتدائي. وكان معدل الإنجاز في هذا الصدد ٩٤,٧ في المائة من الطلاب في عام ٢٠٠٩ في التعليم الابتدائي، و ٧٤,٧ في المائة في السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي، وكانت نسبة ٩٩,٤ في المائة من الفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما تلمّ بالقراءة والكتابة. وفي الوقت ذاته، لا تظهِر أحدث البيانات عن التفاوت بين الجنسين أي اختلاف في المشاركة بين الفتيات والفتيان، ولكنها تدل على وجود اتجاه لارتفاع نسبة المشاركة بين الفتيات. وبالنظر إلى الإنجازات الحالية، واستمرار الجهود المبذولة للحفاظ على هذه المنجزات، يمكن أن تتحقق مطالب الأهداف الإنمائية للألفية على النحو المذكور أعلاه ويمكن في ظلها تحقيق المساواة بين الجنسين.

التحديات

٨٨ - على الرغم من إحراز تقدم كبير، هناك الكثير من الأمور التي تحتاج إلى تحسين. فعدد الأطفال المشاركين في مرحلة الطفولة المبكرة لا يزال منخفضا، ويرجع ذلك، في جملة أمور، إلى انخفاض مستوى الوعي بين الأسَر والجمهور، والافتقار إلى مؤسسات الرعاية أو إلى إمكانية الوصول بالنسبة للمجتمعات القروية، والعجز في المعلمين/العاملين في مجال التعليم من حيث العدد والكفاءة، ومحدودية الدعم الحكومي (على الصعيد المركزي وصعيد الأقاليم) لتحسين إمكانيات الوصول والخدمات، وعدم إدارة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة حتى الآن بطريقة متكاملة مع الخدمات الأخرى (مثل الصحة والتغذية ورعاية الأطفال والتمريض). ويجب أيضا أن تؤخذ البيانات عن معدلات التسرب بين صفوف الأطفال

والمراهقين في الاعتبار، وألا يقتصر الأمر على بيانات النجاح. وما زال عدم المساواة بين الجنسين قائما في قطاع التعليم، ولا سيما على مستوى المدارس الثانوية والجامعات. علاوة على ذلك، فإن حوالي ١٣,٥ في المائة من الفتيات فوق ١٠ سنوات من العمر لم يسبق لهن الالتحاق بأي نوع من التعليم الرسمي. وهذه النسبة أعلى من النسبة بين الذكور (٥,٩٧ في المائة). ويجب فحص المناهج والكتب الدراسية من حيث مراعاتها للمنظور الجنساني، ويجب رصد العملية التعليمية بشكل مستمر.

٨٩ - ومن المسائل الأخرى، لا سيما في المناطق الريفية، ارتفاع عدد الفتيات اللواتي يتزوجن في وقت مبكر، أو اللواتي تنقطعن عن المدرسة أو تتسربن منها للمساعدة في أعمال الزراعة. وهناك في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء حالات لطرد فتيات من المدرسة أو منعهن من التقدم للامتحانات النهائية بسبب الحمل. ويلزم تثقيف لجميع الطلاب في ما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، وينبغي أن تدمج هذه الأمور في المناهج الدراسية مع الأخذ بنهج يلبي احتياجات الأطفال والمراهقين، لكي يفهموا ويدركوا النمو الذي يطرأ على حياتهم الجنسية واهتماماتهم الجنسية، مع القدرة في الوقت نفسه على ممارسة ضبط النفس واتخاذ تدابير وقائية لتجنب التورط في السلوك المنطوي على المخاطرة أو الوقوع في شرك العنف الجنسي. ويلزم بالنسبة للفتيات اللواتي تحملن، اتباع نهج أكثر حكمة، لا يتحيز ضد أحد الجنسين، وإنما يخلو من التمييز، وذلك ضمانا لاستمرار قدرتهن على بناء مستقبلهن بشكل جيد.

٩٠ - وكان الفصل بين الجنسين في تخصصات أو برامج معينة، وهو شكل من أشكال التمييز الطوعي بين الجنسين في بعض المجالات، لا يزال موجودا، ولا سيما في المدارس المهنية. وكان اختيار الفتيات للتخصصات لا يزال مقترنا بالوظائف المترلية، في حين كان من المتوقع أن يؤدي الأولاد دورا في دعم اقتصاد الأسرة، ومن ثم يُنتظر منهم أن يختاروا العلوم البحتة، والمهارات التكنولوجية الصناعية. وأظهرت البيانات أن المدارس المهنية المتوسطة لا توفر حتى الآن منافع متساوية للطالبات، وتبدو منحازة نحو الأولاد، مع وجود اتجاه للحد من الطالبات. وأشار اختيار التخصصات في التعليم العالي أيضا إلى وجود أدوار نمطية للجنسين لا تدعم تفعيل إمكانيات الجميع أقصى حد ممكن: فالمرأة تهيمن على الميادين الاجتماعية، في حين يسيطر الرجال في مجال العلوم التقنية.

٩١ - وبعض القيادات على صعيد الأقاليم ليس لديها تقدير لبرامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني. كذلك أبطأت كثرة التنقلات بين مسؤولي التعليم في المناطق من تنفيذ الأعمال الجارية، لأن كل مسؤول جديد لا بد أن يبدأ من الصفر لكي يلمّ بالبرنامج المعني. و لم تقدم

بعض المناطق بعد الدعم المالي من خلال ميزانيات الأقاليم لبرامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع التعليم. وفي ظل وجود مخصصات مالية كبيرة للغاية في قطاع التعليم، تتطلب السياسات وتنفيذها رقابة من جميع أصحاب المصلحة من أجل تطبيقها جديا للنهوض بالطلاب والمجتمع ككل، وكذلك لضمان العمل على تعميم المنظور الجنساني والقضاء على التمييز ضد المرأة.

المبادرات والإجراءات المتخذة

٩٢ - أدركت الدولة ما للتعليم من أهمية بالغة، ولديها التزام واضح بمواصلة تحسينه عن طريق تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانية الدولة للتعليم. وقد خصصت الحكومات المحلية في بعض المناطق أكثر من ذلك. وللتعجيل بإدماج الاعتبارات الجنسانية في قطاع التعليم، على كل من صعيد الحكومة المركزية والأقاليم، كرست استراتيجية لهذا الغرض في الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، حيث أشير إلى العامل الجنساني في البيان المتعلق برسالة الخطة، وبرنامجها،الأنشطة ومؤشرات الأداء الرئيسية. ويجري تنفيذ الاستراتيجية من خلال التوعية والمساعدة التقنية لأصحاب المصالح ومديري البرامج التعليمية على الصعيدين المركزي والإقليمي، وذلك فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني والقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد اضطُلع بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تشكيلة البرنامج بأكمله عن طريق كفالة فعالية هذا النهج، سواء عموديا، من خلال سياسات الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم وصولا إلى المنفذين التقنيين في الميدان، وأفقيا، عن طريق أشكال مختلفة من التعاون الرسمي مع الجامعات والمنظمات النسائية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.

٩٣ - ويسَّرت وزارة والتعليم، بوصفها القطاع الرئيسي لمنع الاتجار بالنساء والأطفال، إنشاء فرق عمل وفرق عمل فرعية معنية بمنع الاتجار في مقاطعات/ بلديات المنشأ، وقامت بتقديم التوجيه والدعم في هذا السبيل. كما شكلت أفرقة عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاع التعليم على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات والمقاطعات الفرعية/ البلديات تقدم خدمات تثقيفية مختلفة يمكن أن يصل إليها النساء والرجال الذين يعيقهم الفقر، والظروف الجغرافية، والمشاكل الاجتماعية والصراعات/الكوارث. ومن المسائل الهامة التي ستدرج في مشروع المبادئ التوجيهية بشأن منع الاتجار بالبشر التنسيق فيما يتعلق بالوقاية على صعيدي الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، وحملات المنع من خلال الإعلان في وسائط الإعلام، وتسهيل برامج الوقاية في المقاطعات الفرعية/البلديات، ووضع برامج الوقاية في مناطق المصدر من خلال التثقيف لأجل تمكين المرأة، وتقديم المساعدة

المباشرة من خلال مختلف المؤسسات الاجتماعية والأهلية لتحسين المهارات الحياتية للمرأة وتعزيز دخلها. وسوف تستمر الرقابة على القوانين المحلية في الأقاليم لضمان عدم إبطاء السياسات المحلية للجهود المبذولة للنهوض بالمرأة.

٩٤ - واضطُلِع بجهود للحد من الأمية في سياق تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة بين الجنسين في الأقاليم أو المقاطعات ذات الأولوية التي تعاني أعلى معدلات انتشار الأمية (جاوة الشرقية وجاوة الوسطى وجاوة الغربية، وسولاويسي الجنوبية، وبانتين، ونوسا تينغارا الغربية ونوسا تينغارا الشرقية، ولامبونج وبالي وبابوا). وتم تعيين خمسة أو ستة من المقاطعات الفرعية بوصفها مناطق ذات أولوية وأولي اهتمام خاص لمناطق التهجير، والمناطق الحدودية والجزر والمرتفعات النائية والتي تواجه صعوبة في الاتصالات. وستتمثل المرحلة التالية في استخدام نظام الكتل في استئصال الأمية تدريجيا من منطقة أو مقاطعة فرعية واحدة، ثم الانتقال إلى منطقة أخرى أو مقاطعة فرعية، بدءا بالتي لديها أعلى معدلات للأمية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، كانت نسبة الأمية لا تزال ٥,٩٧ في المائة، ٤,٢٧ في المائة منها بين الرجال و ٧,٥١ في المائة بين النساء مع وجود تفاوت قدره ٣,٢٤ في المائة بين الجنسين. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، انخفضت نسبة الأمية إلى ٥,٠٣ في المائة (٣,٢٣ في المائة من الرجال و ٦,٢٩ في المائة من النساء) مع وجود تفاوت قدره ٣,١٦ في المائة بين الجنسين. ومن المؤمل أن يتحقق بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ هدف البرنامج الوطني المتوسط الأجل للتنمية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وهدف الخطة الاستراتيجية لوزارة والتعليم بجعل نسبة الأمية ٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

٩٥ - وفي إطار تعزيز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتوسيع نطاقه، سيجري النهوض بالخدمات القائمة في مرحلة الطفولة المبكرة إلى الحد الأمثل لتقدم برامج تعليمية فضلا عن توفير الرعاية للطفل. وستقوم الحكومة بوضع برنامج متكامل للتعليم وخدمة التمريض، وذلك على هيئة مراكز صحية متكاملة يتوافر بها التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وبرامج لرعاية الطفولة المبكرة مدمجة مع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وهكذا، وكذلك إعداد مشاريع رائدة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة تتلاءم مع احتياجات كل إقليم.

٩٦ - وأظهرت البيانات عن مشاركة المدارس المهنية استمرار التفاوت الواسع بين الجنسين على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز التعليم المهني من أجل التعجيل بنمو القوى العاملة الماهرة وتشجيعه. كما يلزم التيسير للحد من الفصل بين الجنسين في الجامعات، لتكون للنساء والرجال حرية اتخاذ القرارات وفقا للمهنة المهيئين لها ولأفضل إمكاناتهم وفي

أن يدرسوا العلوم الاجتماعية و/أو الطبيعية دون أن تقيدهم القوالب النمطية الجامدة للجنسين.

المادة ١١

فرص العمل

٩٧ - كانت نسبة النساء العاملات أقل بكثير من الرجال في جميع ميادين العمل، ولا سيما في القطاع الرسمي. وكانت قواعد الخدمة المدنية تتسم بمراعاة المنظور الجنساني وتخلو من التمييز. ولكن المرأة في بعض أماكن العمل الأخرى، كانت لا تزال تعاني من التمييز في المرتب والمزايا، فضلا عن الفرص المتاحة للعمل والتطوير الوظيفي. وأظهرت الإحصاءات أن مرتبات النساء كانت أقل من الرجال في جميع المجالات. كما أظهرت البيانات عن البطالة السافرة في السنوات القليلة الماضية أن عدد النساء العاطلات عن العمل ما زال أكبر من الرجال. وحتى عندما كانت المرأة تعمل، كانت من العاملين بدون أجر (٧١,٥ في المائة). وفي عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة البطالة ٩,٣ في المائة بين صفوف الرجال و ١٤,٧ في المائة بين صفوف النساء. وتحسن الوضع في عام ٢٠٠٧، فبلغت النسبة ٨,١ في المائة بين الرجال و ١٠,٨ بين النساء. والواقع أن المرأة تسعى بالفعل بنشاط لدخول سوق العمل، ولكن الوظائف الشاغرة المسجلة المتاحة للرجال أكثر من المتاحة للنساء (٨٨,٦٧ في المائة مقابل ٦٩,٣٨ في المائة للنساء)..

٩٨ - وعملت كثير من النساء في القطاع غير الرسمي لأسباب عديدة، مثل الافتقار إلى التعليم أو عدم وجود فرصة للدخول في القطاع الرسمي. كما أن العمل في القطاع غير الرسمي أكثر مرونة وغير ملزم ويتناسب بشكل أفضل مع وضع النساء اللواتي ما زلن تتشبثن بالأدوار الجنسانية النمطية والتقليدية. وبالرغم مما سلف، فالعمل في القطاع غير الرسمي أقل أمنا بكثير نظرا لعدم وجود ضمان لاستدامة العمل وغير ذلك من الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الأجور فيه أقل منها في القطاع الرسمي، وساعات العمل في كثير من الأحيان أطول. وكانت الكثيرات من النساء في القطاع غير الرسمي تعملن كخادمات في المنازل معرضات للاستغلال والعنف.

٩٩ - ونظرا لقلة فرص العمل المتاحة محليا، أصبح الكثير من النساء عاملات مهاجرات. ونظرا لموقف إندونيسيا التفاوضي غير المواتي إزاء بلدان المقصد، عجز العديد من السياسات الحالية عن توفير الحماية للعمال المهاجرين الإندونيسيين بشكل فعال. وعلى الرغم من التحسينات المستمرة في السياسة والإدارة، يواجه العمال المهاجرون، وغالبيتهم من النساء، الاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف على حد سواء في إندونيسيا، وفي أثناء

العبور، وخلال العمل في بلدان المقصد، ولدى عودتهم إلى إندونيسيا. وفي عام ٢٠٠٤، قامت ماليزيا بعمليات ترحيل جماعي للعمال المهاجرين الذين لا يحملون وثائق رسمية. وأفاد وزير تنسيق الرعاية الشعبية أن عدد العمال المهاجرين الإندونيسيين الذين تم ترحيلهم بلغ ٧٨٩ ٢٦١ في عام ٢٠٠٤. ومن دواعي الأسف أنه لم تتوافر بيانات دقيقة خاصة بنوع الجنس، رغم أن من المعروف أن النساء تشكلن غالبية الذين رُحِّلوا. ولم يتخذ تدبير استراتيجي وشامل للوقاية، ناهيك عن توفير الحماية القانونية للعمال المهاجرين الذين عانوا من الاستغلال وانتهاك الحقوق والعنف.

التدخلات

١٠٠ - جرى النهوض بالمرأة في القطاع الرسمي في ضوء القانون ٢٠٠٣/١٣ المتعلق بالعمل (الحق في العمل). ونشرت الحكومة دليل تكافؤ فرص العمل، استنادا إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ ورقم ١١١، وتم ترويجه لدى الشركات وأرباب العمل. وفيما يتعلق بحماية حقوق المرأة الإنجابية، توجد لائحة مشتركة بين وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل ووزارتي الصحة والعمل (رقم 48/Men.PP./XII/2008 ورقم Per.27/MEN/XII/2008 ورقم 117/Menkes/PB/2008) بشأن تسهيلات الرضاعة الطبيعية في أماكن العمل، واللائحة الوزارية بشأن اعتماد تقديم تسهيلات للعمال المهاجرين الإندونيسيين، وأحكام الحصول على إجازة الأمومة. وجري تعزيز الرقابة على طريقة عمل الفترة المسائية لضمان الحماية للمرأة العاملة في النوبات الليلية. ومن الأنشطة الأخرى التي اضطُلع بها التوعية داخل الشركات وفي أوساط العمال بشأن بعض القضايا الهامة، مثل حقوق وواجبات العمال وخطر التحرش الجنسي في مكان العمل والتمييز في الأجور والاستحقاقات.

١٠١ - وبالنظر إلى اتساع نطاق هذه القضايا وتعقيدها، كان التدبير الوحيد الذي أمكن للدولة اتخاذه هو ضمان وجود فرص للعمل وتشجيع الأشخاص على التماس مصادر رزقهم الخاصة. واستحدثت عدة سياسات، منها القانون ٢٠٠٨/٢٠ بشأن المشاريع المتناهية الصغر والمتوسطة وائتمان المشاريع الشعبية، وبرنامج التنمية للمناطق الفرعية، الذي سيجري تناوله بمزيد من التفصيل في إطار الفرع المتعلق بالمادة ١٤. ورغم أن هذه البرامج كانت مفتوحة لعامة الجمهور وغير موجهة للنساء على وجه الخصوص، فلم تكن تنطوي على تمييز، وأتيح لكثير من النساء الدخول فيها. والآن في وسع عمال القطاع غير الرسمي، سواء منتظمين في مجموعات أو بشكل فردي، أن يحصلوا على تغطية تأمينية للضمان الاجتماعي، مثل التأمين الاجتماعي للعمال (جامسوستيك).

١٠٢ -وعلى الرغم من توفير الحماية لخادمات المنازل بموجب القانون ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف العائلي، فهن تعانين أوجه ضعف خاصة بهن لأن وضعهن التفاوضي كان أضعف بكثير من غيرهن في نطاق الأسر المعيشية. ومن الأمور التي تعرضت لها خادمات المنازل العنف النفسي والجسدي والجنسي والاقتصادي في حين لم تكن تدفع لهن رواتبهن وغيرها من الحقوق. وكان من الممارسات الشائعة أن غرفة الخادمة لا يمكن إغلاقها بالمزلاج، ولا يمكنها مغادرة المترل لاحتفاظ رب العمل بالمفاتيح، كما تتعرض للتهديد بعدم إبلاغ الشرطة. وكثيرا ما تكون الخادمات غريبات عن أجواء المدينة المحيطة، ولذلك يصعب عليهن التماس المساعدة خارج المترل. وينجم عن حياة العزلة هذه مضافا إليها أوضاع العمل غير الإنسانية أن تصبح الحياة مرهقة للغاية بالنسبة لكثير من هؤلاء النساء.

١٠٣ -وقد وقعت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠). وينص القانون ٢٠٠٤/٣٩ المتعلق بتنسيب العمال المهاجرين في الخارج وحمايتهم على تشكيل الوكالة الوطنية لتنسيب وحماية العمال المهاجرين الإندونيسيين، وأعادت تأكيده اللائحة الرئاسية رقم ٨١ لعام ٢٠٠٦. وللعمل على زيادة الحماية للعاملات المهاجرات في الخارج، من المقرر تنقيح القانون ٢٠٠٤/٣٩ في إطار برنامج التشريع الوطني للهيئة التشريعية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. علاوة على ذلك، أصدر الرئيس المرسوم الرئاسي ٢٠٠٤/١٠٦ المتعلق بفريق التنسيق المعني بإعادة العمال المهاجرين الإندونيسيين الذين لهم مشاكل وعائلاتهم من ماليزيا إلى الوطن، ردا على عمليات الترحيل المستمرة من قبل السلطات الماليزية. ولا يزال فريق التنسيق يعمل على معالجة حالات الإبعاد العادية والطارئة للعمال المهاجرين الإندونيسيين من ماليزيا وتتحسن فعاليته بشكل مستمر. وردا على الترحيل الجماعي من ماليزيا، أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية مديرية المساعدة الاجتماعية لضحايا العنف والعمال المهاجرين، وهي شعبة خاصة تتبع إدارة المساعدة الاجتماعية والتأمين. وتوفر المديرية برامج لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي وتشرف على إعادة إدماج العمال المهاجرين في المجتمع المحلي.

١٠٤ -وقد أبرمت إندونيسيا بالفعل عدة مذكرات تفاهم مع بلدان المقصد للعمال المهاجرين. وفي عام ٢٠٠٩، سمحت مذكرة التفاهم بين إندونيسيا وماليزيا فيما يتعلق بخدم المنازل لهؤلاء الخدم بأن يحتفظوا بجوازات سفرهم، وتضمنت أحكاما تتعلق بالمرتبات الموحدة وساعات العمل. وسيجري التوسع في إبرام هذا النوع من الاتفاق مع غيرها من البلدان المستقبلة الأخرى.

١٠٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت إندونيسيا في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين. ويمثل هذا الإعلان خطوة إلى الأمام ويعمل كأساس قوي لاتخاذ تدابير لحماية حقوق العمال المهاجرين، لأنه ينص على مبادئ عامة، وعلى التزامات البلدان المضيفة للعمال المهاجرين، والتزامات بلدانهم الأصلية، والتزام الرابطة بحماية حقوق هؤلاء العمال وتعزيزها. وتشجع الرابطة البلدان المضيفة على تحديد التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان الأساسية للعمال المهاجرين واحترام كرامتهم، كما تشجع بلدان المنشأ على اتخاذ تدابير لحماية حقوق هؤلاء العمال. بل يذهب الإعلان إلى الاعتراف بأنه لا يمكن أن يلام العمال المهاجرون غير الشرعيين على عدم وجود الوثائق اللازمة لديهم. كما يؤكد التعاون بين البلدان المضيفة وبلدان المنشأ لمعالجة هذه الحالة لأسباب إنسانية. والإعلان غير ملزم؛ ومن ثم فإن الخطوة التالية الهامة ستتمثل في دعم الالتزام به وجعله حقيقة واقعة.

١٠٦ - وفي عام ٢٠٠٤، لدى التعامل مع قضية عاملة مهاجرة إندونيسية تواجه عقوبة الإعدام في سنغافورة، أخذت السفارة الإندونيسية في سنغافورة بزمام المبادرة لإجراء حوار عام في إندونيسيا، وخاصة مع المنظمات المدافعة عن حقوق العمال المهاجرين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، وكل السفير الإندونيسي في سنغافورة محاميا للدفاع عن المرأة الإندونيسية قيد المحاكمة. وكانت هذه خطوة هامة من جانب السفارة الإندونيسية في الوفاء بمسؤوليتها العامة. وعلاوة على ذلك، وضعت وزارة الخارجية، في إطار التوجيه الرئاسي ٢٠٠٦/٦، اتفاقا إلزاميا بالإخطار القنصلي، في جملة أمور أخرى، مع حكومات أبو ظبي والكويت وقطر. وبناء على هذا الاتفاق، سوف يتم إخطار السفارة الإندونيسية على الفور عند احتجاز أحد المواطنين الإندونيسيين.

الإنجازات

١٠٧ - بلغت نسبة النمو الاقتصادي ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥، وتراجعت إلى ٥,٥ في المائة في ٢٠٠٦، وارتفعت نسبته مرة أخرى إلى ٦,٣ في المائة في ٢٠٠٧. وفي قطاعي الخدمة الرسمية والعامة، تجلت التحسينات الأخيرة في مجال حماية الصحة والصحة الإنجابية مع تزايد عدد المرافق الخاصة برعاية الأطفال وغرف الرضاعة الطبيعية في أماكن العمل والمنشآت العامة. وفي القطاع غير الرسمي، واصلت برامج التمكين الاقتصادي تعزيز التمكين الاقتصادي بشكل عام، ولكنها ركزت على تمكين المرأة على وجه الخصوص. وأخذ عمال القطاع غير الرسمي الآن يصبحون أكثر وعيا بأهمية وجود التأمين الاجتماعي، بما في ذلك

التأمين الصحي والادخار من أجل تعليم أطفالهم. وأدخلت حكومات كثيرة في الأقاليم خدمات صحية مجانية أو معتدلة التكلفة جدا بالنسبة لهذه الفئة، الأمر الذي سيرد مزيد من شرحه في الفرع المتعلق بالمادة ١٤.

١٠٨ -وفيما يتعلق بالحماية القانونية لخادمات المنازل، بادر عدد من المؤسسات الحكومية، مثل وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل، ووزارة العمل والهجرة، ووزارة التنسيق من أجل رفاهية الشعب، إلى إعداد النصوص الرسمية لمشروع قانون لحماية خادمات المنازل. وفي عام ٢٠١٠، أدرج البرنامج الوطني للتشريع مشروع القانون بشأن خادمات المنازل في قائمة القوانين التي ستجري مناقشتها مع الحكومة.

١٠٩- وكان لتشكيل الوكالة الخاصة لتوظيف وحماية العمال الإندونيسيين، وظيفة تنسيقية بالغة الأهمية، فأعضاء هذه الهيئة يمثلون المؤسسات الحكومية ذات الصلة، بما فيها وزارة الخارجية. وقد أعدت الوكالة حتى الآن آليات للتنسيب الفعال وللنهوض بحماية العمال المهاجرين، بما في ذلك تطبيق معايير الأجور، وإلغاء ترخيص وكالات تنسيب العمال المهاجرين التابعة للقطاع الخاص المسببة للمشاكل، وما إلى ذلك. ومن المتوقع أن تؤدي الوكالة دورا رئيسيا في تحسين حماية العمال المهاجرين، على النحو الذي ترجوه منظمات المجتمع المدني المدافعة عن هؤلاء العمال.

١١٠- وقد عمل فريق التنسيق لعودة العمال المهاجرين الإندونيسيين الذين يتعرضون لمشاكل وأسرهم من ماليزيا بشكل فعال على معالجة مئات الآلاف من عمليات الترحيل العادية والطارئة للعمال المهاجرين الإندونيسيين من ماليزيا. وتحسنت فعاليته باستمرار من وقت لآخر. وتجمع فرقة عمل، يرأسها وزير التنسيق من أجل رفاهية الشعب، بين مؤسسات حكومية مختلفة والوكالات والهياكل التابعة لها. وكانت وحدات فرقة العمل المعنية بالإعادة إلى الوطن تعمل في ١٢ منطقة رئيسية هي: ميدان، وتانجونغ بينانغ، وباتام، وتانجونغ بالاي كاريمو، ودوماي، وإنتيكونغ، ونونوكان، وباري - باري، وتانجونغ بريوك، وتانجونغ إيماس، وتانجونغ بيراك، وماتارام. وقام هذا الفريق أيضا بتنسيق العمل المتكامل مع مقاطعات المنشأ للعمال ذوي المشاكل والممثلين الإندونيسيين في ماليزيا.

١١١- ومن الأمور الجديرة بالذكر عودة النقابات العمالية إلى القيام بدورها في الدفاع عن حقوق العمال، بمن فيهم النساء العاملات. وقد شهد المجتمع المدني أيضا ظهور منظمات غير حكومية جديدة تدعو لحماية العمال المهاجرين ولقضايا العمال المهاجرين بصفة عامة. ويمثل اتحاد المدافعين عن العمال المهاجرين الإندونيسيين ائتلافا من المنظمات غير الحكومية أنشئ في عام ١٩٩٧، ويُعنى بمشاكل العمال المهاجرين وذلك بهدف التشجيع على استحداث قانون

بشأن حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. أما اتحاد العمال المهاجرين الإندونيسيين فهو رابطة للعمال المهاجرين تضم بين أعضائها العمال المهاجرين السابقين وأسرهم. وتأسس الاتحاد في بادئ الأمر بوصفه اتحاد منظمات العمال المهاجرين الإندونيسيين في عام ٢٠٠٣، وغير اسمه إلى اتحاد العمال المهاجرين في عام ٢٠٠٥. وقد ظهرت منظمات مماثلة للعمال المهاجرين الإندونيسيين في عدة بلدان مضيفة، ومنها اتحاد العمال المهاجرين الإندونيسيين (المملكة العربية السعودية)، ورابطة العمال المهاجرين الإندونيسيين (هونغ كونغ)، في جملة منظمات أخرى.

التحديات

١١٢ - ظلت الأجور غير الزراعية للمرأة منخفضة، وتدل على تفاوت كبير بين الجنسين. ففي عام ١٩٩٠، تلقت النساء نسبة ٢٩,٢ في المائة من الأجور، وفي عام ٢٠٠٢، تلقين نسبة ٢٨,٣ في المائة، وفي عام ٢٠٠٩، نسبة ٣٣ في المائة. ويبدو أن هدف تحقيق العدالة في الأجور بين الرجال والنساء من الغايات الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ (لتكون نسبة كل منهما ٥٠ في المائة) بعيد التحقيق وسوف يتطلب عملا شاقا من أجل بلوغه.

١١٣- والمشاكل التي تواجهها إندونيسيا معقدة جدا، نظرا لعدد سكانها الكبير وانتشارها الجغرافي الهائلة التي تفصلها البحار. فالعدد السنوي لطلاب العمل، الذي بلغ حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ (إحصاء عام ٢٠٠٨) كبير للغاية، بالرغم من أن العدد الحقيقي قد يكون حتى أعلى من ذلك. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد يجب أن ينمو بمعدل لا يقل عن ٥ في المائة سنويا ليكون قادرا على استيعاب هذا العدد. ولا تزال المشاكل كثيرة في القطاع الرسمي، وأكثر منها في القطاع غير الرسمي. وكان الإنفاذ والرقابة وتنفيذ اللوائح، سواء من حيث الموارد أو فهم المشكلات، لا يزال ضعيفا جدا. ولم توقع عقوبات على الانتهاكات، كالحرمان من إجازة الأمومة، والأجور المتدنية وما إليها، بالموافقة. ولم توفر الظاهرة الجديدة المتمثلة في ''الاستعانة بمصادر خارجية'' الأمن والفوائد، بل صاحبها انخفاض الأجور في بعض الأحيان. وتغلبت معظم الشركات على الظروف الاقتصادية غير المواتية بآليات عقود للعمل تزيد العمال ضعفا. فكان من الصعب الالتحاق بوظيفة دائمة، لأن الشركات أخذت تتعاقد على أساس الحاجة. وتغير توصيف الوظائف باستمرار في محاولة لتوسيع نطاق التوظيف المؤقت، وهي ممارسة تنتهك القانون في الواقع. وأفيد بأن النساء العاملات في مزارع زيت النخيل، على سبيل المثال، تحصلن على أجور منخفضة للغاية للقيام بأعمال شاقة في بيئة محفوفة بمخاطر كبيرة للتحرش الجنسي. وفي القطاع غير الرسمي، لم تكن خادمات المنازل أيضا تتمتعن بالحماية القانونية، على الرغم من الجهود

الجاري بذلها في هذا الصدد. وبالرغم من كثرة حدوث التحرش الجنسي في مكان العمل، كان من الصعب التصدي له لعدم وجود مظلة قانونية لمعالجة هذه المشكلة. وكان يُنظر إلى بعض التدابير التي يقصد بها الحماية في بعض الأحيان، مثل حظر الخروج ليلا على النساء أو اشتراط ارتدائهن الزي ''الإسلامي'' في بعض القوانين المحلية بالأقاليم، على أنها تحد من حرية تنقل المرأة وحرياتها الأساسية.

١١٤- وظل عدم وجود بيانات أساسية واسعة النطاق وشاملة وتفصيلية متعلقة بكل من الجنسين يمثل مشكلة لدى معالجة مشكلة المرأة في العمل، ولا سيما في القطاع غير الرسمي. وجعل هذا من الصعب إدارة وتصميم آليات جديدة ومناسبة.

١١٥- وبالرغم من توقيع إندونيسيا على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام ٢٠٠٤، لم يتم التصديق على الاتفاقية رسميا بعد. أما الاتفاق الوطني على برنامج العمل لمعالجة وإدارة العمال المهاجرين الإندونيسيين مع الأخذ بنهج حقوق الإنسان، الذي وضعته اللجنة الوطنية للمرأة ووزارة الخارجية، فليس بعد وثيقة ملزمة لأن البرنامج لا يلقى الدعم من جميع المؤسسات الحكومية. وكان القصد من بناء محطة مخصصة للعمال المهاجرين في المطارات بالفعل هو حماية العمال المهاجرين. ولسوء الحظ لم يكن حظه من التوفيق كبيرا جدا لأنه أتاح بالفعل الفرصة لمزيد من الابتزاز للعمال المهاجرين على أيدي أطراف ثالثة، بما في ذلك دفع رسوم غير قانونية، ورفع تكاليف السفر، وانخفاض أسعار الصرف، والموقف غير الودي من جانب الموظفين.

المبادرات/الإجراءات المتخذة

١١٦ -وجدت اللجنة الوطنية للمرأة في دعوتها إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أن إحدى العوائق التي تعترض ذلك تتمثل في قلق الحكومة من أنها ستكون أيضا ملزمة بالوفاء بحقوق العمال الأجانب الذين يعملون في إندونيسيا، فيما يتعلق بتوفير الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية المناسبة، وما إلى ذلك. ولا ينبغي أن يشكل هذا مصدرا لقلق كبير في الواقع بالنظر إلى أن (١) الاتفاقية تنص على أن الحقوق الممنوحة للعمال الأجانب يجب ألا تتجاوز ما توفره الدولة من الحقوق لمواطنيها؛ (٢) جميع العاملين الأجانب في إندونيسيا تقريبا هم من المهنيين الذين لا يحتاجون إلى حماية الضمان الاجتماعي؛ وأهم من ذلك كله أن (٣) التصديق على الاتفاقية سيوفر الحماية للعمال الإندونيسيين المهاجرين في الخارج. ولتلك الأسباب، سوف يستمر بذل الجهود للضغط من أجل التصديق على الاتفاقية. وبالنظر إلى أن الاتفاقية لا يمكن أن تنفذ على النحو

الأمثل إذا لم يكن البلد المضيف للعامل المهاجر طرفا فيها، ثمة حاجة إلى التعاون الدولي من أجل الضغط على البلدان المضيفة لكي تنضم أيضا إلى اتفاقية العمال المهاجرين.

١١٧ -وأشار التوجيه الرئاسي رقم ٢٠٠٦/٦ إلى أن صالات العاملين في مطار سوكارنو - هاتا وميناء تانجونغ بريوك وميناء تانجونغ بيراك ومطار جواندا، ينبغي أن تكون أكثر ملاءمة. وتجنبا للإساءة، ينبغي ألا تكون هذه المناطق الخاصة بعد إلزامية، وإنما مجرد مرافق إضافية. هناك حاجة إلى الرقابة وإلى فرض عقوبات شديدة على من يرتكبون الابتزاز من الموظفين وغيرهم. وجار العمل أيضا على تنقيح للقانون ٢٠٠٤/٣٩ لضمان إدراج أحكام لحماية العمال المهاجرين.

١١٨- وفي عام ٢٠٠٦، أجرت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة مناقشات لمجموعات تركيز على القوانين الفرعية في الأقاليم في ست مناطق هي: بون (سولاويسي الجنوبية) وبونتياناك (كاليمانتان الجنوبية) وسومباوا (نوسا تينغارا الغربية) ولامبونغ وسيريبون (جاوة الغربية) وبونوروغو (جاوة الشرقية). فقد أدركت أن القوانين المحلية في الأقاليم المتعلقة بالعمال المهاجرين لا يمكن سريانها إلا في مناطق اختصاص كل منها، ولا يمكنها معالجة المشاكل الدولية. ويتعين التصدي لهذه القيود بصكوك قانونية أخرى، لأن هذه المسألة مترابطة مع عوامل أخرى، مثل الديموغرافيا، والرعاية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي. ولا تزال القوانين المحلية لحماية العمال المهاجرين لازمة لضمان تمتع العمال المهاجرين بمظلة قانونية تبدأ من مواطنهم الأصلية.

١١٩ -ومن المسائل الأخرى التي تؤثر على العمال المهاجرين انتشار المشاكل المترلية وحالات الطلاق بسبب الفصل بين الأزواج والزوجات. وردا على ذلك، تتهيأ وزارة الشؤون الدينية والهيئة الاستشارية للزواج في جميع مكاتب الشؤون الدينية في المناطق الفرعية لتكون قادرة على إسداء المشورة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ومن بين التحسينات الجارية الأخرى تحسين الخدمات للعمال المهاجرين الذين يقعون في مأزق، والخدمات الصحية بشكل خاص، وتكثيف الرقابة على تحركات السكان في المناطق الحدودية، وتمكين العمال المهاجرين المحتملين في مواطنهم الأصلية، بما في ذلك توفير فرص العمل من خلال برامج التنمية في الأقاليم كبديل للبحث عن عمل في الخارج. وكان تعليم العديد من أطفال العمال المهاجرين، ولا سيما الأطفال غير الموثقين، في كثير من الأحيان يتعرض للإهمال الشديد. ولمعالجة هذه المسألة، افتتحت وزارة التعليم الوطني، بالتعاون مع وزارات أخرى، خدمات مقدمة لأطفال العمال المهاجرين الإندونيسيين الذين يعملون في ماليزيا، والذين يعيشون في المناطق الحدودية.

١٢٠ -وكانت تجربة الترحيل الجماعي من ماليزيا درسا قويا للدولة في التصدي بجدية لحماية العمال المهاجرين. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المناقشات المكثفة جارية مع ماليزيا ردا على تفشي سوء معاملة العمال المهاجرين الإندونيسيين وترحيلهم من ماليزيا، واستجابت لها تلك الدولة بالوقف المؤقت في منتصف عام ٢٠٠٩. واتخذت الحكومة موقفا أقوى من أجل ضمان حماية مواطنيها. ومن القضايا على المحك حاليا حق العامل في الاحتفاظ بجواز سفره، وحقه في يوم واحد (١) عطلة في الأسبوع. وتم التوصل في آخر المناقشات إلى بعض اتفاقات في تلك المسائل.

١٢١ -وقد بدأ التعاون المباشر مع المناطق الأصلية للعمال المهاجرين بالتنسيق مع مختلف الوزارات الحكومية. وكان يجري تطبيق برنامج تجريبي في وونوغيري لمنع الاتجار، عن طريق توفير الخدمات وتمكين العمال المهاجرين وأسرهم والعمال المهاجرين السابقين (بما في ذلك إدارة التحويلات المالية الخاصة بهم). وتعكف مقاطعة جاوة الغربية على وضع برنامج مع وزارة الخارجية ومقاطعة جزر ريا لمعالجة قضية العمال المهاجرين العائدين إلى الوطن من ماليزيا. وكانت السفارة الإندونيسية في سنغافورة تعمل بالاشتراك مع إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية لتحديد حالات الاتجار بالبشر ومنعها.

١٢٢ -واستمر إصلاح نظام إدارة قضايا العمال المهاجرين مع الأخذ بنهج شامل لعدة وزارات تشارك فيه وزارة العمل والهجرة، ووزارة الداخلية، ووزارة القانون وحقوق الإنسان، ووزارة الخارجية، ووزارة النقل، ووزارة الصحة، ووزارة مشاريع الدولة، لتبسيط البيروقراطية في مجال التنسيب وحماية العمال المهاجرين من ٢٤ مكتبا إلى ١١ مكتبا. وزادت نسبة تعيين العاملين المهنيين المهاجرين من ٣٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة. وشمل تبسيط إجراءات إرسال العمال المهاجرين إضفاء اللامركزية على إصدار التراخيص لشركات خدمة العمال المهاجرين وإحالتها إلى الأقاليم بحيث لا يحتاج العمال المهاجرون المحتملون إلى الذهاب إلى المدن، الأمر الذي يعني خفض التكاليف وتقليص أوقات التجهيز للمغادرة. وأخذت الحكومة أيضا في القيام بإعادة تنظيم لوكالات توظيف العمال المهاجرين التابعة للقطاع الخاص، ووضع خدمات بوابات الإبحار والنزول تحت سقف واحد، وإدخال اللامركزية وإعادة التنظيم على مستوى المقاطعات وإصدار جوازات السفر في المناطق على ألا يتجاوز زمن تجهيزها ٣ أيام بحد أقصى. وأظهر استعراض الخدمات في ماليزيا وسنغافورة في عام ٢٠٠٩ تحسنا في نوعية خدمة الإيواء التي تلبي الحد الأدنى للاحتياجات، وتحسنا في الدور الذي تؤديه خدمات المواطنين في المطار، وتوفير فرقة عمل وخط ساخن يلجأ إليهما العمال المهاجرون الذين يحتاجون إليهما، وعقد دورات التثقيف والتدريب وتعلم المهارات كل أسبوعين للعمال المهاجرين (بإذن من أرباب العمل) الذين يرغبون في تطوير أنفسهم،

فضلا عن مجموعتي المسار السريع باء وجيم لبرامج التعلم (دبلوم المدارس الثانوية) بالتعاون مع المجتمع الإندونيسي وبالاشتراك مع مختلف المنظمات التجارية والأندية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية المحلية.

المادة ١٢

الصحة

الحالة الواقعية

١٢٣- على الصعيد الوطني، كان معدل وفيات الأمهات، رغم اتجاهه إلى الانخفاض، لا يزال مرتفعا نسبيا، ويلزم اتخاذ تدابير استراتيجية ومبتكرة لخفضه. وقد كان للأزمة الاقتصادية أثرها على أولويات الأشخاص في تلبية احتياجاتهم الأساسية اليومية من الغذاء، مما أدى إلى انخفاض مستوى المشاركة في برنامج تنظيم الأسرة في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ولم تتوافر خدمات كافية للمراهقين. وعلى الرغم من أهمية التربية المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين، فقد كانت مسألة خلافية، وبعض الجماعات ترفضها على الفور. ونتيجة لذلك، لم يتم تطبيقها على نطاق واسع، رغم انخراط العديد من المراهقين في الاتصال الجنسي، مما يؤدي إلى حدوث حالات الحمل في سن المراهقة وارتفاع نسبي في معدل إجهاض المراهقات. وكثير من الأطفال ليست لهم شهادات ميلاد، مما يعقد فرص حصولهم على الخدمات ويعرض الأطفال والمراهقين بشكل خاص للاستغلال، بما في ذلك الاتجار.

١٢٤- وكانت بعض المناطق ذات الخصائص الثقافية الخاصة تتطلب الاهتمام والعلاج بشكل خاص، نظرا لارتفاع معدل وفيات الأمهات عن المتوسط الوطني، و لفقرها ولموقعها الجغرافي، الأمر الذي سبب تعقيدا لتوفير الخدمات الصحية، وكذلك لتفضيل الخدمات غير الطبية من قبيل المعالجين التقليديين والمشعوذين، والافتقار إلى الهياكل الأساسية، مثل المياه الصالحة للشرب. وكان الزواج المبكر لا يزال شائعا في مناطق عدة، بينما في أماكن أخرى، كانت المرأة عرضة للاستغلال الجنسي أو الاتجار بها، فضلا عن الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وغير ذلك من المشاكل المتعلقة بالصحة الإنجابية.

١٢٥- وكانت عادة ختان الإناث تمارس في إندونيسيا في أماكن كثيرة، منها أتشيه وسومطرة الشمالية وجامبي ولامبونغ وكاليمانتان الغربية وسولاويسي الجنوبية، ونوسا تينغارا الغربية وجاكرتا وجاوة الغربية وجاوة الوسطى ويوغياكارتا وجاوة الشرقية ومادورا. وقد صنفت منظمة الصحة العالمية ختان الإناث إلى أربعة أنواع، من الرمزي (النوع ١) إلى أشدها قسوة (النوع ٤)، والذي يشمل قطع بعض أجزاء من الأعضاء التناسلية للطفلة

الرضيعة. ورغم أن الكثيرين يشيرون إلى أن ختان الإناث في إندونيسيا كان رمزيا إلى حد كبير، فقد ذكرت المنظمة أن الأنواع الأربعة جميعا تجرى في إندونيسيا. وهذا ما أكدته ملاحظات أخرى مستقلة: فقد صادف طبيب مشهور (WP) مريضتين سبق أن فقدتا البظر بسبب الختان؛ ووجد طبيب آخر، في جاكرتا، شقا على طرف بظر إحدى الأطفال. وكشفت المقابلات التي أجريت مع القابلات عن تنوعات في ختان الإناث الذي يجريه المعالجون التقليديون والقابلات، منها أشكال القصّ والبتر والحفر وقطع نهاية البظر لسحب الدم، الذي يعتبر شرطا لا غنى عنه لصلاحية ختان الإناث.

١٢٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كانت هناك ١٣٦ ١٥ حالة مسجلة للإيدز في إندونيسيا. ويقدر العدد الإجمالي لحالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمن فيهم الذين وافتهم المنية، بضعف هذا العدد. وأظهرت البيانات من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩ أن حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد تضاعفت أربع مرات على وجه التقريب. وسجلت معظم البيانات الأخيرة في عام ٢٠٠٩ ما يبلغ عدده ٦٩٩ ١٧ حالة. وأشارت تقديرات البرنامج العالمي لمكافحة الإيدز إلى أن في إندونيسيا واحدا من أعلى معدلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت البيانات في عام ٢٠٠٨ إلى أن نسبة ٢٤,٣ في المائة من جميع حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كانت بين النساء، بزيادة كبيرة عن السنوات السابقة. وكان أعلى عوامل الخطر يتمثل في انتقال العدوى عن طريق الاتصال الجنسي مع الجنس الآخر (٤٦,٦ في المائة) وتقاسم الإبر. وكانت الفئة العمرية التي بها أعلى معدلات الإصابة هي أعلى الفئات في النشاط الجنسي، أي التي تتراوح أعمارها بين ٢٠-٢٩ سنة (٥١,١ في المائة)، تليها الفئة العمرية ٣٠-٣٩ سنة (٢٩,٣ في المائة). وتحتاج النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى إيلاء اهتمام خاص بالنظر إلى ما يوصم به الضحايا من العار من جانب المجتمع، بما في ذلك العاملون في المجال الطبي، الأمر الذي يحول دون حصول هؤلاء النساء على العلاج اللازم. وكانت هناك حالات لنساء حوامل مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و لم تحصلن على العلاج اللازم عندما أصبحت إصابتهن بالمرض معروفة. وظل الافتقار إلى جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موجودا. وأظهرت بيانات المسح الديموغرافي لعام ٢٠٠٧ أن ما لا يزيد عن ٦١ في المائة من النساء المتزوجات كن على علم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن نصف هذا العدد فقط تعرفن كيفية تجنب الإصابة به.

التدخلات

١٢٧- يحدد القانون الجديد ٢٠٠٩/٣٦ بشأن الصحة والصيدلة ميزانية نسبتها ٥ في المائة للرعاية الصحية. والواقع أنه على الرغم من استمرار الميزانية في الزيادة، فإن معظمها يستخدم للخدمات الصحية في العيادات الصحية المجتمعية والمراكز الصحية والتأمين الصحي الاجتماعي (جامكيسماس). كما تمت زيادة مخصصات الميزانية لتحسين التغذية. واستعيض بالتأمين الصحي الاجتماعي عن برنامج التأمين الصحي للفقراء (أسكسكين). وقد بدأ تطبيقه في عام ٢٠٠٨ وكان يستهدف الأسر الفقيرة أو التي تكاد تكون كذلك. ومنذ عام ٢٠٠٧، كان تطبيق برنامج الأسرة المشرقة بالأمل مستمرا في سبع محافظات: غورونتالو وسومطرة الغربية والعاصمة الخاصة جاكرتا وجاوة الغربية وجاوة الشرقية وسولاويسى الشمالية ونوسا تينغارا الشرقية. وتحسنت الخدمة المقدمة من مركز الصحة المتكاملة (بوسياندو) بإدراج التغذية وتوفير خدمات الطب لكبار السن (منذ عام ٢٠٠٥).

١٢٨- وعولج ارتفاع معدل وفيات الأمهات منذ عام ١٩٩٦ بمزيد من البرامج الاستراتيجية، وتم تنشيط هذه البرامج في عام ٢٠٠٦ بتنفيذ استراتيجية جعل الحمل أكثر أمانا. ونظرا لأن الانخفاض كان بطيئا، جرى تعزيز تنفيذ هذه الاستراتيجية جنبا إلى جنب مع الاستراتيجية الكبرى لوزارة الصحة التي تركز على برنامج التأهب للولادة والاستعداد للمضاعفات والشراكة بين القابلات والمعالجين القرويين، وتنفيذ الخدمات الأساسية للتوليد وحديثي الولادة في حالات الطوارئ في مجموعة مختارة من العيادات الصحية المجتمعية والمستشفيات المجهزة للخدمات الشاملة للتوليد وحديثي الولادة في حالات الطوارئ ووحدة نقل الدم. كما تم تخصيص ميزانية لتعزيز الموارد البشرية جنبا إلى جنب مع إدخال التحسينات على الإدارة (بما في ذلك التخطيط المستند إلى البيانات)، فضلا عن النهوض بنوعية رعاية الأمومة.

١٢٩- وقد اتخذت عدة تدابير، منها التوسع: بتوسيع مناطق التركيز على أساس كل منطقة فرعية على حدة؛ والتكثيف: بتصميم البرامج المختلفة؛ وإضفاء الطابع المؤسسي: بتعزيز المؤسسات والابتكار. وكان من بين البرامج الخاصة الرامية إلى الحد من معدل وفيات الأمهات برنامج تنبيه القرية (ديسا سياغا) وبرنامج تنبيه الزوج (سوامي سياغا). ولتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، جرى تعيين القابلات في المراكز الصحية بالقرى النائية، وأوفد الأطباء إلى المناطق البعيدة أو النائية. وتم تعزيز قدرات العاملين في مجال الصحة كما تم تحسين المرافق الصحية الأساسية والإحالات. وبشكل أكثر تحديدا، اشتملت برامج التدخل على توسيع نطاق الخدمات للنساء الحوامل، والمساعدة في التوليد من قبل العاملين في

مجال الصحة والكشف المبكر عن الحالات المعرضة لخطر شديد، والإحالة في حالات الحمل عالية المخاطر. ومكن كشك التوليد القروي (بولينـدس) المجتمعات المحلية من المشاركة في الاقتراب بخدمات القابلات من الهدف وذلك بتوفير مكان للتوليد وخدمات صحة الأم والطفل، فضلا عن تنظيم الأسرة. ويجري الترويج لحركة رعاية الأم على نطاق واسع من خلال وسائط الإعلام (الإذاعة والتلفزيون)، ولا سيما في ١٨ مقاطعة تعاني من ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، بهدف زيادة الوعي لدى الأزواج والمجتمع. ويثبّت ملصق بمنازل النساء الحوامل لتعريف المجتمع المحلي بذلك، لاتخاذ إجراءات معينة عند الضرورة. وهناك وعي جديد، بدءا من المستوى المركزي إلى مستويات الأقاليم، بإيلاء اهتمام للأمهات الحوامل واللواتي تضعن مواليدهن. وتهدف نوسا تنغارا الغربية إلى القضاء التام على معدل وفيات الأمهات والرضع واعتمدت هذا الهدف في شعارها. أما نوسا تينغارا الشرقية فتطبق برنامج إصلاح صحة الأم والطفل، الذي يمد العاملون الصحيون المختصون بموجبه يد المساعدة لجميع حالات التوليد ويتم إجراؤها في المنشآت الصحية. وفي كثير من الأماكن، تعطى المكملات الغذائية للأمهات الحوامل (أقراص الحديد وفيتامين (أ) للأمهات بعد الولادة)، ويجري تشجيع الاقتصار على الرضاعة الطبيعية، وتوفير الأغذية التكميلية للأطفال الرضع الذين تتجاوز أعمارهم ٦ أشهر، وتوفير الألبان للأطفال فوق سن ٣ أشهر المولودين لأمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٣٠- والصحة الإنجابية للمراهقين، الذين يشكلون ٣٠ في المائة من عدد السكان، مسألة معقدة لا تزال تقتضي الكثير من العمل. ولا يوجد سوى قليل من المراهقين الذين لديهم وعي بالعملية الإنجابية وبحياتهم الجنسية. أما حوالي ٥٠ في المائة فلا دراية لهم بفترات الخصوبة، أو بكيفية حدوث الحمل، أو بأعضائهم التناسلية. ويجري حاليا إعداد برنامج بشأن توفير المعلومات والمشورة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية في مرحلة المراهقة وينبغي أن يمتد إلى مستويات المناطق الفرعية. ويجري توفير التدريب على مراعاة الاعتبارات الجنسانية وتنظيم الأسرة للعاملين الصحيين وشخصيات المجتمعات المحلية، من المستوى المركزي إلى مستوى القرية. غير أن البرنامج لم يصل بعد إلى جميع السكان الذين في سن المراهقة؛ وما زال موجها في معظمه إلى المراهقات، و لم يُظهر بعد تأثيرا كبيرا.

١٣١- وتشكل الجهود المبذولة للقضاء على ختان الإناث تحديا شاقا لأن هذا العرف ما زال يمارس على نطاق واسع وتعززه المعتقدات الراسخة والتفسيرات الدينية. بل إن هناك فئة بين أوساط الدعاة إلى المساواة بين الجنسين تدعم ممارسة ختان الإناث، مستشهدين في ذلك بحديث يفسر بأن الختان فرض على النساء كما هو على الرجال، وخلافا لتفسيرات أحاديث أخرى تنال من قدر المرأة وتميز ضدها، تجادل هذه الفئة بأن القصد الفعلي من ختان

الإناث هو تعزيز المتعة الجنسية للمرأة. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم ضمان عدم وجود أي ممارسات تقوم على الآراء التي تسيء لحياة المرأة الجنسية أو تقمعها، مثل وجهات النظر القائلة بضرورة ختان الإناث لأن النساء بحاجة إلى منعهن من أن تصبحن ''منفلتات جنسيا''. ولا بد من كفالة عدم إلحاق أي أذى أو إصابة جسدية تحرم المرأة من إمكانياتها الجنسية. وقد توصل صناع القرار المهمون، بمن فيهم مجلس العلماء الإندونيسي، إلى اتفاق إيجابي، رغم أنه لا يحمي المرأة، يعارضون فيه بشدة أي تشويه للأعضاء التناسلية ينطوي على إيذاء جسدي وجنسي للمرأة. وأساليب ختان الإناث الوحيدة (التي يقرونها) في إندونيسيا هي تلك التي لا تضرّ بالمرأة.

١٣٢- وبالرغم من أن الشواهد العامة تشير إلى أن غالبية ختان الإناث الذي يمارس في إندونيسيا من النوع الرمزي و/أو القص الطفيف، وليس بالتشويه الوحشي للأعضاء التناسلية يقطع أجزاء من الأعضاء التناسلية للطفلة، لا يجب أن يصرفنا هذا عن حالات الضرر الجسدي التي عثر عليها العديد من الباحثين والمنظمات غير الحكومية. وتصديا لهذه المسألة، أصدر المدير العام للصحة العامة المذكرة رقم HK.00.07.1.3.104.1047a لعام ٢٠٠٦، التي ينص فيها على أنه لا توجد لهذه الممارسة أي فوائد صحية. فهي تضر بالمرأة وتؤذيها، ويحظر على العاملين في المجال الطبي الاشتراك في هذه الممارسة. ومن ناحية أخرى، بالنظر إلى أن ممارسة ختان الإناث منتشرة على نطاق واسع جدا ولها جذور راسخة في المعتقدات والتفسيرات الدينية، فقد أصدر مجلس العلماء الإندونيسي فتوى ''بحظر الحظر'' على ختان الإناث. وهذا ما انتهت إليه الحالة حتى وقت كتابة هذا التقرير. والأهم من ذلك أن صناع القرار الذين تحظى آراؤهم بتقدير كبير من الشعب قد ذكروا أنه لا يمكن إجبار شخص على ارتكاب ختان الإناث، وختان الإناث ليست محظورا شريطة أن لا تؤدي هذه الممارسة إلى أي ضرر. ولذلك، إذا اعتزم أحد من الناس مواصلة هذه الممارسة، فيُقترح عليه القيام بالإجراء الرمزي دون إلحاق إصابة بالأعضاء التناسلية.

١٣٣- وفي مجال تعزيز صحة المرأة، أعد المعهد الإندونيسي للقابلات (إيبي) ١٠ وحدات متكاملة، يغطي منهجها المفاهيم الجنسانية، والقيادة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويوجد حاليا نحو ٦٠٠ مدرسة للقابلات متفاوتة الجودة في جميع أنحاء إندونيسيا. ويسعى المعهد حاليا لتوحيد تعليم القابلات. وقد صمم برنامج بيدان دليما لتوحيد تعليم القابلات (الدليما هو رمز القابلات، ويشير إلى الخصوبة والانسجام العائلي). وتتاح منح دراسية للراغبات في العمل كقابلات وسيتم تكرارها على نطاق أوسع. وتستهدف هذه المنح الدراسية، بالتعاون مع المعهد، النساء الفقيرات/الريفيات اللواتي لديهن علاقات عائلية مع المعالجين التقليديين، حتى يتمكنّ من دراسة القبالة. ففي جاكرتا، على

سبيل المثال، تخصص المنح الدراسية للنساء من منطقة الجزر الألف الفرعية. وفي مالانغ الوسطى، تعطى المنح الدراسية للمشاركات من القرى في نوسا تينغارا الغربية والشرقية. وتلتحق الطالبات من آتشيه ونياس بكليات القابلات في جامبي.

١٣٤- وتقدم شهادات الميلاد للفقراء مجانا في كثير من المقاطعات. ويجري توفير الخدمات الصحية مجانا أو بتكلفة منخفضة. ويتم توفير أمن الرعاية الصحية للفقراء بتقديم خدمات المستوى الأول للعيادة الخارجية وخدمات رعاية المرضى الداخليين في العيادات الصحية المجتمعية ومستشفيات الفئة الثانية. وهناك أيضا التأمين الصحي للفقراء، والبطاقات الصحية وغير ذلك من البنود التي تختلف من منطقة إلى أخرى.

الإنجازات

١٣٥- تشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٧ إلى زيادة في عدد النساء اللواتي أفدن بمخاوفهن الصحية خلال الشهر الأسبق عن الرجال، وزيادة في عدد الأشخاص الذين أبلِغ عن مرضهم في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. والنسبة المئوية في المناطق الحضرية هي ٢٩,١٨ في المائة من الرجال مقابل ٢٩,٣٤ في المائة للنساء. وفي المناطق الريفية، نسبة الرجال ٣١,٩٠ في المائة مقابل ٣٢,٤٦ في المائة للنساء. أما المعدل الوطني الذي يشمل كلا من المناطق الريفية والحضرية فهو ٣٠,٧٢ في المائة من الرجال مقابل ٣١,٠٩ في المائة للنساء.

١٣٦- وتدل البيانات الرسمية الصادرة عن الوكالة المركزية للإحصاء على أن معدل وفيات الأمهات ينخفض بمرور الوقت. ففي عام ١٩٩٢، كان المعدل ٤٢٥ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة؛ وفي عام ١٩٩٤، كان المعدل ٣٩٠ وفاة؛ وفي عام ١٩٩٧، كان ٣٣٤ وفاة، وفي ٢٠٠٢، كان ٣٠٧ وفيات، وفي عام ٢٠٠٧، هبط إلى ٢٢٨ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية (المسح الديموغرافي الصحي في إندونيسيا لعام ٢٠٠٧). وقد أصدرت أطراف أخرى بيانات أخرى، ولكن المرجعية الوطنية هي للبيانات الصادرة عن الوكالة المركزية للإحصاء، لأنها المصدر الرسمي الوطني للإحصاءات. وما زالت البيانات الأحدث عهدا الخاصة بالسنوات التالية غير متاحة. وما زال الانخفاض في معدل وفيات الأمهات بطيئا للغاية. وتشير الأرقام الحالية ضمنا إلى أن امرأتين تقضيان نحبهما أثناء المخاض في كل ساعة. ويتمثل الهدف الإنمائي للألفية لإندونيسيا لمعدل وفيات الأمهات في تحقيق نسبة ١٢٥/١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠، و ١٠٢/١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٥، وسيقتضي هذا الهدف مزيدا من العمل الشاق لتحقيقه.

١٣٧- ويستند ما ورد أعلاه إلى زيادة نطاق الخدمات الصحية للنساء الحوامل والنساء في أثناء المخاض. وعلى الصعيد الوطني، تزيد النسبة المئوية للتغطية بالخدمات الصحية لرعاية

ما قبل الولادة سنويا، على النحو التالي: المقاطعات الثلاث التي توجد فيها أعلى تغطية هي منطقة العاصمة جاكرتا (٩٨,١٩ في المائة) وبالي (٩٥,١٠ في المائة)، وجزر بانجكا بيليتونغ (٩٠,٣٢ في المائة)، في حين أدناها هما بابوا (٢٥,٣٤ في المائة)، وبابوا الغربية (٤٥,٠٥ في المائة). وبالنظر من زاوية المكان الذي تقدم فيه المساعدة على التوليد، على الصعيد الوطني حسب المسح الديموغرافي الصحي في إندونيسيا لعام ٢٠٠٧، لا تزال ٥٣ في المائة من النساء تضعن مواليدهن في المترل، وتتلقى ٧٣ في المائة المساعدة من قابلات مدربات، وتتلقى ٣٥ في المائة الدعم من المعالجين (وبعضهم حصل على تدريب). وأدنى تغطية بالمساعدة المهنية للتوليد في بابوا (٢٩,٦٣ في المائة). وقد تم تنفيذ برنامج ديسا سيباجا أو تنبيه القرية في ٣٣ مقاطعة بدرجات مختلفة من النجاح. ويلزم تحسين الكشف المبكر ومعالجة الحمل ذي الخطورة العالية. و كانت نسبة كشف الخطر من قبل العاملين الصحيين في عام ٢٠٠٨ هي ٦٤,٦٧ في المائة، في حين كانت نسبة الكشف عنه من قبل عامة الناس (القيادات وشخصيات المجتمع، الخ) ٢١,٢٥ في المائة. وبلغت نسبة التغطية للنساء الحوامل في حالات الخطورة العالية اللواتي حصلن على إحالات ١٢,٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكانت أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ (١٠,٠٥ في المائة) وفي عام ٢٠٠٥ (٢,٩٤ في المائة فقط). وزاد أيضا علاج مضاعفات الولادة، من ٤,٩٥ في المائة في ٢٠٠٥ إلى ١٩,٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، وطرأت عليه زيادة كبيرة ليصبح ٢٨,٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، و ٤٤,٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ [١].

١٣٨- ومن حيث النسبة، تخدم العيادة الصحية المجتمعية الواحدة ٣٠ ٠٠٠ شخص، في المتوسط، ويُنتظر منها أن تكون قادرة على الوصول إلى السكان المستهدفين بأكملهم. وزادت نسبة زيادة العيادات المجتمعية من ٣,٤٦ عيادات لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في ٢٠٠٣، إلى ٣,٦٥ في عام ٢٠٠٧. وكانت أدنى نسبة في مقاطعة بانتين (١,٩١)، وأعلى نسبة في بابوا (١١,٥٩)، ولكن يجب النظر في هذه البيانات بعناية لأنها لا تأخذ في الاعتبار الظروف الجغرافية المحلية. ومن بين العيادات الصحية المجتمعية القائمة وعددها ٨ ٢٣٤ عيادة، تم تحسين ٢ ٦٨٣ وحدة إلى عيادات صحية للمرضى الداخليين. وتوجد في بعض المناطق عيادات صحية متنقلة بلغ مجموعها ٦ ٦٣١ وحدة و ٨٣٨ عيادة صحية متنقلة عائمة في عام ٢٠٠٧. وتشمل المرافق الصحية المجتمعية المراكز الصحية القروية (بوسياندو)، وأكواخ التوليد القروية (بولينداس)، وحدائق طب الأسرة (توغا)، ومراكز الطب القروية، في جملة مرافق أخرى. وتوفر المراكز الصحية القروية ما لا يقل عن خمس خدمات ذات أولوية، منها رعاية الأم والطفل وتنظيم الأسرة، وتحسين التغذية، والتحصين، والتخفيف من الإسهال. ولرصد التقدم المحرز، تصنف هذه المراكز إلى أربع طبقات: براتاما، وماديا،

وبورناما، ومانديري. وتبلغ نسبة المراكز الصحية القروية للقرية/المنطقة المحلية هو ٣,٨٥ مراك، أي من ٣-٤ مراكز في المتوسط لكل قرية/منطقة محلية. وتوجد أكبر نسبة للقرية/المنطقة المحلية في سولاويسي الغربية (١٥,٨٤)، ومنطقة العاصمة جاكرتا (١٤,٥٥)، وجاوة الغربية (٧,٤٧). أما أصغر نسبة فهي في نانغروي آتشيه دار السلام (NAD) (٠,٩٣)، ومالوكو (١,٣١) وبابوا (١,٣٤).

١٣٩- ويوفر أمن الرعاية الصحية للفقراء (JPKMM) المستوى الأول من خدمات العيادات الخارجية والمرضى الداخليين في العيادات الصحية والمستشفيات من الدرجة الثانية. وفي عام ٢٠٠٥، بلغت زيارات المرضى الخارجيين لهذا المرفق ٠٠٠ ٤٥٣ ١ زيارة، وزاد العدد إلى ٠٠٠ ٩٢١ ٦ زيارة في عام ٢٠٠٦ وانخفض انخفاضا طفيفا في عام ٢٠٠٧ إلى ٧١٢ ٩٦١ ٥ زيارة. وقد وفر هذا المرفق خدمة المرضى الداخليين لعدد قدره ٠٠٠ ٥٢٦ زيارة في عام ٢٠٠٥ و ٠٠٠ ٥٨٠ ١ في عام ٢٠٠٦ و ١٩٨ ٩١٦ ١ في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالخدمات الصحية المجانية الأخرى خلال فترة ٦ أشهر المرجعية في ٢٠٠٧ (الحضر والريف معا)، كان أكبر المستفيدين بابوا الغربية (٤١,٣٧)؛ بابوا (٣٩,٢٣)؛ نوسا تينغارا الشرقية (٣٩,٨٦)؛ نانغروي آتشيه دار السلام (٣٨,٤٧)؛ سولاويسي الغربية (٣٢,٥٥) ؛ مالوكو الشمالية (٢٦,١٠).

١٤٠- وتوفر عدة مناطق خدمات مجانية أو زهيدة التكلفة جدا للفقراء والضعاف، بما في ذلك النساء، ومنها دي يوجياكارتا التي تدير الخدمة YES 118 (خدمة يوغيا للطوارئ ١١٨)، وهي خدمة مجانية للطوارئ بها سيارة إسعاف. ويوجد في بوربالينغا برنامج الحفاظ على الصحة العامة، وهو برنامج للتأمين الصحي يمول من خلال برنامج دعم متعدد القطاعات. ويقسم السكان إلى ثلاث طبقات: الفقراء، ومن فوق مستوى الفقر، والقادرون. وتدفع الحكومة قسط التأمين للفقراء، ويدفع من فوق مستوى الفقر ٥٠ في المائة، ويدفع القادر كامل القسط. وفي سولو، يتم الحصول على الخدمات الصحية عن طريق بطاقتي هوية: ذهبية للفقراء المعدمين، وفضية للآخرين. وتشمل الخدمة المجانية رعاية المرضى الداخليين، وخدمة الطوارئ والمختبر والأشعة والعمليات الصغيرة والمتوسطة، وغسيل الدم، وكلها غير محدودة لحاملي البطاقة الذهبية، ومجموعة للعلاج الكيميائي. وفي مقاطعة سولوك الفرعية، بسومطرة الغربية، توجد عيادة لصحة المجتمع في كل منطقة فرعية ويمكن للأشخاص الذهاب لإجراء الفحوص الصحية في المراكز الصحية بالمجان. كما تقدم المساعدة العادية الخاصة بالتوليد دون مقابل. ويعمل برنامج يطلق عليه جورونغ سياغا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وهو يهدف إلى الوقاية المبكرة من المرض. وفي كل جورونغ أو قرية صغيرة، يعين أحد المتطوعين في مجال الصحة العامة للإشراف على عدد يتراوح بين ١٥-٢٠

أسرة. ويتولى هؤلاء جمع بيانات الأسرة وتاريخها الطبي، ويتلقون التدريب في مجال الصحة من الأطباء والقابلات في العيادات الصحية المجتمعية. وكانت مقاطعة جيمبرانا الفرعية في بالي من أول الأماكن التي وفرت الرعاية الصحية المجانية لسكانها من خلال برنامج جيمبرانا للتأمين الصحي. وقامت هذه المقاطعة الفرعية منذ عام ٢٠٠٣ بإعادة توزيع الدعم، الذي كان يقدم في البداية لدفع ثمن الدواء في المستشفيات المحلية والعيادات الصحية المجتمعية، وتم تحويله الآن لدفع أقساط التأمين الذي أعدته الحكومة. وتقدم الخدمات الصحية الأساسية للجميع بالمجان، كما تعمل الحكومة على تطوير الخدمات الصحية المتنقلة. وتعتزم مقاطعة سوميدانغ الفرعية تقديم الخدمات الصحية الأساسية بالمجان في جميع العيادات الصحية المجتمعية. وتقدم بالمجان خدمة المرضى الخارجيين، والعناية بالأسنان، ومعالجة حالات الطوارئ، والفحص المختبري، وتوليد الطفل الأول في العيادات الصحية المجتمعية. وهذه المقاطعة الفرعية أيضا من أول الأماكن التي يوجد فيها قانون محلي بشأن الأمومة وصحة الرضع. ويحظر هذا القانون تقديم الألبان الصناعية بعد الولادة ويقضي بإيجاد تسهيلات للرضاعة الطبيعية في الأماكن العامة. ويضمن القانون ٢٠٠٨/٣ صحة الأم والطفل، ويحد من معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة.

التحديات

١٤١- لا تزال مشاركة الذكور في تنظيم الأسرة منخفضة جدا. ففي إقليم العاصمة الخاص جاكرتا، لم تتجاوز نسبة الرجال الذين تم تحديدهم ٣ في المائة، حيث يرتفع معدل قطع القنوات المنوية للذكور ارتفاعا كبيرا. وفيما يتعلق بشهادات الميلاد، تصدر بعض المقاطعات الفرعية/البلديات بالفعل شهادات الميلاد مجانا، والبعض الآخر يقتضي ثمنا لها، الأمر الذي يتوقف على قدرة الميزانية في المنطقة المعنية. فبعضها، مثل سولاويسي الجنوبية، تخصم منه ٥٠ في المائة. ولا تزال البيانات الخاصة بالجنسين قاصرة. ويتبين من هذه البيانات أن عدد الحالات الجديدة للإصابة بالسل الرئوي بين الرجال أكبر بكثير من عدد الإصابات بين النساء في جميع المقاطعات: ٥٩,٠٣ في المائة للرجال في مقابل ٤٠,٩٦ في المائة للنساء. وليست البيانات الخاصة بالأمراض الأخرى حتى الآن محددة لكل من الجنسين. وأكبر المحافظات استخداما للأموال في توفير الخدمات الصحية المجانية (للمناطق الحضرية والريفية مجتمعة) هي بابوا الغربية (٤١,٣٧ في المائة)، وبابوا (٣٩,٢٣ في المائة)؛ ونوسا تينغارا الشرقية (٣٩,٨٦ في المائة)؛ وآتشيه (٣٨,٤٧ في المائة)؛ وسولاويسي الغربية (٣٢,٥٥ في المائة)، ومالوكو الشمالية (٢٦,١٠ في المائة). والاتجاه ضعيف فيما يتعلق باستخدام وسائل منع الحمل للزوجين في مرحلة الخصوبة (سن الزوجة بين ١٥-٤٩). ويتجلى هذا في المسح

الديموغرافي الصحي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حيث بلغت نسبته ٦٠,٣ في المائة، بزيادة طفيفة في مسح عام ٢٠٠٧ (٦١,٤ المائة). وقد يكون السبب في ذلك ارتفاع عدد المتسربين الذين بلغت نسبتهم ٢٠,٧ في المائة (المسح الديموغرافي الصحي لعام ٢٠٠٢)، وارتفاع معدل الاحتياجات غير الملباة الذي بلغ ٨,٦ في المائة في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وزاد إلى ٩,١ في المائة في ٢٠٠٧.

١٤٢- وما زال الكثير من التحديات ماثلا. وتستند ميزانية الصحة ونسبتها ٥ في المائة إلى معايير منظمة الصحة العالمية. وهذا لا يكفي في الواقع لأن هناك الكثير من العاملين الصحيين الذين يحتاجون إلى التمويل ولا ينبغي أن ينتقص هذا من تمويل البرامج. وما زال حصول الجمهور على الخدمات الصحية ووسائل منع الحمل قاصرا. فحتى في جاوة، توجد العيادات الصحية في بعض المناطق، ولكن السكان نادرا ما يستخدمونها لارتفاع تكلفة وسائل النقل. وسيكون من الأمور الجيدة للغاية إيجاد خدمة متنقلة، على سبيل المثال، لتوفير الخدمات الصحية الأساسية من سيارة أو دراجة نارية، للتمكن من الوصول إلى الأشخاص. ومن التحديات الأخرى المعايير الثقافية التي لا تسمح بالتمتع بالحقوق في الرعاية الصحية الإنجابية إلا للنساء المتزوجات، بينما المرأة غير المتزوجة في واقع الأمر معرضة أيضا لمشاكل الإنجاب.

١٤٣- وبرامج قابلة القرية موجودة، ولكن تنفيذها في الميدان ليس بالسهولة المخطط لها. فالقابلات في القرى تواجهن صعوبات كبيرة وعوائق كثيرة لأنهن كثيرا ما تقمن في القرى النائية على راتب ضئيل، في بيت بعيد، محرومات من الترفيه والحماية الكافية. وفي بعض الأحيان، لا تتقبل المجتمعات وجودهن تقبلا كاملا ويلتمس معظمها العلاج من المعالجين التقليديين. ولا بد لحكومات الأقاليم أن تدعم برامج قابلة القرية وتيسرها بتوفير السكن والحماية وما إلى ذلك. كما يجب إنشاء جدول مختلف للمرتبات.

١٤٤- ولا تزال العيادات الصحية المجتمعية تعدّ مفتقرة إلى مراعاة المنظور الجنساني. فمناضد الخدمة في بعض الأحيان منخفضة جدا وغير مريحة بالنسبة للنساء الحوامل، وقاعات الانتظار ليست مريحة جدا، وما إلى ذلك. ويلزم تحسين الخدمة والمرافق. وبصفة عامة، انطلق المجلس الوطني للتنسيق بشأن تنظيم الأسرة من وجهة نظر متحيزة جنسانيا، ولا يزال غير مراع للمنظور الجنساني بشكل كامل. وطرأت زيادة على معدلات الخصوبة لأن العديد من الفقراء ما زالوا غير قادرين على الحصول على وسائل منع الحمل. ونسبة الاحتياجات غير الملباة أيضا لا تزال عالية جدا فهي ٩,١ في المائة من فئة الأزواج في مرحلة الخصوبة من السكان (المسح الديموغرافي الصحي لعام ٢٠٠٧).

١٤٥- ودور الرجل ومسؤوليته في الحياة الإنجابية أمر بالغ الأهمية، ويلزم تحسينه. ولا تزال مشاركة الرجال في تنظيم الأسرة منخفضة جدا. ومن الصعب الحصول على البيانات التفصيلية عن مشاركة الذكور، كما أن توافر وسائل منع الحمل للذكور غير كافٍ. ومن العوائق الأخرى أمام زيادة استخدام الواقي الذكري نظرة المجتمع التي يقترن فيها الواقي الذكري باحتمال إقامة علاقات جنسية خارج إطار الزوج والزوجة. ويمكن مواصلة خفض معدلات وفيات الأمهات إذا أبدى أزواجهن مزيدا من الاهتمام الجدي وكان لديهم استعداد كاف ليكونوا قادرين على القيام بدور نشط لضمان صحة الزوجة وتأهبها في المخاض. فلا تزال بعض الفئات حتى الآن لديها أشكال من سوء الفهم بشأن التفسيرات الدينية التي تدعي أن الأمهات والأطفال الذين يتوفون في أثناء المخاض/الولادة سيكونون في عداد الشهداء، ومن ثم فهي لا تعمل على نحو استباقي على اتخاذ تدابير لدرء المخاطر. وتشير بعض الأحاديث أيضا إلى ''طاعة'' الزوجة التي كثيرا ما يساء فهمها، مما قد يترتب عليه التأخير في اتخاذ إجراء لمساعدة الأم في أثناء المخاض.

١٤٦- ويظهر المسح الديموغرافي والصحي في إندونيسيا، أو SDKI (لعام ٢٠٠٧) أنه ما زالت هناك الكثير من النساء (تصل نسبتهن إلى ٢٦ في المائة)، اللواتي تتهاونّ إزاء العنف الذي يرتكبه أزواجهن. ويظهر المسح أيضا أن النساء اللائي تدركن حقوقهن الشخصية والإنجابية والجنسية يكون موقفهن التفاوضي أكثر توازنا مع أزواجهن، وتكنّ أكثر قدرة على الحصول على الخدمات الصحية، بالمقارنة مع النساء اللواتي تستسلمن وتقبلن إجراءات الزوج. فعلى سبيل المثال، تمكنت ٩٥ في المائة من النساء اللواتي يمكنهن أن يبررن رفض الجنس من الحصول على فحوص الحمل، مقارنة بنسبة ٨٣ في المائة من النساء اللواتي لا يمكنهن القيام بذلك. وهذا يدل على أهمية اتخاذ تدابير لزيادة وعي المرأة بحقوقها، بالإضافة إلى إدخال التحسينات على نظام الرعاية الصحية وآلياتها وتوفيرها.

١٤٧- وقد وجدت دراسة أجرتها مبادرة تقييم برامج وفيات الأمهات (إمباكت) ونشرت في عام ٢٠٠٦ (انظر تقييم السياسات الخاصة بصحة الأمهات، ٢٠٠٩) أن أكبر عوامل الخطر المساهمة في وفيات الأمهات تتبع الترتيب التالي: التزيف؛ تسمم الحمل؛ الأسباب غير المباشرة؛ مضاعفات الإجهاض؛ الإنتان؛ استمرار المخاض لفترات طويلة، وفقر الدم. ومضاعفات الإجهاض هي أيضا من بين أهم الأسباب التي تشير إلى العلاقة بين الاحتياجات غير الملباة التي تساهم في حدوث الحمل غير المرغوب فيه، تليها عمليات الإجهاض غير المأمونة. وتميل الحكومة والجهات المانحة إلى تركيز اهتمامها على القابلات والأنشطة المجتمعية في محاولة لخفض معدل وفيات الأمهات. وعلى الرغم من هذا، فقد أظهرت الأبحاث جذورا أكثر تعقيدا لهذه المشكلة. وتشمل الفجوات الهامة التي يتعين سدها الموارد البشرية، وضمان

إتاحة خدمات التوليد في حالات الطوارئ على نطاق واسع، وتعزيز التنسيق بين المرافق المجتمعية (مثلا قابلة القرية)، وخدمات المستشفيات، من خلال إيلاء الأولوية للسرعة والنهوض بالجودة وكفاءة الخدمة عن طريق التوحيد من خلال قيام المنظمات المهنية بالاعتماد وإصدار الشهادات وفرض العقوبات. ومن المهم أيضا كفالة أن تغطي الخطة الوطنية للتأمين الصحي الفقراء على نحو يتيح لهم الحصول على أفضل خدمة.

١٤٨- ويواجه المراهقون الكثير من المشاكل. فمع نشوء الحوافز الجنسية، وتأثير مختلف منتجات الترفيه ووسائط الإعلام والأقران، ينخرط الكثيرون منهم في السلوك الجنسي المحفوف بالمخاطر، بما في ذلك العنف الجنسي. ويظهر المسح الديموغرافي والصحي لعام ٢٠٠٧ أن نسبة ٢٤ في المائة من الفتيات و ١٩ في المائة من الأولاد يبدؤون تكوين العلاقات بالجنس الآخر قبل أن يبلغوا ١٥ عاما من العمر. ونسبة ١٠ في المائة من الفتيات المراهقات متزوجات وأنجبن أطفالا. وما زالت آراء المجتمع في الوقت ذاته، بما في ذلك صناع القرار، ساذجة، تفضل الاعتقاد بأن المراهقين ذوي المشكلات إنما يشكلون فئة صغيرة ''لا يقاس عليها''، في حين أن الأرقام هي في الواقع أكبر من ذلك بكثير. وثمة برامج قائمة بشأن التثقيف المتعلق بالصحة الإنجابية، ولكن تلك البرامج تقصر تركيزها على الفتيات في سن المراهقة، ورغم ذلك، تعجز عن تمكين الفتيات. ويمكن أن يستنتج من ذلك عدم وجود أي خدمة حقيقية للمراهقين، لأن جميع الخدمات الصحية الخاصة بوسائل منع الحمل والصحة الإنجابية موجهة إلى البالغين المتزوجين. ومن المأمول أن يؤدي صدور قانون جديد بشأن الصحة والصيدلة إلى توفير مظلة لسياسات وخدمات في مجال الصحة الإنجابية تكون أكثر ملاءمة للمراهقين.

١٤٩- وهناك حالات لطرد الفتيات المراهقات الحوامل من المدرسة، رغم عدم وجود مرجع قانوني لمثل هذا العمل. و لم تتخذ الحكومة أي تدابير لضمان عدم وجود تحيز قائم على نوع الجنس في التعامل مع هذه الحالات. وقامت إحدى المدارس في سورابايا يطرد طالبة حامل ثم وجهت مذكرة إلى المدارس الأخرى في نفس المنطقة التعليمية تحثها فيها على عدم قبول تلك الطالبة. وبتسهيل من مركز دراسة المرأة وعدة مؤسسات أخرى، تعاطف المجتمع المحلي مع الفتاة المراهقة، وشن حملة للطعن في سياسة المدرسة. وبفضل هذه الحملة تمكنت الفتاة من دخول الامتحان النهائي. ووعي الناس بشكل عام جيد تماما ويلزم تعزيزه حتى يساعدوا في الإشراف على خلو السياسات من التمييز.

١٥٠- وعلى الرغم من أن بعض البيانات المتعلقة بالجنسين في سبيلها إلى أن تصبح الآن متاحة للمساعدة في تفسير اتجاه إصابة النساء بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمرور

الوقت، لا يجري توزيع هذه البيانات على نطاق واسع، ولا يفهمها سوى عدد قليل من المتخصصين في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويلزم توزيع الدراسات والبيانات البحثية على نطاق واسع من أجل وضع تدابير عامة وخاصة للفئات السكانية التي تواجه مشاكل محددة، مثل الأمهات الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اللواتي تخاطرن بنقل الفيروس إلى الطفل الذي لم يولد بعد. وتشير الشواهد إلى أن النساء المصابات به تواجهن وصمة عار شديدة تجعل من الصعب عليهن الحصول على الخدمات الصحية الملائمة والعلاج المناسب من المؤسسات الصحية القائمة.

١٥١- والتأمين الصحي المجتمعي (جامكسماس) موجود بالفعل، ولكنه لا يعمل بشكل جيد. فما زال أشد الناس فقرا يفتقرون إلى التغطية. ولا تقدم الخدمات إلا لمن يحملون بطاقات هذا النظام، وهذا يستلزم أن يكون للشخص المعني بطاقة هوية، لا يزال الكثيرون لا يملكونها. وهناك الكثير من السكان الموسميين غير المسجلين، وخاصة في المدن الكبيرة، وهم يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية،التي هي حق أساسي لهم.

١٥٢- وثمة وجهات نظر واستنتاجات متنوعة بشأن ختان الإناث، وهذا مدعاة لقلق المتابعين لهذه المسألة. وسيكون من الأفضل القضاء على ختان الإناث وحظره، بدلا من أن يؤدي إلى تجاوزات. وتعدّ المذكرة التي وجهت للمهنيين الطبيين بعدم الاشتراك في هذه الممارسة غير كافية، والأمر يحتاج إلى تنظيم أعلى وأقوى. وفي المقابل، هناك فتوى من مجلس العلماء الإندونيسي بحظر الحظر، كما تنتشر الآراء المستندة إلى تفسيرات دينية معينة تعتبر ختان الإناث فرضا ملزما. والفئة التي تدعم ختان الإناث هي أيضا من دعاة حقوق المرأة وتستشهد بحديث مؤداه أن من الضروري أن يخدش بظر المرأة خدشا طفيفا بحيث يمكن لها أن تستمتع بالاتصال الجنسي. لكن النتائج تدل على حدوث الإصابة والبتر كذلك، وهذه هي مسألة مثيرة للقلق لأن ذلك قد يسبب ضررا للمرأة. وتعرب فئات أخرى أيضا عن القلق من أن القابلات لا يحصلن على التدريب الكافي في المناهج على كيفية إجراء ختان الإناث، ومما يزيد من المخاوف إزاء الممارسة الحالية أنه تستخدم فيها أدوات خطرة. كما أن إجراءها على نحو جماعي غير صحي يمكن أن يؤدي أيضا إلى آثار أخرى، مثل الإصابة بالكزاز وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد ينجم عن انعدام الضوابط والرقابة مزيد من الضرر لأن من الصعب منع هذه الممارسة أو القضاء عليها بمجرد إصدار مذكرة. ومن هنا، يرى البعض أن تتلقى القابلات وغيرهن التدريب على الممارسة الموحدة بشأن كيفية إجراء ختان الإناث التي تضمن عدم إلحاق الضرر بالمرأة. ومن الأمور المهمة الأخرى إجراء بحوث واسعة النطاق ومتعددة التخصصات ومتكاملة وشاملة من أجل رسم خريطة لممارسة

ختان الإناث، فضلا عن دراسة الآثار المختلفة البدنية والبيولوجية والجنسية والثقافية والنفسية والدينية المترتبة عليها. وبالاستناد إلى ذلك، يمكن أن توضع سياسة أفضل.

المبادرات/الإجراءات المتخذة

١٥٣- المسألة الجوهرية،كما هو الحال مع الجوانب الأخرى، تتمثل في عدم وجود بيانات خاصة بالجنسين توثق أيضا بالتفصيل المتغيرات الأخرى، من قبيل المكان الريفي/الحضري/ الجغرافي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والعمر، وما إلى ذلك.

١٥٤- وما زالت لدى صناع القرار بعض الافتراضات المتحيزة على أساس نوع الجنس، ومن ذلك أن المستخدمين لوسائل منع الحمل هم من النساء، وأن التربية المتعلقة بالصحة الإنجابية ينبغي أن تستهدف المرأة، وهكذا. ولهذا السبب ستدرج الحقوق الإنجابية للمرأة على مدى السنوات الخمس المقبلة كإحدى المواد في المناهج المدرسية بمدارس المرحلتين الإعدادية والثانوية، وسيستهدف بها كل من البنات والبنين. ويعتزم المجلس الوطني للتنسيق بشأن تنظيم الأسرة تعزيز الوسائل الذكورية لمنع الحمل بضمان سهولة الحصول على وسائل منع الحمل، و ''مكافأة'' الرجال الذين يشاركون بنشاط في تنظيم الأسرة. أما بالنسبة للخدمات الصحية للفقراء، فهناك تدابير لتوفير الخدمات الصحية لمن لا مأوى لهم وللمهمشين دون حاجة إلى إبراز بطاقات الهوية. لكن الوصول إلى المعلومات لا يزال قاصرا ويحتاج إلى تحسين. وفيما يتعلق بشهادات الميلاد، تمد المؤسسات الدينية في عدة مناطق يد المساعدة وتيسّر تسجيل شهادات الميلاد، وذلك في مبادرة خلاقة واستراتيجية، بالنظر إلى الطابع الديني للمجتمع الإندونيسي.

١٥٥- وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية، ستكون تدخلات الدولة في المستقبل أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي، على اعتبار أن القانون ٢٠٠٩/٣٦ بشأن الصحة والصيدلة الذي صدر مؤخرا يشتمل على مادتين تتعلقان بالصحة الإنجابية. وينص القانون في الجزء التمهيدي منه على حق الجمهور والنساء في الحصول على المعلومات والخدمات الجيدة. وسوف يسهل هذا تنفيذ السياسات العامة على مستوى حكومات الأقاليم.

١٥٦- وقد بدأت وزارة الصحة والمجلس الوطني للتنسيق بشأن تنظيم الأسرة والمنظمات غير الحكومية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في التراجع عن المحرمات الجنسية عن طريق تعزيز توفير المعلومات والخدمات للمراهقين في العيادات الصحية المجتمعية ومراكز الشباب في ست مقاطعات. ويجري تعزيز قدرات العاملين في المجال الصحي من خلال دورات تدريبية مختلفة، ومن بينها التدخلات القائمة على تغيير السلوك. ويقصد بالمراكز الصحية المجتمعية تقديم خدمات تنظيم الأسرة، ورعاية الأم والطفل، والتعامل مع مختلف

الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخدمات الصحة الإنجابية للمراهقين. كما يجري تكوين شراكات مع المؤسسات الأخرى لدراسة المعيار وطني للخدمات الصحية الملائمة للشباب وتنقيحه من أجل تطبيقه على الصعيد الوطني.

١٥٧- وتضطلع بعض الجماعات في المجتمع بنشاط بمبادراتها الخاصة لرفع مستوى الوعي في أوساط الفتيات المراهقات بشأن المساواة بين الجنسين والحقوق الإنجابية. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تم إعداد برنامج للتمكين من خلال الفن والأدب في ثلاث مدارس إسلامية داخلية في نوسا تينغارا الغربية. وباستخدام الفن والأدب، يجري تعليم الفتيات في هذه المقاطعة التعبير عن أفكارهن وإبداعن على نحو يتسم بالحرية والمسؤولية. ويقوم الفنانون والكتاب بتيسير هذا البرنامج. فمن خلال أشكال مختلفة من الفن، كالقصائد والأناشيد والمسرح والموسيقى، يمكن للفتيات دراسة مواضيع متعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقة، والمساواة بين الجنسين، والعنف العائلي، وسن الزواج، والحماية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والتعبير عن هذه المواضيع. وبالإضافة إلى ذلك، تعزيزا للشجاعة في التعبير عن تطلعاتهن السياسية، تشجع الفتيات في سن المراهقة أيضا على كتابة رسائل إلى محافظ نوسا تينغارا الغربية. ولتنمية المهارات القيادية والتنظيمية، أقامت الفتيات المراهقات أيضا ''مجلسا للمناقشة'' تشترك فيه مؤسسات المدارس الداخلية الإسلامية. ومن الوظائف الهامة لمجلس المناقشة أن ينقل إلى الفتيات في المدارس الداخلية الإسلامية الرسالة المتعلقة بقضايا الصحة الإنجابية للفتاة المراهقة والمساواة بين الجنسين والعنف العائلي وسن الزواج والحماية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وتم اعتماد بعض برامج لتمكين الفتيات في سن المراهقة من خلال الأدب في إطار برامج محافظ نوسا تينغارا الغربية في منتصف عام ٢٠٠٩.

١٥٨- وفيما يتعلق بمعاملة النساء والأطفال الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويمكن أن تتكرر في المناطق الأخرى إحدى الممارسات الإيجابية التي اضطلع بها مكتب الصحة في مدينة تانغيرانغ.

المادة ١٣

الحقوق والمزايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

الحالة الواقعية

١٥٩- فيما يتعلق بالاستحقاقات العائلية، ما زال يوجد تمييز بالنسبة لبعض النساء العاملات اللواتي لا يحصلن على نفس المزايا التي يتلقها الرجال الذين يعملون في نفس المكان. ويرجع هذا إلى أن المرأة تعتبر ''عزباء'' أو ''غير مسؤولة عن إعالة الأسرة''، في حين أن العديد من النساء في الواقع تقمن بإعالة أسرهن. وبينما كان يشترط في الماضي على المرأة المتزوجة أن يشترك زوجها معها في التوقيع لكي تحصل على ائتمان أو رأسمال أو قروض أخرى، يُشترط الآن على كل من النساء والرجال المتزوجين الحصول على توقيع مشارك من أزواجهم في هذا الصدد. وبالرغم من هذا، قد تكون للقانون ''المحايد من الوجهة الجنسانية'' مع ذلك آثار مختلفة، وقد يكون أكثر إضرارا بالمرأة. وفي مجال الرياضة والترفيه والأنشطة الأخرى، لا يزال هناك تمييز ضد المرأة. وهناك عدة قوانين محلية تحد من حرية المرأة وتحركاتها وتمثل في حد ذاتها أحد أشكال التمييز ضد المرأة التي تعمل على تعقيد تمتعها الكامل بالحرية.

١٦٠- يناقش هذا الفصل أيضا النساء المسنات، والنساء ذوات الإعاقة. ويمثل كبار السن (٦٠ سنة فما فوقها) نسبة ٨,٤٢ في المائة من السكان، ويقل الرجال بينهم (٧,٨٠ في المائة) عن النساء (٩,٠٤ في المائة)، وغالبيتهم في المناطق الريفية. والشكاوى الصحية متوازنة نسبيا بين النساء والرجال. وكان المعدل المجمع لمشاركة المسنين من المناطق الحضرية والريفية في القوى العاملة ٤٨,٥١ في المائة في عام ٢٠٠٧، ومشاركة الرجال أعلى بكثير، فكانت ٦٤,٥٧ في المائة مقابل ٣٣,٠٩ في المائة لمشاركة النساء. ولا توجد بيانات شاملة متاحة عن المعوقين.

التدخلات والإنجازات

١٦١- تشن الحكومة منذ عام ٢٠٠٨ حملة من أجل حصول جميع الاندونيسيين البالغين على رقم للتعريف الضريبي. ورغم أن الزوجة سابقا كانت ترتبط بزوجها لأغراض الضرائب، يتمثل الاتجاه الحالي في أن يكون للمرأة، وهي فرد يتمتع بالحرية، التزامات وحقوق خاصة بها فيما يتعلق بالضرائب. وكثير من النساء اليوم لديهن رقم تعريف ضريبي وتقمن بإدارة ضرائب الدخل الخاصة بهن. ولا توجد أي قيود على تنمية النساء لاقتصادهن الشخصي و/أو اقتصاد الأسرة. ويساعد العديد من التعاونيات النسائية على تعزيز اقتصادات المرأة وتمكينها بتوفير الأموال المتجددة للحصول، في جملة أمور، على الأبقار الحلوب الجيدة

والبط والدجاج. وهناك أيضا برنامج ''بيركاسا''، لتقديم المساعدة الخاصة للتعاونيات النسائية في شكل نقدي. وكثيرا ما تشرك معارض تسويق المنتجات، سواء في الداخل أو الخارج، الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للمرأة. وتعقد أيضا دورات تدريبية متنوعة على تنظيم المشاريع والإدارة، فضلا عن دورات في المهارات اللازمة لتطوير الأعمال. وقد استخدمت كثير من الجماعات النسائية برنامج التنمية للمناطق الفرعية لأغراض التمكين الاقتصادي أو تعزيز الصحة، رغم أنه لا يركز تركيزا خاصا على المرأة. وأقامت الإدارات المختلفة برامج تراعي المنظور الجنساني، على سبيل المثال، في مجال السياحة، من خلال زيادة عدد المرشدات، والتمكين الاقتصادي للمرأة في أنحاء المناطق السياحية.

١٦٢- وبالنسبة للمسنين، جرى إيضاح قانون رعاية المسنين في اللائحة الحكومية ٢٠٠٤/٤٣ بشأن تنفيذ رعاية كبار السن والمرسوم الرئاسي ٢٠٠٤/٥٢ بشأن اللجنة الوطنية للمواطنين كبار السن. ونص تنظيم وزير الداخلية ٢٠٠٨/٦٠ على إنشاء لجان للمواطنين كبار السن في الأقاليم، والآن توجد مكاتب للجنة في ٢٥ مقاطعة. ويجدر التنويه أيضا إلى مرسوم محافظ جنوب شرق سولاويسي بإنشاء مجموعات دعم لكبار السن. وهناك قوانين محلية بشأن المسنين في مقاطعتين أخريين، هما جاوة الشرقية وجاوة الغربية. وينص القانون ١٩٩٧/٤ على تخصيص حصة قدرها ١ في المائة للمعوقين في سوق العمل وهي إلزامية على الدولة ومؤسسات الأقاليم وكذلك القطاع الخاص. غير أنه لم ينص على عقوبات، ولا يزال تنفيذ هذا القانون غير مكتمل للغاية. وفي الوقت ذاته، بدأت إدارات دعم تعميم المنظور الجنساني والنهوض بحياة المرأة تولي اهتماما خاصا في هذا الصدد. ووضعت وزارة الأشغال العامة معيارا خاصا لخدمة المعوقين، يتضمن شروطا بأن تكون للمباني العالية مصاعد وسلالم خاصة. وقد بدأت وزارة النقل تولي اهتماما خاصا للنساء المسنات والمعوقات والحوامل من خلال إعلانات مكتوبة تدعو الركاب على احترام هذه الفئة بالتخلي لها عن مقاعدهم في وسائل النقل العام.

١٦٣- وتوجد في جميع المقاطعات والمقاطعات الفرعية/البلديات تقريبا مراكز صحية وعيادات مجتمعية تشتمل على خدمة ملائمة لكبار السن. وفي بينجاي، سومطرة الشمالية، تم وضع نموذج مختلف لحماية كبار السن، يطلق عليه ''مركز المسنين''. ويوجد في تولونغ أغونغ، جاوة الشرقية، خدمة للرعاية المترلية لكبار السن. ولا يوجد كثير من البرامج والإنجازات التي تراعي المنظور الجنساني للمعوقين. ولا بد من الإشارة إلى انفتاح الحكومة تجاه المعوقين بوصفه بعض التقدم. وفي سولو، على سبيل المثال، أنشأ أحد النشطاء المعوقين، هو سابتو نوغروهو، مؤسسة تالينتا في عام ١٩٩٩، وطالب من خلالها بأن تكون للمعوقين القدرة على الحصول على تأمين آسكيس (الصحي الاجتماعي الحكومي). ونتيجة لذلك،

مُنح التأمين لمعوقين عددهم ٣٤ شخصا. وفي عام ٢٠٠٥، زاد عدد المعوقين المتمتعين بالتغطية التأمينية إلى ١٤٠ شخصا، وهو مستمر إلى يومنا هذا. وبقيادة سابتو نوغروهو، اقترح اتحاد سوراكارتا لمؤسسات المعوقين نصا أكاديميا لمشروع القانون المحلي للمساواة في الحقوق الأساسية للمعوقين. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، أقر برلمان سوراكارتا الإقليمي القانون المحلي لمساواة المعوقين الذي ينص على حقوق ومسؤوليات المعوقين في سوراكارتا. وفي الوقت ذاته، تلقى ٣٥ من المعوقين الفقراء في منطقة جينار الفرعية في سراغن، جاوة الوسطى، اثنين من الماعز لكل منهم، وبعض الأموال المخصصة من فائض وحدة إدارة الأنشطة، واستكملت بتبرع من حاكم المقاطعة الفرعية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، سجل مكتب الخدمة الاجتماعية المحلي ١٧٦ شخصا من المعوقين في سبع قرى في منطقة جينار الفرعية.

التحديات والمبادرات الأخرى

١٦٤- ومن الفئات التي غابت عن اهتمام الحكومة المجتمعات المحلية المنتمية لطوائف/معتقدات لا تعترف بها الدولة، ووقع الآثار التي ينطوي عليها ذلك أقسى ما يكون على المرأة. فلدى الزواج، ومحاولة الحصول على رخصة الزواج، يجب على أعضاء هذه الفئة اختيار إحدى الديانات المعترف بها رسميا، وإلا فلن يحصلوا على رخصة زواج من شأنها أن تزيد من تعقيد الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم. وهذه القاعدة تمييزية ولها آثار ضارة، وخاصة لأن المجتمع الإندونيسي يعلق وصمة شديدة على النساء اللواتي لهن علاقات، وخصوصا عندما يختارون العيش معا، خارج إطار الزواج الرسمي، بل وأكثر من ذلك عندما تنجب هذه العلاقات أطفالا. وللتصدي لهذه المسألة، تعمل وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل حاليا على وضع استراتيجية وطنية تشمل قانون الأسرة بالتعاون مع وزارة الداخلية.

١٦٥- ولم تولِ السياسات المتعلقة بالرياضة اهتماما خاصا للنساء والرياضيات الإناث. وثمة اقتراحات بأن يدرج في بنود قانون الرياضة أن للاعبات احتياجات خاصة، من المدرب الخاص، إلى أمن الساحات الرياضية والحماية من التحرش الجنسي. ولا يزال هناك تفاوت في الجوائز التي تمنح في المسابقات الرياضية، الأمر الذي تساق لتبريره الاختلافات في عدد المجموعات في المباريات.

المادة ١٤

المرأة الريفية والفقر

الحالة الواقعية

١٦٦- لمصطلح ''المرأة الريفية''دلالات يتسع نطاق الاختلاف فيما بينها. وأكثر التعاريف شيوعا هو المرأة في المناطق الريفية و/أو القطاع الزراعي، بما في ذلك النساء العاملات في تربية الماشية وصيد الأسماك، في المناطق الساحلية والمناطق النائية، والمجتمعات التقليدية والفقيرات. وعلى هذا الأساس، تيسيرا للمناقشة، ستناقش هنا أيضا مسألة المرأة في المجتمعات الحضرية الفقيرة (بالإضافة إلى مناقشة المادة ٦ المتعلقة بالاتجار والمادة ١١ بشأن العمل).

١٦٧- وتشير بيانات العام ٢٠٠٧ إلى أنه ما زال يوجد أشخاص ليس لديهم مصدر محمي للمياه أو كهرباء أو صرف صحي سليم. وهذا صحيح بالنسبة للنساء في المناطق الحضرية وأكثر من ذلك بكثير بالنسبة للنساء في المناطق الريفية. ذلك أن نسبة ١٨,٥١ في المائة من السكان لا يملكون مصادر محمية لمياه الشرب، خصوصا في بنغكولو، ونوسا تينغارا الشرقية، وكاليمانتان الوسطى، وبابوا، وعدة مناطق أخرى. وتعاني بعض المناطق من صعوبات في الكهرباء، وتستخدم الكهرباء من مصدر غير شركة كهرباء الدولة، ومصابيح الزيت، وما إلى ذلك. وهي تتركز في مناطق معينة من سومطرة وكاليمانتان الغربية، وكاليمانتان الوسطى. وفي بعض المقاطعات في سولاويسي، يستخدم ٢٧ في المائة من السكان مصابيح الزيت، وفي مالوكو تصل نسبتهم إلى ٢٣ في المائة، و ٢٤ في المائة في بابوا، وفي نوسا تينغارا الشرقية تصل نسبتهم إلى ٦٠ في المائة. ولا توجد لدى ٢٣ في المائة من السكان تقريبا خدمات صرف صحي ملائمة، بما في ذلك المرافق العامة، الأمر الذي يعني أنهم يستخدمون الفناء الخلفي أو الأنهار. والمقاطعات التي توجد فيها أدنى نسبة من الأشخاص الذين لديهم مرافق الصرف الصحي الشخصية الخاصة بهم هي غورونتالو (٢٩,٦١ في المائة فقط)، تليها نوساتنغارا الغربية (٣٥,٦٠ في المائة) ومالوكو الشمالية (٣٩,٩٣ في المائة). وفي نوسا تينغارا الشرقية، يلجأ معظم الناس إلى عمل حفرة في الأرض للتخلص النهائي من نفاياتهم (٤٨,٢٠ في المائة)، وكذلك في لامبونغ (٤٦,٣٩ في المائة). أما من حيث المساعدة الولادة، ففي عام ٢٠٠٧ تلقت حوالي ٣٠,٢٧ في المائة من النساء المساعدة من قِبل المعالجين، وتلقت ٢,٦٩ في المائة المساعدة من أفراد الأسرة. والمقاطعات التي ما زالت معظم النساء فيها تتلقين المساعدة من المعالجين (أكثر من ٥٠ في المائة) هي مالوكو الشمالية، ومالوكو، وسولاويسى الغربية، وغورونتالو، وجنوب شرق سولاويسي. ومن المناطق الأخرى التي تتم فيها الولادة بمساعدة الأسر والأفراد الآخرين بابوا وبابوا الغربية.

١٦٨- وتواجه المرأة في المناطق الريفية، لا سيما في المناطق النائية، صعوبات لا تمر بها النساء في المناطق الحضرية. والمفارقة هنا، من ناحية، هي أن إندونيسيا بلد زراعي يعيش غالبية السكان فيه على الزراعة. أما من وجهة نظر تغير المناخ، فقد جعل الاستغلال والضرر الذي يلحق بالبيئة الزراعة أقل جاذبية للشعب. ويهاجر القرويون إلى المدن الكبرى، بل ويصبحون عمالا مهاجرين في بلدان أخرى، ولم يولِ صناع القرار الاهتمام الكافي لقطاع الزراعة والمناطق الريفية والمجتمعات الأصلية والمناطق النائية قدر اهتمامهم بقطاعات أخرى. فسبل الرزق محدودة جدا. والأرض المخصصة للزراعة تتقلص وحالة التربة تسوء. وأصبح الحصول على المياه النظيفة ووقود الطهي مهمة شاقة بالنسبة للمرأة. وكذلك يصعب الحصول على الخدمات الصحية. وما هو أكثر مدعاة للقلق أن العمل الجاد لتلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء يضع الفئات السكانية والمرأة فعلا على خلاف مع جهاز الدولة، إذ كثيرا ما يتهمون بالإضرار بالبيئة، وسرقة أو زراعة أرض ليست لهم. ومن أمثلة ذلك: لقد ألحق فقدان الغابات، التي كانت على مدى عقود مصدرا لغذاء الشعب ودوائه، الضرر بالأمن الغذائي لمجتمعات السكان الأصليين وصحتهم في مولو، نوسا تينغارا الشرقية. وفي مانغاراي، نوسا تينغارا الشرقية، نشب نزاع على الأراضي بين مزارعي البن وحكومة الإقليم. وبصرف النظر عن سرقة مصدر أرزاق الناس المعيشية، أدى هذا الصراع أيضا إلى اعتقال سبعة من المزارعين، منهم أربع نساء. وتزعم الحكومة أنه لا يمكن للسكان أن يزرعوا أراضي مزارع البن السابقة. وألقي القبض عليهم عندما كانوا يحفرون لاستخراج البطاطا الحلوة والكسافا طعاما لهم واتهموا بالسرقة من الغابة. وفي حالات أخرى، لا تتمتع النساء اللواتي تعملن في المزارع بالحماية لعملهن ولسلامتهن الشخصية. وتدفع لهن أجور منخفضة وتتعرضن للتحرش الجنسي. أما في مزارع زيت النخيل في كاليمانتان، فتوظف الشركات الرجال المحليين كملاحظي عمال، وجرت العادة على أن يقوموا، بعد الحصول على رواتبهم، بإهدار المال في المقامرة والسكر، مما يوجِد ضغوطا جديدة على النساء المحليات.

التدخلات

١٦٩- لقياس الفقر، يطبق الجهاز المركزي للإحصاء مفهوم قدرة الفرد على تلبية الاحتياجات الأساسية. ويُنظر إلى الفقر باعتباره عجزا اقتصاديا عن تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية وغير الغذائية، ويقاس ذلك من مجموع النفقات. ويتألف خط الفقر من عنصرين: خط الفقر الغذائي وخط الفقر غير الغذائي. ويتمثل خط الفقر الغذائي في نفقات تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية وهو ما يعادل ٢ ١٠٠ من السعرات الحرارية للفرد الواحد في اليوم الواحد. أما خط الفقر غير الغذائي فهو الحد الأدنى للحاجة من المسكن

والملبس والتعليم والصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى. ويمكن أن يختلف القياس الفعلي من سنة لأخرى ومن منطقة لأخرى. ومعايير الأسرة المعيشية الفقيرة هي مترل تقل مساحة الأرض فيه عن ٨ م^{٢} للشخص الواحد، وأرضيته ترابية أو من الخيزران أو الخشب الرخيص والخيزران، وجدرانه من نبات الرومبيا أو الخشب منخفض الجودة أو غير مكسوة بالجص؛ ويخلو من أي مرفق للصرف الصحي/يشترك فيه مع الأسر الأخرى، ويفتقر إلى الكهرباء، ومياهه من مصادر غير محمية؛ ووقوده الحطب والفحم والكيروسين، واستهلاكه من اللحوم والألبان والدجاج يقتصر على مرة واحدة فقط في الأسبوع، ولا تشترى فيه سوى مجموعة واحدة من الملابس الجديدة في السنة؛ ويقتصر الأكل على مرة أو مرتين في اليوم، ويعجز عن تكلفة العلاج الصحي في العيادات المجتمعية. ويمتلك رب الأسرة أقل من ٠,٥ هكتار من الأرض أو أقل، ويعمل بالزراعة، أو صيادا، أو عامل بناء، أو عامل مزرعة، أو في أي عمل آخر يكسب منه أقل من. ٠٠٠ ٦٦٠ روبية شهريا؛ ولم يحصل رب الأسرة على تعليم مدرسي أو يقتصر على بعض التعليم الابتدائي؛ وليست له أي مدخرات أو بنود يمكن بيعها بسهولة لقاء قيمة ٠٠٠ ٥٠٠ روبية بحد أدنى، مثل الذهب أو دراجة نارية أو الماشية أو القوارب ذات المحركات، أو غير ذلك من السلع الرأسمالية. وباستخدام هذه المعايير، كانت الأسرة المعيشية تعدّ فقيرة حقا، ويقل دخلها بكثير عن الحد الأدنى للأجور في الإقليم. غير أن خاصية الفقر في إندونيسيا لم تكن دائما جامدة. فقد يتجاوز الكثيرون المعايير المذكورة أعلاه، ولكن قد يحوم دخلهم بالكاد حول خط الفقر، أو يكونون معرضين للفقر بصفة عامة.

١٧٠- وسجل الجهاز المركزي للإحصاء أن السكان الفقراء، سواء في المناطق الحضرية والريفية، يتركزون في مالوكو وبابوا (أكثر من ٣٢ في المائة في ٢٠٠٧، وحوالي ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨)، وفي بالي ونوسا تينغارا (ما يقرب من ٢١ في المائة في ٢٠٠٧ و أكثر من ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٨)، وفي شرق إندونيسيا (١٩ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٧، وأكثر من ١٧ في المائة في ٢٠٠٨). واستنادا إلى حسابات أكثر دقة أجراها فريق المسح الاقتصادي الاجتماعي الوطني (سوسيناس) في آذار/مارس ٢٠٠٧، كانت المناطق الفقيرة (لا تقل نسبة الفقراء بها عن ٢٠ في المائة) على النحو التالي: بابوا الغربية (٣٩,٣١ في المائة)، بابوا (٤٠,٧٨ في المائة)، مالوكو (٣١,١٤ في المائة)، غورونتالو (٢٧,٣٥ في المائة)، جنوب شرق سولاويسي (٢١,٣٣ في المائة)، سولاويسي الوسطى (٢٢,٤٢ في المائة)، نوسا تينغارا الشرقية (٢٧,٥١ في المائة)، نوسا تينغارا الغربية (٢٤,٩٩ في المائة)، جاوة الوسطى (٢٠,٤٣ في المائة)، لامبونغ (٢٢,١٩ في المائة)، بنغكولو (٢٢,١٣ في المائة)، ونانغروى آتشيه دار السلام (٢٦,٦٥ في المائة).

١٧١- وكانت المقاطعة الفرعية هي أصغر وحدة لمنطقة متخلفة استخدمت في الاستراتيجية الوطنية لتنمية المسار السريع للمناطق المتخلفة. وتحدد هذا بناء على حسابات استخدمت فيها ستة معايير أساسية هي: اقتصاد السكان، والموارد البشرية، والهياكل الأساسية، والقدرة المالية المحلية (الفجوة المالية)، وسهولة الوصول إلى الإقليم وخصائصه؛ والمقاطعات الفرعية في المناطق الحدودية والجزر النائية ومناطق الكوارث والمناطق المعرضة للتراعات. واستنادا إلى بيانات مستمدة من وزارة التنمية للمناطق المتخلفة، في عام ٢٠٠٦، صنفت ١٩٩ مقاطعة فرعية، أي ٤٥,٢ في المائة من جميع المقاطعات الفرعية، على أنها متخلفة نموا؛ وفي عام ٢٠٠٧، انخفض هذا الرقم انخفاضا طفيفا إلى ٤٢,٨ في المائة. وكانت المقاطعات التي فيها أكبر نسبة مئوية من المناطق المتخلفة نموا هي سولاويسي الغربية وبابوا ونوسا تينغارا الشرقية.

١٧٢- وبدأت وزارة الأشغال العامة في برامج للدعم ساهمت في تمكين المرأة في المناطق الريفية من خلال تطوير وإدارة الهياكل الأساسية البيئية، مثل الصرف وتحسين البيئة وتوفير مياه الشرب العامة. ومن هذه البرامج برنامج تطوير الهياكل الأساسية الريفية، وبرنامج تنمية الهياكل الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم، وبرنامج التوفير المجتمعي لمياه الشرب والصرف الصحي. وقد تم تنسيق جميع هذه البرامج على المستوى الوطني منذ عام ٢٠٠٧ في إطار البرنامج الوطني لتمكين المجتمع المحلي المستقل التابع لوزارة تنسيق الرعاية الشعبية، الذي كان من المقرر أن يستمر على الأقل حتى عام ٢٠١٥. وهذا يتسق مع الإطار الزمني لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وحددت المبادئ التوجيهية للبرنامج بالمرسوم الصادر عن الوزير المنسق للرعاية الشعبية رقم 25/KEP/MENKO/KESRA/VII/2007. ومن خلال هذه البرامج، تم تعيين بعض النساء كميسرات لتمكين المجتمعات المحلية، وأصبحن أعضاء في منظمات المجتمع المحلي أو مؤسسات المبادرة المجتمعية أو مؤسسات القرية المرنة. ومن بين العقبات التي صودفت في إعداد هذا البرنامج قدرة الأجهزة المحلية المحدودة على فهم تمكين المرأة، وقلة عدد الميسّرات الإناث المؤهلات.

١٧٣- وفي قطاع الأشغال العامة (كابيتا كاريا)، شملت الإنجازات في عام ٢٠٠٨ بناء مرافق لمياه الشرب من أجل ١١ مليون شخص في المناطق الحضرية والريفية، وإدارة الصرف الصحي في ٢٧٦ من المقاطعات الفرعية/البلديات، وتوسيع الطاقة الإنتاجية من المياه الصالحة للشرب إلى ١٥ لترا في الثانية ودعم المناطق المعرضة للمياه بمرافق المياه الصالحة للشرب في ٢٠٠ ٥ موقعا، وتطوير أنظمة الصرف الصحي في ٢٧٦ مقاطعة فرعية، وتطوير نظم التخلص من النفايات الإقليمية والحضرية وفي المدن الكبيرة و التحفيز على التخلص من النفايات في ١٧٣ من المدن المتوسطة؛ والحفز على تطوير مرافق الصرف في ٣٠٦ مواقع للتحكم في البرك بالشوارع في المدن والمناطق الاستراتيجية. وقد أقامت الحكومة أيضا المرافق

الأساسية للقرى لمعادلة الزحف الحضري (الطريق المحوري بين المحطة والقرية والسوق) في ٢٣٨ موقعا في ٣١ مقاطعة وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي (من خلال مشروع توفير مياه الشرب والصرف الصحي للمجتمعات المنخفضة الدخل (بامسيماس). ويتمثل الغرض من ذلك في النهوض بإمكانيات تمتع المناطق الريفية والضواحي الفقيرة بمرافق محسنة، وحصولها على مياه الشرب والصرف الصحي، وتعزيز الحياة الصحية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير لتعميم المنظور الجنساني والتوسع في النهج المجتمعية، التي نفذت في ١٥ مقاطعة و ١١٠ من المقاطعات الفرعية/البلديات و ٦٥٠ ١ من المحليات/القرى.

١٧٤- ولمساعدة الأسر الفقيرة، نفذت الحكومة عددا من البرامج الرامية لتحقيق مصالح الشعب من خلال زيادة الأموال بطريقة الجمع بين ''أصحاب المصلحة وأصحاب التمويل''. واشتملت هذه البرامج على برامج لتقديم المساعدة المباشرة، ولتمكين المجتمع المحلي من خلال البرنامج الوطني لتمكين المجتمع المحلي المستقل، وتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات عن طريق توفير الائتمان في وجود ضمانات. وتتولى تنفيذ هذه المشاريع حاليا عدة إدارات حكومية، منها وزارة الدولة لتمكين المرأة والمجلس الوطني للتنسيق بشأن تنظيم الأسرة. وتمثل الهدف من برنامج تمكين المؤسسات التعاونية والمتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في خطة التنمية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ في خمسة برامج رئيسية، هي إيجاد بيئة عمل مواتية، وبرنامج تطوير نظام دعم المشاريع، وبرنامج تنمية المشاريع وإكسابها ميزة تنافسية، وبرنامج تمكين المشاريع المتناهية الصغر، وبرنامج تحسين الجودة في المؤسسات التعاونية. وعملت وزارة التجارة أيضا على تشجيع الإبداع في مجال الاقتصاد والصناعة. وشمل هذا، على سبيل المثال، تنويع الأطعمة المختلفة لرفع القيمة الثقافية والأمن الغذائي. وكان الهدف من هذه المبادرة دعوة جميع الإندونيسيين للمشاركة في المشاريع من خلال الابتكار الغذائي، من أجل زيادة القدرة التنافسية على الصعيدين المحلي ولأغراض التصدير. وتتيح وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل الأموال التعاونية من خلال برنامج بيكا (المرأة على رأس الأسرة) الذي سبق توسيع نطاقه إلى ١٥ محافظة. وهو البرنامج الرئيسي للتمكين الاقتصادي وإنتاجية النساء اللواتي ترأسن أسرهن. وهناك العديد من البرامج الحكومية لتمكين المجتمع التي أثرت إيجابيا على حياة المرأة في الأقاليم. كما كانت هناك أيضا حالات كثيرة لمجتمعات محلية أخذ قادتها (على سبيل المثال رؤساء القرى) بزمام المبادرة لتعزيز مناطقهم بمختلف الوسائل، بما في ذلك الاستعانة بأموال من برنامج تنمية المناطق الفرعية، وسيرد في الفرع التالي عرض لمنجزاتها.

١٧٥- وكانت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل قد اضطلعت بالعديد من التدابير لتحسين فرص حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية مع التركيز على الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات ذات الصلة من خلال منتدى النهوض بالإنتاجية الاقتصادية للمرأة. ويتألف هذا المنتدى من الكثير من المؤسسات ذات الصلة فضلا عن عدد من المنظمات النسائية. ومن آثاره ما يلي: (أ) زيادة اهتمام القطاعات بالدور النشيط للمرأة في الأنشطة الاقتصادية، وذلك بطرق منها إشراك المرأة دائما في أنشطتها؛ (ب) نموذج المرأة الاندونيسية المستقلة التقدمية (ديسا بريما) وهو ترجمة للسياسة التي وضعتها وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل من أجل النهوض بالإنتاجية الاقتصادية للمرأة والتي اعتمدتها مختلف القطاعات ذات الصلة، مثل وزارة الزراعة في برنامجها الخاص بالأعمال الزراعية، ووزارة العمل والهجرة بالعمل على تمكين المرأة في مناطق التهجير. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أدار هذا البرنامج عملية تمكين رعاية الأسرة في ٢٩١ منطقة من مناطق التهجير في ٢٥ مقاطعة من خلال توفير الأموال اللازمة لتحسين دخل الأسرة وتصل إلى ٥ ملايين روبية لكل منطقة؛ (ج) بدأت الحكومات في الأقاليم تدرك أهمية الدمج بين منتدى النهوض بالإنتاجية الاقتصادية للمرأة ومنتديات البرنامج التشاركي لإدارة مناطق الغابات، وبدأت في التنسيق مع الخدمات في الأقاليم. وجرى اعتماد نموذج قرية بريما في كثير من المقاطعات، مثل كاليمانتان الغربية، وكاليمانتان الوسطى، ورياو، التي اضطلعت بتسهيلات لتطبيق هذا النموذج في جميع المقاطعات الفرعية/البلديات. (د) وقدمت وزارة الدولة للتعاونيات والمشروعات الصغيرة مجموعات التمويل للتعاونيات التي تديرها المرأة في إطار برنامج بير كاسا الذي أتاح الائتمان المتجدد بمقدار ١٠٠ مليون روبية (١١ ٠٠٠ دولار أمريكي) لكل من ١٩٧ تعاونية.

١٧٦- وكانت الحكومة قد اضطلعت ببعض التيسير للنساء المهمشات اللواتي تقمن بالقرب من الغابات المحمية أو غابات الإنتاج، وليس المزارع. وتعمل المجموعات النسائية جنبا إلى جنب مع دوائر الغابات على تحسين مصادر الدخل باستخدام الموارد البيئية، مثل البحث عن حشيشة الليمون أو غيرها من النباتات وزراعتها. وتيسر تمكين المرأة في المناطق الساحلية من مصائد الأسماك والخدمات البحرية من خلال برنامج زراعة العشب البحري. وفي مناطق الحفظ، قامت دائرة الغابات من خلال وكالة المحافظة على الغابات بزراعة غابات المنغروف. أما في المحافظات التي كان ينتشر فيها الفقر، مثل بابوا وبابوا الغربية ومالوكو ونوسا تينغارا الشرقية، فكانت هناك برامج عامة تركز على المرأة بطريق غير مباشر، مثل برنامج المسار السريع لتطوير الهياكل الأساسية.

الإنجازات

١٧٧- وبحلول النصف الأول من عام ٢٠٠٩، كانت شركة كهرباء الدولة أو (PLN) توفر الكهرباء لنسبة ٦٥ في المائة من السكان. ولم تكن الـ ٣٥ في المائة المتبقية تتمتع بعد الكهرباء. والتُمِست مصادر جديدة للطاقة، كالشلالات أو طاقة الرياح أو الطاقة الحرارية الأرضية، في المناطق المنعزلة. وكانت شركة الكهرباء قد دعت التعاونيات للمساعدة في توفير الطاقة المستقلة بتوليد الكهرباء من الغاز الحيوي، على سبيل المثال. وفي المناطق المنعزلة من نوسا تينغارا الشرقية، استخدمت الطاقة الشمسية في الإضاءة بالمصابيح التي تعمل بالصمامات الباعثة للضوء وهي على قدر كبير جدا من كفاءة الطاقة. ويمكن للسكان أن يلتمسوا إمكانات للطاقة بدعم من الشركة، وإن لم تتجاوز ٥٠٠ واط. ومنذ عام ٢٠٠٧، اضطلعت وزارة الأشغال العامة من خلال برنامج البرنامج الوطني لتمكين المجتمع المحلي المستقل في قطاع الأشغال العامة بالريف، ببرنامج لتمكين المجتمعات المحلية تشارك فيه المرأة الريفية قي عدد متزايد من القرى في ٢٩ مقاطعة، و ١٨٤ مقاطعة فرعية و ٨٩٠ ٢ قرية في عام ٢٠٠٧، وفي ٢٩ مقاطعة و ٠٥٠ ٣ قرية في عام ٢٠٠٨، وفي ٢٩ مقاطعة و ٠٦٧ ٧ قرية في عام ٢٠٠٩.

١٧٨- ويُضطلع ببرنامج الإصلاح الزراعي منذ عام ٢٠٠٧ من خلال توزيع الأراضي على السكان على مراحل. واستمدت هذه الأراضي من تحويل الغابات أو الأراضي الأخرى على نحو يسمح به قانونا لمصلحة الشعب. وساعدت الحكومة في اعتماد أراضي السكان ضمانا لوضوح وضعها القانوني. وفي عام ٢٠٠٥، جرى اعتماد ٣٦٢ ٤١٠ قطعة أرض مجانا، وفي عام ٢٠٠٦، اعتمِدت ٠٠٠ ٥٩١ قطعة. وتتحمل الحكومة جزءا من التكلفة (لمن يساوي دخلهم أو يقل عن الحد الأدنى للأجور في الأقاليم)، وتعود ملكية الأرض إلى المجتمع (مبادرة الاعتماد الجماعي). وكانت التكلفة المقدرة للمساحة من ٤٠٠-١٠٠٠ م^{٢} هي ٠٠٠ ٤٥٠ روبية، على ألا تتجاوز فترة استكمال عملية الاعتماد ستة أشهر بحد أقصى. وجرى أيضا توفير الائتمان الزراعي والتكنولوجيا الملائمة عن طريق: ائتمان مشاريع الأسرة، وتسهيل الإنتاج الزراعي (الزيستان)، الذي اتسم بالفعل بمراعاة المنظور الجنساني، على سبيل المثال، من خلال توفير دراجات نارية للمدربين الزراعيين الذين يستخدمون جرارات، وتوفير معدات الري للمرأة، وتوفير دراجات نارية صغيرة للمدربات الزراعيات الإناث. واستحدثت وزارة الزراعة للمرأة أيضا معدات لصنع المكرونة.

١٧٩- وقدم برنامج تنمية المناطق الفرعية مساعدات نقدية مباشرة للأشخاص بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ مليون روبية وبليون روبية لكل منطقة فرعية، تبعا لحجم السكان، مع التركيز على

المجتمعات الريفية الأشد فقرا. وشارك السكان في عملية تشاركية للتخطيط وصنع القرار المتعلق بكيفية استخدام الأموال. وفي المناطق الخارجة من كوارث، مثل آتشيه وجزر نياس ويوغياكارتا وكلاتين في جاوة الوسطى، اشتمل برنامج تنمية المناطق الفرعية على برنامج لإعادة التأهيل. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، كان قد امتد إلى ٣٤ ١٠٣ من أفقر القرى، أو حوالي ٥٤ في المائة من مجموع القرى في إندونيسيا خارج المناطق المنكوبة. وأدى ذلك إلى الاستثمار في أكثر من ١٩١ ٩١٩ نشاطا لبناء المرافق الأساسية والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية التي اقترحها السكان مباشرة، وتم تصميمها وبناؤها وصيانتها بواسطة الشعب ذاته ومن أجل الشعب. وكانت أبرز الفوائد التي لاحظها السكان هي التغيير في طريقة تفكيرهم، ومشاركتهم في بناء قراهم، وزيادة قدرة الأشخاص في العديد من المجالات. ومن الفوائد الأخرى استحداث أنشطة اقتصادية جديدة وفتح سبل الحصول على قدرات إنتاجية لم يكن من الممكن جلبها إلى الأسواق المحلية من قبل.

١٨٠- وأظهر تنفيذ برنامج تنمية المناطق الفرعية في العديد من المواقع عوائد داخلية تتراوح بين ٣٩ في المائة و ٦٨ في المائة، ووفورات كبيرة في تكلفة التنمية، وذلك لأن المرافق التي تم إنشاؤها باستخدام هذا النهج كانت أدنى تكلفة بنسبة ٥٦ في المائة في المتوسط من تكلفة قيام أطراف أخرى بنفس العمل. وبالإضافة إلى ذلك، وفر نشاط البرنامج فرص عمل جديدة تصل إلى ٦٢,٥ مليون يوم عمل تجمعت من العمل القصير الأجل، اشترك فيها أكثر من ٥,٥ ملايين عامل من المجتمعات المحلية. وتمكن تنفيذ البرنامج بطريق غير مباشر من تحسين أداء الحكومات المحلية والقروية. كما اشتمل على عملية لتعلم الديمقراطية، استدعت المشاركة النشطة من جانب السكان، بمن فيهم النساء، في التخطيط وصنع القرار المتعلق بتخصيص الأموال. وكانت المرأة قد أدت دورا نشطا في المداولات الخاصة بمشاورات التخطيط الإنمائي. وكانت نسبة ٦٠ في المائة من المشاركين في المداولات الخاصة بمشاورات التخطيط لبرنامج تنمية المناطق الفرعية تنتمي لأشد فئات المجتمع فقرا. كما كانت نسبة ٧٠ في المائة من العاملين في تطوير المرافق من خلال هذا البرنامج من أشد الناس فقرا. وتراوحت مشاركة المرأة في مختلف الاجتماعات بين ٣١ في المائة و ٤٦ في المائة. وتمكن المشاركون من اجتذاب تبرعات عامة تصل نسبتها إلى ١٧ في المائة من الأموال المخصصة. وتم تعزيز مساءلة الحكومة ودور الجمهور في الإشراف على تنفيذ البرنامج بمشاركة المنظمات غير الحكومية والصحفيين في جميع المحافظات التي شهدت تشغيله، بحيث كان معدل اختلاس أموال البرنامج صغيرا للغاية.

١٨١- وقد نجح العديد من حكومات الأقاليم في تطبيق سياسات تحافظ على مصالح الشعب وتراعي المنظور الجنساني. فقدمت مقاطعة بوربالينغا الفرعية مليوني روبية بمثابة حافز

لكل الأسر المعيشية الفقيرة وتمكنت من تعبئة الأحياء للمساعدة في تحديد المنازل. وطبق فيها برنامج الأغذية كثيف العمالة، الذي يجمع بين القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، والزراعة. وبدأ ذلك بوجود فائض من الأرز الذي تم جمعه مما ترتب عليه انخفاض الأسعار. فاشترت الحكومة الأرز بالأسعار المحددة. وخصص الأرز المصنّع والمتروع القشرة لانتفاع موظفي الخدمة المدنية المحلية. واستخدم ما تبقى لدفع تكاليف أنشطة برنامج الأغذية الكثيف العمالة. ومكّن هذا النشاط أيضا من بناء الهياكل الأساسية المادية والمرافق في القرية، وسُدّد ثمنها من الأرز. وأدارت بوربالينغا كذلك برنامج التأمين بغرض الحفاظ على صحة المجتمع، وهو برنامج للتأمين يقوم على الدعم متعدد القطاعات. وأصبحت سوراكارتا الآن المقر الأكثر ملاءمة للباعة المتجولين لأنها حدت من عدد من مراكز التسوق والأسواق المصغرة. وأتيحت القروض الميسرة للمشاريع القائمة على المترل، مثل مصانع الكعك والمكرونة، وتربية سمك السلور وغيرها، بمعدلات فائدة منخفضة جدا. ومنذ عام ٢٠٠٥، اعتمدت دائرة منطقة جيمبر التعاونية مفهوم مصرف غرامين لمساعدة الفقراء. ومن خلال مصرف الأسر الفقيرة (مصرف غاكين) قضت الحكومة على المرابين وقامت بتشغيله دون إجراءات معقدة واستمرت في اقتضاء فائدة صغيرة جدا. وحصل المصرف/التعاونيات على رأس المال من الائتمان المتجدد بنظام التسديد الجماعي. وكانت القروض المتعثرة صغيرة جدا لا تتجاوز شخصا أو شخصين لكل مصرف قد يبلغ عدد أعضائه ١٢٠-٢٠٠ عضو، وحتى في المصارف التي لم تكن الرقابة بها جيدة للغاية. وتجاوزت مقاطعة موسي بانيوسين الفرعية الشرط الدستوري بتخصيصها ما يزيد على ٢٠ في المائة من ميزانيتها للتعليم. وابتداء من عام ٢٠٠٢، طبق التعليم المجاني على مراحل، بدءا بالتعليم الابتدائي والمتوسط في المدارس العامة، واتسع نطاقه إلى المستوى المعادل في المدارس الإسلامية، ثم إلى المدارس الخاصة. ومنذ عام ٢٠٠٢، أصبحت أكاديمية التمريض ومعهد سيكايو للفنون التطبيقية بالمجان كذلك. وبعد خمس سنوات من سَن التعليم المجاني، انخفض معدل الأمية إلى الصفر، وتجاوز إجمالي المشاركة في التعليم أيضا الهدف الوطني. واعتمدت مقاطعة بانتول برنامجا لتحسين التغذية في المدارس حيث يتلقى كل تلميذ ثلاثة فراخ صغيرة ليصطحبها إلى المترل ويتولى تربيتها. واشتملت الميزانية أيضا على بند لتحسين نوعية المدرسين بالحاصلين على شهادة جامعية أو تعليم أعلى درجة بعد التخرج. وقدمت حكومة مقاطعة بابوا منحا دراسية لموظفيها للنهوض بنوعية مواردها البشرية.

١٨٢- وفيما يتعلق بالإدارة البيئية، أصبحت باو باو في بوتون، جنوب شرقي سولاويسي، الآن نظيفة وبها وعي بيئي وتوفر سبل العيش لشعبها، بعد أن كانت قذرة. وتم تنظيف نهر باو باو الرئيسي بعد أن كان قذرا، وأنشئ طريق واسع لسير المشاة، الأمر الذي غير من

سلوك الأشخاص. ونظرا لتنظيف النهر فقد صار البحر الآن نظيفا كذلك. ورفضت باليكبابان، كاليمانتان الشرقية، استخراج الفحم من المناجم أعلى النهر لآثاره السلبية على النهر، الذي يمثل مصدر رزق لنحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من سكان باليكبابان. وتم الآن تحويل حوض نهر وين إلى منطقة لإعادة التأهيل. وأظهرت بانتول أيضا العناية بالبيئة من خلال توفير ائتمان المشاريع لعمال مناجم الرمال في النهر لكي يلتمسوا مصدرا جديدا للرزق. وقامت هذه المقاطعة الفرعية كذلك بمعالجة القمامة وتحويلها إلى سماد وبيعها للمزارعين بأسعار مدعومة. وطبق في مقاطعة جنوب وسط تيمور الفرعية القانون المحلي ٢٠٠١/١٧ بشأن تمكين التقاليد والمؤسسات التقليدية وحفظها وتطويرها وحمايتها. وساد فيها الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، والقانون العرفي، وحقوق الأشخاص في التحكم في الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وملكيتها، والاحترام لهذه الحقوق. ولا بد من الإشارة إلى الجهود الصارمة التي تبذلها الحكومة للحفاظ على البيئة. وقد حصل شيوخ غابات ريمبو توجوه داناو، في رياو، على جائزة كالباتارو في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولكنهم في تموز/يوليه، قاموا بتشييد طريق يمر وسط الغابة المحمية، الأمر الذي سبب القلق للكثيرين لتعرض الغابة للخطر. ومن ثم أجبِروا على ردّ هذه الجائزة.

١٨٣- كان للمبادرة العامة على أدنى الأصعدة، أي صعيد المنطقة الفرعية والقرية، دور فعال تماما في النهوض بالقرية وبالمرأة. ومن خلال برنامج التنمية للمناطق الفرعية، تمكنت جماعات المجتمع المحلي في مناطق كثيرة بجهودها الذاتية من توفير المياه النظيفة ببناء الآبار ومد الأنابيب والطرق والجسور وما إلى ذلك في عدة مقاطعات ومقاطعات فرعية في أنحاء إندونيسيا. وشاركت المرأة بدنيا في تشييد روضة أطفال في مقاطعة بانغاي الفرعية، وطريق في نياس، ومرحاض عام في قرية هاكيم، آتشيه. وباستخدام أموال المجتمع المحلي من خلال برنامج التنمية للمناطق الفرعية، تم بناء مولد كهرمائي صغير في كامبا وماروس وسولاويسي الجنوبية.

١٨٤- وزاد دور النساء، بما في ذلك شجاعتهن في التعبير عن حقوقهن ومصالحهن. وأنشأت النساء في القرى في جميع أنحاء المقاطعات والجزر جماعات للإقراض والادخار، ولزراعة الفول السوداني التي بدأتها المرأة. وكان من الأمور المطمئنة أن النساء، على المستوى الشعبي وعلى المستوى المحلي، يتمتعن بالوعي القوي بأدوارهن ومسؤولياتهن في بناء مناطقهن. وفي قطاع الصحة، أخذت المرأة بزمام المبادرة إلى الاستفادة ببرنامج التنمية للمناطق الفرعية لإجراء فحوص عنق الرحم. وفي لومبوك الغربية، ونوسا تينغارا الغربية، استخدم هذا البرنامج لتوفير المكملات الغذائية للأطفال والرضع.

التحديات والمبادرات الأخرى

١٨٥- كان لا يزال هناك الكثير من الواجبات التي ينبغي القيام بها من أجل النهوض بالمرأة الريفية. و لم تتوافر بعد بيانات عن المرأة الفقيرة أو التي تعاني من ضيق ذات اليد محددة من حيث نوع الجنس ومفصلة من حيث الجغرافيا، والريف والحضر، ومصدر الدخل، وفئات أخرى. وكانت المسألة الأساسية تتمثل في ضمان تحديد الإحصاءات المتعلقة بالجنسين التي من شأنها أن توضح مصادر الدخل، والخصائص الجغرافية والموارد البيئية، وتسجيل تلك الإحصاءات وجمعها بمزيد من التفصيل وتحديثها باستمرار. وكان من التحديات الأخرى أيضا التوثيق النوعي للحالات بغية تحديد معالم المشاكل والتوصل إلى حلول لها.

١٨٦- وكان القطاع المصرفي قد بدأ في إيلاء اهتمام خاص للمرأة بوصفها من الجهات الفاعلة الاقتصادية. وأخذت عدة مصارف خاصة تدرس العمل بالاشتراك مع مجموعات المشاريع المتناهية الصغر من النساء. وبدا أن البنك المركزي في سبيله إلى الانفتاح على دور المرأة في الاقتصاد، واتخاذ تدابير لتوفير التسهيلات المصرفية لأصحاب المشاريع الصغيرة الحجم. وكانت النساء حاضرات دائما في المراسم الرمزية التي تعقد لدى توفير الائتمانات للمشاريع الصغيرة، بوصفهن مستفيدات من الائتمان. وكانت الشركات من خلال تطبيقها من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات قد بدأت تتضافر في تقديم المساعدة للمجموعات النسائية. ومن أمثلة ذلك: قدمت إحدى شركات التأمين التدريب والتمويل لعضوات الجمعية التعاونية النسائية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة التابعة من رابطة الباعة المتجولين في إندونيسيا.

١٨٧- وكانت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل قد أنشأت منتدى معنيا بالمرأة في مجال المشاريع المتناهية الصغر أوصى باتباع سياسات لتشجيع هذه المشاريع، والعمل جنبا إلى جنب مع محال الرهونات لإتاحة إمكانية الحصول على رأس المال للنساء المشتركات في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة، وتشجيع خدمات التمويل البالغ الصغر استنادا إلى نموذج مصرف غرامين التي تنفذه المنظمات غير الحكومية. ومن خلال المجلس الإندونيسي للتمويل البالغ الصغر، تسنى فهم المبادئ الأربعة لخدمات التمويل البالغ الصغر، وهي: الوصول إلى أشد الناس فقرا، والوصول إلى المرأة وتمكينها، وتطوير المؤسسات المالية المستدامة، وإحداث تأثيرات قابلة للقياس. وقد قدمت المنظمات غير الحكومية مثل منظمة مؤسسة بناء الاعتماد على الذات المساعدة من أجل حصول الفقراء على التمويل البالغ الصغر. واعتمد مزيد من المؤسسات والشركات الآن نموذج مصرف غرامين، بما في ذلك مؤسسة غانيشا، ومؤسسة

شركاء الأعمال (ميترا أوساها)، ومؤسسة رفاق الواجب (دارما بارا ساهابات)، وغيرها كثير.

المادة ١٥

المساواة أمام القانون

الحالة الواقعية

١٨٨- ينص القانون الوطني على أن النساء والرجال متساوون أمام القانون. فالمرأة هي كيان قانوني مستقل، ومن ثم فهي كيان ضريبي مستقل أيضا. والمرأة يحق لها أن تكون شاهدة، وأن ترفع الدعاوى، وأن توقع العقود وتتسلم الميراث وأجزاء من الأصول المشتركة، وأن تعمل أو تسعي لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وهلم جرا. وعلى الرغم من هذا، قد تختلف الآثار التي تحدثها القوانين الوطنية ''المحايدة جنسانيا'' على كل من النساء والرجال، وخصوصا في المسائل ذات الحساسية للقوالب الجنسانية النمطية الجامدة. علاوة على ذلك، كانت التفسيرات التمييزية للقوانين الدينية أو التقليدية لا تزال تطبق في نطاق بعض الثقافات والجماعات الفرعية، كما في مسائل الميراث، والموقف من العلاقة الزوجية، وما إلى ذلك. وبالنظر للتحديات الكثيرة التي تؤدي إلى صعوبة القيام بالتدخلات وتحقيق الإنجازات، سيجري الجمع بين المناقشات المتعلقة بالتدخلات والعقبات والإنجازات والمبادرات في نفس الفرع من هذا الفصل. وستتداخل المناقشات بشأن تنفيذ هذه المادة في بعض أجزائها مع المناقشات حول المواد الأخرى ذات الصلة.

التدخلات والإنجازات والتحديات

١٨٩- بادرت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل إلى إبرام عدة اتفاقات مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية لمساعدة المرأة في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة في الحصول على قروض/ائتمانات بدون ضمانات لأعمالهن التجارية، منها على سبيل المثال مذكرة تفاهم مع وكالة بون. واستفادت من هذا الاتفاق ١٣ مقاطعة وآلاف من النساء. وعلى غرار ذلك، جرت تنمية إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للنساء، وإنشاء تعاونيات نسائية في كل أنحاء إندونيسيا (كان عدد التعاونيات المسجلة ٢,٤٧٦ حتى الآن). وكانت لحصول المرأة على رأس المال آثار إيجابية كثيرة. فأصبح بإمكان المرأة الآن تنمية أعمالها التجارية على نحو أفضل، وازدادت ثقتها بنفسها، وتحسن تعليمها من خلال أشكال التدريب والدورات المختلفة. وقام العديد من المصارف الخاصة الآن بتيسير سبل حصول المرأة على رأس

المال/الائتمان. وكانت مؤسسات الرهونات، بالمقارنة مع البنوك، أيسر على المرأة في الوصول إليها لمرونة متطلباتها وتعاملها الودي معها.

١٩٠- وأتاح القانون ٢٠٠٣/١٨ المتعلق بالمحامين الإندونيسيين فرصة الحصول على المساعدة القانونية من المحامين بدون مقابل للمرأة ذات الإمكانيات الاقتصادية المحدودة والتي لديها بعض المشاكل القانونية. وعززت هذا القانون اللائحة الحكومية ٢٠٠٨/٨٣ المتعلقة بشروط وإجراءات المساعدة القانونية بدون مقابل. ووجدت مؤسسات أخرى لتقديم المساعدة القانونية مع التركيز على توفير هذه المساعدة للمرأة (مثل مؤسسة المعونة القانونية لرابطة النساء الإندونيسيات من أجل العدالة LBH APIK، الموجودة في عدة مقاطعات)، رغم أنها كانت تواجه في عملياتها أيضا العديد من العوائق التي تعترض عملها بفعالية.

المادة ١٦

الزواج والأسرة

الحالة الواقعية

١٩١- نظرا لمساحة إندونيسيا الشاسعة وكثافتها السكانية، ووجود عدد كبير من الأعراق والثقافات فيها، تعددت بها الاختلافات في أنماط الزواج والعلاقات بين الأشخاص من الجنسين. وكانت بعض العلاقات بين الجنسين تقوم على قدم المساواة والاحترام المتبادل. غير أنه كان هناك أيضا من لا يزالون يحصرون النساء في الأدوار المترلية التي تحد من حقوقهن. بل وكانت هناك فئات تروج لعلاقات تزيد التفاوت والتمييز بين الجنسين، مثل الجماعات المؤيدة لتعدد الزوجات. وكانت لبعض هذه الجماعات قيادات نسائية ولم تكن مقصورة فقط على المناطق ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية المحدودة أو الدنيا أو على المناطق الريفية. وكان يبدو أن القوة المحركة لهذه الفئة مشغولة بمصالحها الذاتية، التي تحيطها بإطار ''أيديولوجي'' معين، وتسعى إلى جذب مزيد من الأعضاء إليها. وينتمي الكثيرون منهم إلى الطبقة الوسطى المتعلمة، ويستخدمون 'حقوق المرأة'و 'التعاليم الدينية' (الزواج باعتباره واجبا دينيا) لتبرير الدعوة إلى فكر الجماعة المعنية.

١٩٢- وسيتطرق هذا الفرع أيضا إلى مناقشة العنف المرتكب ضد المرأة، ولا سيما العنف العائلي، والوقاية منه والتعامل معه. وبصفة عامة، كان العنف ضد المرأة كما سجلته المنظمات الخدمية المختلفة ووثقته اللجنة الوطنية للمرأة يتزايد عاما بعد عام. وعلى سبيل المقارنة، كان عدد الحالات التي تم تحديدها ٣ ١٦٩ حالة في عام ٢٠٠١، و ٥ ١٦٣ حالة في عام ٢٠٠٢، و ٧ ٧٨٧ حالة في عام ٢٠٠٣، و ١٤ ٠٢٠ حالة في عام ٢٠٠٤،

و ٣٩١ ٢٠ حالة في عام ٢٠٠٥، و ٥١٢ ٢٢ حالة في عام ٢٠٠٦، و ٥٢٢ ٢٥ حالة في ٢٠٠٧. وحددت دراسة لأحد مراكز الإحصاء والوزارة في عام ٢٠٠٦، رغم بعض أوجه القصور في المنهجية (استبيانات مباشرة لعموم السكان من المحتمل أن تكون الردود عليها معيارية دون الكشف عن الحقائق الفعلية)، عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف بـ ٢,٢٧ مليون امرأة. وكانت أعلى فئة للعنف هي الإيذاء النفسي ونسبته ٦٥,٣ في المائة، يليه الإيذاء البدني ونسبته ٢٣,٣ في المائة.

١٩٣- وكانت الأعداد المتزايدة التي يبلغ عنها على ما يبدو دليلا على أن المجتمع، ولا سيما النساء، يزداد وعيا بالعنف المرتكب ضد المرأة وظاهرة العنف العائلي، ولديه الاستعداد للكشف والإبلاغ عنه. ومع أن هذا كان فيما سبق من المحرمات ومدعاة للحرج في حالة كشفه، يُنظر الآن إلى مسألة العنف ضد المرأة باعتبارها قضية مشتركة. وكان صدور القانون ٢٠٠٤/٢٣ بشأن القضاء على العنف العائلي من العلامات الفارقة الهامة بالنسبة للوعي العام. ورغم ذلك، لم يطبق بشكل جيد نهج شامل ومتكامل في التعامل مع حالات العنف ضد المرأة والعنف العائلي. وأشارت الشواهد إلى أن الكثيرات من النساء اللواتي كن تأملن في الحصول على العدالة باستخدام قانون العنف العائلي أصبن بخيبة أمل لأن العملية القانونية طويلة ومعقدة ولا تعطي إحساسا بالعدل. وظل من الضروري الاستمرار في العمل الشاق للتمكن من توفير خدمات اجتماعية وقانونية مرضية.

١٩٤- واللجنة الوطنية للمرأة هي مؤسسة تابعة للدولة ما زالت تدعو للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس في جميع أرجاء الدولة. وعكفت اللجنة من أواخر عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٨، على وضع آلية للتوثيق يجرى تحسينها باستمرار ويسهل على الجمهور الوصول إلى بياناتها. وجمعت اللجنة، بالعمل جنبا إلى جنب مع غيرها من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وثائق مفصلة تشمل عدد الحالات وتوزيعها، وملاحظات الدعاة، فضلا عما تحقق من التقدم والتراجع في المعالجة. وقدم التقرير السنوي الصادر عن اللجنة الوطنية للمرأة وصفا واضحا للحالات بدءا من المستوى الشخصي/الأسري إلى الحالات التي تتدخل فيها الدولة، بما في ذلك الحالات التي عجزت الدولة فيها عن حماية النساء، على سبيل المثال، بوضعها قوانين محلية تميز ضد المرأة.

١٩٥- وبالرغم من الطابع التقدمي لقانون مكافحة العنف العائلي، فلم تكن غيره من القوانين واللوائح داعمة دائما، ولا يزال إنفاذ القانون يتم بالعقلية القديمة النمطية والمتحيزة بين الجنسين في حل القضايا القانونية المتعلقة بالأسرة والعنف العائلي. ومن المسائل التي تثير قلقا مستمرا لدى المناصرين لحقوق المرأة قانون الزواج ١٩٧٤/١ الذي لم يكن يضع المرأة

والرجل على قدم المساواة فيما يتعلق بسن الزواج والعلاقات بين الزوج والزوجة، وإمكانية تعدد الزوجات للرجال. وعلى الرغم من هذا، طرأ بعض التقدم على الممارسات الثقافية، وخاصة بين جيل الشباب الذي يمارس أدوارا مشتركة بمزيد من الإنصاف داخل وخارج المترل. وبالنظر إلى كثرة التحديات التي تعقد القيام بالتدخلات وتحقيق الانجازات، سيجري الجمع بين المناقشات المتعلقة بالتدخلات والإنجازات والمشاكل والمبادرات المقبلة في إطار نفس الفرع من هذا الفصل.

التدخلات والإنجازات والتحديات

١٩٦- كان هناك العديد من السياسات على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى صعيد القرية لمتابعة القانون ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف العائلي. ولا تدخل في ذلك السياسات الكثيرة القطاعية والمشتركة بين القطاعات التي جرى وضعها وتنفيذها. ومن الأمثلة على ذلك، اللائحة الحكومية ٢٠٠٦/٤ بشأن التنفيذ والتعاون من أجل تعافي ضحايا العنف العائلي، التي كانت بمثابة مبادئ توجيهية للتنفيذ، وإنشاء شبكة تنسيق للقضاء على العنف العائلي بإصدار لائحة وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل ٢٠٠٧/١ التي ترمي إلى إيجاد التعاون بين غرف الخدمات الخاصة (ويطلق عليها الآن وحدة خدمات المرأة والطفل) في مراكز الشرطة وبين الوحدات المتكاملة الخاصة بالأزمات في المستشفيات. واستنادا إلى هذه اللوائح والسياسات المختلفة، كانت الدولة أكثر استعدادا لتوفير هيئات الخدمات والإدارة المختلفة، فضلا عن إتاحتها فرصة واسعة للمجتمع المدني لكي يؤدي دورا نشيطا في منع العنف والتخفيف منه.

١٩٧- وبالرغم من الجهود التي بذلها واضعو السياسات في العديد من الوزارات والمؤسسات، لم يتحقق بعد تفاهم ومنظور مشتركان إزاء التمييز ضد المرأة ومفهوم المساواة/العدالة الحقيقية. وفي هذه الحالة كان التقدم بطيئا، لصعوبة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، على سبيل المثال، في إطار الجهود الرامية إلى تنقيح القانون ١٩٧٤/١ فيما يتصل بالزواج وإدخال تنقيحات على مصنف الشريعة الإسلامية (على النحو الموضح في الفصل المتعلق بالمادة ٥). وكانت عملية تنقيح قانون الزواج على وجه التحديد مستمرة منذ سنوات، وأطلقتها في البداية وزارة الشؤون الدينية. وأدت الصعوبات التي صودفت إلى نقل المسؤوليات إلى وزارة الدولة لتمكين المرأة. ولكن الأمور على ما يبدو لم تمض كما يرام. ومن ثم أعيدت إلى وزارة الشؤون الدينية. ونظرا لعدم إحراز تقدم، أنيطت المسؤولية بوزير التنسيق من أجل رفاهية الشعب. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم ملموس، وهكذا أعيد التنسيق إلى وزارة الدولة لتمكين المرأة. وفي الوقت ذاته، كان المشروع المنقح للمصنف التقدمي

للشريعة الإسلامية قد تم في الواقع إعداده من قِبل وزارة الشؤون الدينية، بقيادة إحدى الشخصيات النسائية المسلمة البارزة. ولكن نظرا للصعوبات التي واجهتها هذه المبادرة من الجمهور، جرى تعليقها في تلك الأثناء.

١٩٨- وتعكف وزارة الشؤون الدينية حاليا على إعداد مواد مشروع المحك الجوهري بشأن قانون الزواج لمعالجة المشاكل التي صودفت في تنقيح قانون الزواج. ويرمي هذا المشروع إلى حل المشاكل التي كثيرا ما تحدث في هذا المجال، مثل صغر سن الزواج، وتعدد الزوجات، والزيجات غير المسجلة التي لم توفر الحماية للمرأة، وهكذا. وتتوقع وزارة الشؤون الدينية أن تصبح جماعات الدراسات الإسلامية أهدافا استراتيجية لتمكين المرأة، باعتبار أن معظم أعضاء هذه الجماعات هم من النساء. ويمكن أن تكون هذه الجماعات أيضا مؤهلة للحصول على نسبة ٢٠ في المائة من تمويل التعليم (لأنها مسجلة في نظام التعليم الوطني). وتحسبا للصعوبات المحتملة في تغيير قانون الزواج وضعت أنظمة أساسية لضمان اتخاذ الإجراءات ضد الممارسات التمييزية والتي تضر بالمرأة، ولتوفير الحماية للمرأة. ويمكن أن يُنص على عقوبات لموظفي الدولة وغيرهم من المشاركين في أعمال تلحق الضرر بالمرأة، وعلى سبيل المثال، مسؤولو الدولة الذين يسمحون بزواج النساء القُصر، والأسر التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن حماية أطفالها.

١٩٩- وتتعلق إحدى القضايا التي استحوذت على اهتمام الرأي العام بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٨ بأحد العلماء وهو رجل أعمال تزوج من فتاة عمرها ١٢ عاما. وأثارت هذه القضية اشمئزازا شديدا لدى العامة، مما يشير إلى وعيهم بشأن هذه المسألة. ومن ناحية أخرى، دافع الكثيرون بحماسة عن هذا العالم، مما يدل على عدم فهم للقضية، وتحيز شديد ضد المرأة، وهيمنة النظام الأبوي. وما هو أكثر مدعاة للقلق هو دعم الدوائر الدينية له. وانتهى الأمر إلى تبرئة الرجل المعني من جميع التهم. ومع ذلك، فقد اتخذت الحكومة موقفا واضحا بعدم التسامح مع الزواج دون السن القانونية ومقاضاة الرجل المذكور، رغم تبرئته من جانب المحكمة. وإجراءات الاستئناف جارية الآن. وتضطلع وزارة الشؤون الدينية الآن ببرنامج لزيادة مستوى الوعي بشأن الجزاءات التي توقّع على القساوسة الذين يوافقون على زواج شخصين دون سن ١٨ عاما. واتخذت المؤسسات الدينية المختلفة تدابير للحد من مشاكل الزواج إلى أقصى مدى، على سبيل المثال، من خلال عقد الدورات التدريبية وتقديم الكنائس للمشورة قبل الزواج. واتخذت غيرها من الوزارات والمؤسسات، مثل وزارة الصحة، والمجلس الوطني للتنسيق بشأن تنظيم الأسرة، ووزارة التعليم الوطني، موقفا يتمثل في تعزيز الوعي برفع سن الزواج للمرأة عن طريق التثقيف في مجال الصحة الإنجابية، والحق في التعليم، وما إلى ذلك. وأسهمت هذه التدابير في تحسين الحالة. وفي بعض الأماكن، كان سن الزواج

بالنسبة للمرأة في الواقع صغيرا جدا. ومع ذلك، استمر سن الزواج للمرأة في الارتفاع على المستوى الوطني. ففي عام ١٩٩٣، تزوجت نسبة ٢٨,٦٢ في المائة من النساء قبل بلوغهن ١٦ سنة من العمر. أما في عام ٢٠٠٠، فانخفض العدد إلى ١٣,٦٨ في المائة، وفي عام ٢٠٠٧، واصل انخفاضه إلى ١١,٢٣في المائة. ومن المهم الإشارة إلى أن الزواج المبكر كان أكثر انتشارا بكثير في المناطق الريفية.

٢٠٠- وفي عام ٢٠٠٧، جرت مناقشة مشجعة لدعم القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة. وأيدت المحكمة الدستورية قضية المحك الجوهري للقانون ١٩٧٤/١ المتعلق بالزواج، في الدعوى التي رفعها المدعي لإزالة القيود على تعدد الزوجات. وكانت القيود على تعدد الزوجات، التي يقصد منها منع إساءة المعاملة والعنف والتمييز ضد المرأة، لا تزال تشكل جزءا لا يتجزأ من قانون الزواج. وجاء قرار المحكمة الدستورية في القضية رقم -12/PUU V/2007 مراعيا للاعتبارات الجنسانية. وشملت نقاط النظر في هذا القرار الحكم الوارد في قانون الزواج الذي ينص على أن الزواج من حيث المبدأ يكون بزوجة واحدة، ولا يُسمح بتعدد الزوجات إلا لأسباب وبشروط وإجراءات معينة لا تتعارض مع التعاليم الإسلامية، وأن الأحكام بشأن تقييد تعدد الزوجات لا تتعارض مع الحق في تكوين أسرة، والحرية الدينية والحق في ممارسة التعاليم الدينية، والتحرر من المعاملة التمييزية على النحو المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة ٢٨ باء، و الفقرة (١) من المادة ٢٨ هاء، والفقرتين (١) و (٢) من المادة ٢٨طاء، و الفقرتين (١) و (٢) من المادة ٢٩، من دستور عام ١٩٤٥. واستنادا إلى هذه الاعتبارات، ذكرت المحكمة الدستورية أن مبدأ الزواج في إندونيسيا هو الارتباط بزوجة واحدة، وأن القيود على تعدد الزوجات في حد ذاتها دستورية.

٢٠١- وبالاستفادة من الزخم السياسي للانتعاش بعد كارثة التسونامي ومذكرة التفاهم المبرمة بين الحكومة الإندونيسية وحركة آتشيه الحرة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، ناضلت الجماعات النسائية من أجل صدور سياسات تراعي المنظور الجنساني. وبالعمل عن كثب مع وكالة إصلاح آتشيه ونياس وإعادة إعمارهما، عبأت الجماعات النسائية نفسها لتعزيز حقوق المرأة في امتلاك الأراضي وللتخفيف من الكوارث الطبيعية في المستقبل. ونتيجة لذلك، تم إقرار سياسة بشأن الملكية المشتركة للأرض لتمكين المرأة من التسجيل الفردي أو الجماعي كمالكة للأراضي، وذلك في إطار سياسة الحكومة بشأن الإصلاح الزراعي في فترة ما بعد التسونامي.

٢٠٢- وتمثل أهم ما أحرز من تقدم في تعزيز منظور حقوق المرأة على جميع مستويات وضع السياسات بدءا من الحكومة المركزية ونزولا إلى حكومات الأقاليم، لمعالجة المشاكل العالقة

التي قد تنطوي على آثار ضارة بالنسبة للمرأة. ومن بين القضايا الملحة التي طرحت القوانين المحلية التي تنطوي على التحيز الجنساني، ومشروع تنقيح القوانين المختلفة لوجوب ضمان مراعاتها المنظور الجنساني (مثل قانون الزواج، والقانون الجنائي)، فضلا عن تطبيق بعض قوانين أكثر تحديدا (مثل مصنف الشريعة الإسلامية، والقانون التقليدي) تحترم الثقافات والحكمة المحلية، دون أن تنطوي على تمييز ضد المرأة. ومن بين المسائل الأخرى شهادات الميلاد وختان الإناث اللتان ورد تناولهما في إطار المواد السابقة من الاتفاقية.

٢٠٣- وفي السنوات العشر الماضية، شهدت الجهود الرامية إلى التصدي للعنف القائم على نوع الجنس تقدما كبيرا. وبدأ ذلك بتحقق احتمال ارتكاب العنف الجنسي ضد الطائفة العرقية الصينية خلال أعمال الشغب في أيار/مايو ١٩٩٨. ومن ثم صاغت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة قانونا يرمي تحديدا لمعالجة مسألة العنف القائم على نوع الجنس، وصدر بوصفه القانون ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف العائلي. وجاء هذا القانون بنموذج جديد نقل العنف العائلي إلى المجال العام، وجعل منه مسألة تهم الدولة. وشجع القانون النساء على الإبلاغ عن تجاربهن والمطالبة بحقوقهن كبشر، وعزز في الوقت ذاته التزام الدولة والمجتمع المدني بمواصلة تحسين الخدمات ومعالجة الضحايا. وانطوت السياسات الموضوعة على المستويين الوطني والإقليمي ومستوى القرية لمتابعة القانون ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف العائلي أيضا على آثار بالنسبة للمؤسسات ذات الصلة وإعداد برامج جديدة، أكثر تحديدا، ومنها ما يلي:

'١' في عام ٢٠٠٤: أبرمت مذكرة التفاهم رقم ٤٦٢١/٤٦٣ بين مكتب الصحة في يوغياكارتا ومستشفى بانتي رابيه بشأن توفير الخدمات المتكاملة للنساء والأطفال من ضحايا العنف في المستشفى؛ ومذكرة تفاهم بين مستشفى الشرطة الإقليمي في جاوة الوسطى ومؤسسة حماية الطفل، والفريق العامل لتقديم المساعدة القانونية، وائتلاف المرأة في سيمارانغ، ومركز دراسات المرأة في جامعة ديبونيغورو بشأن مركز الخدمة المتكاملة لضحايا العنف من النساء والأطفال.

'٢' في عام ٢٠٠٥: صدر القانون المحلي رقم ٩ لجاوة الشرقية بشأن توفير الحماية للنساء والأطفال من ضحايا العنف؛ والقانون المحلي رقم ٣ لقرية جاكرتا، بنغكولو الشمالية، بخصوص ضحايا العنف من النساء.

'٣' في عام ٢٠٠٦: صدرت اللائحة الحكومية رقم ٤ بشأن التعاون في تعافي ضحايا العنف المترلي؛ كما صدر قانون لامبونج المحلي رقم ٦ بشأن

الخدمات المتكاملة لضحايا العنف من النساء والأطفال؛ والمرسوم رقم ١٦ لرئيس بلدية يوغياكارتا بشأن الخدمات المتكاملة لضحايا العنف القائم على نوع الجنس؛ المرسوم رقم ٥٠٤ لحاكم بوني بشأن الاتفاق المشترك بين مقاطعة بوني الفرعية، وشرطة بوني المحلية، ومكتب المدعي العام لبوني، ومحكمة بوني الجزئية، وهيئة تمكين الإناث بشأن الخدمات المتكاملة للنساء والأطفال من ضحايا العنف؛ والمرسوم رقم ٢٥٥ لرئيس بلدية بنغكولو بشأن تشكيل الفريق المعني برصد العنف ضد المرأة والطفل في مدينة بنغكولو والتخفيف من حدته والتعامل معه. وأنشئ فريق بطاقات الهوية؛ وصدرت لائحة قرية جاياكرتا، مقاطعة بنغكولو الشمالية، رقم ٣ بشأن التعامل مع ضحايا العنف من النساء؛ اللائحة رقم ٢ لقرية سوندا كيلابا، بنغكولو الشمالية، بشأن التعامل مع ضحايا العنف من النساء؛ القانون المحلي رقم ١٨ لسيدوارجو بشأن توفير الحماية للنساء والأطفال من ضحايا العنف؛ والمرسوم رقم ٢٦٨ لمحافظ سولاويسي الشمالية بشأن مركز الخدمة المتكاملة لحماية النساء والأطفال في سولاويسي الشمالية (P2TP2A) ؛ وأبرمت مذكرة التفاهم رقم ٣ بشأن توفير الخدمات المتكاملة للنساء والأطفال من ضحايا العنف المبرمة بين حكام المقاطعات الفرعية والمستشفيات والشرطة والمدعين العامين ومركز أزمات المرأة في مقاطعة سكا الفرعية، ماوميري، فلوريس؛ وصدر القانون المحلي رقم ٥ لجاوة الغربية المتعلق بحماية الطفل، بما في ذلك إسداء المشورة الصحية والنفسية فضلا عن تقديم المساعدة القانونية.

'٤' في عام ٢٠٠٧: صدرت اللائحة رقم ١٠ لرئيس الشرطة فيما يتعلق بتنظيم وحدات الشرطة الخاصة بالمرأة والطفل في مؤسسات الشرطة وآليتها؛ ونشرة وزير الصحة رقم ٦٥٩ بالتنبيه إلى إنشاء مراكز للخدمات المتكاملة في المستشفيات وخدمة الضحايا في مراكز الصحة المحلية؛ واللائحة رقم ١ لوزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل، فيما يتعلق بمنتدى التنسيق للتعاون من أجل الوقاية من العنف العائلي وتعافي ضحاياه.

٢٠٤ - ومن الآثار الإيجابية للسياسات الكثيرة القائمة تمكين المؤسسات التي خدمت وتعاملت مع حالات العنف القائم على نوع الجنس. فبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان قد تم إنشاء ٢٠ مركزا متكاملا لمساعدة الضحايا في المستشفيات العامة بالأقاليم و ٤٣ مركزا في مستشفيات شرطة الأقاليم في كثير من المحافظات في إندونيسيا. وفي الوقت ذاته،

بصدور القوانين الجديدة منذ عام ٢٠٠٧، أصبحت غرفة الخدمات الخاصة وحدة مستقلة، هي وحدة خدمة المرأة والطفل، في مكاتب الشرطة، بعد ثماني سنوات من الدعوة إليها. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، تم إنشاء ٣٠٥ وحدة لخدمة المرأة والطفل في ٣٢ محافظة. ويشمل العاملون في هذه الوحدات ١١٥ من كبار الموظفين و ٩٨٢ من موظفي الشرطة. وعملت هذه الوحدات على توفير الخدمات بالتعاون مع الحكومة المحلية والمنظمات النسائية، وكذلك المستشفيات. وقد تم تدريب موظفي وحدات خدمة المرأة والطفل خصيصا على مراعاة الاعتبارات الجنسانية، وشملت الخدمات المقدمة تقديم المشورة، والمرافقة في أثناء الفحص الطبي، والخط الساخن الخاص للبلاغات، ودارا آمنة.

٢٠٥ - وقد سهلت وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل إنشاء مركز للخدمات المتكاملة لتمكين المرأة والطفل في المقاطعات/المقاطعات الفرعية. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩، تم إنشاء ١٧ مركزا بالمقاطعات و ١٢ من مراكز المقاطعة الفرعية/البلدية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بيانات وزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل). ولا بد من الاعتراف بأن هذه المراكز لم تعمل بعد بكامل طاقتها. والمراكز التي كانت تعمل منها جيدا بالفعل هي الموجودة في جاكرتا، ويوغياكارتا، وسيدوارجو، ووونوسوبو، ومانادو. وفي الوقت نفسه، أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية مراكز للدور الآمنة والصدمات لمساعدة ضحايا العنف على التعافي النفسي والاجتماعي. وأنشئت هذه المؤسسة حتى الآن في ٢٢ مقاطعة. وكانت تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية أيضا، اعتبارا من أوائل عام ٢٠٠٩، تسعة دور للحماية الاجتماعية للطفل. وسجلت مديرية إدارة الخدمات الطبية ومديرية إدارة الصحة العامة التابعتان لوزارة الصحة أن ٧٥ من أصل ٣٤٢ مستشفى (فئة ألف وباء وجيم) قد تلقت التدريب التقني، وأن ١٠٠ عيادة من أصل ١٠٠٠ عيادة مجتمعية تلقت تدريبا على إجراءات التعامل مع حالات العنف ضد الأطفال، وأن ٤٨٠ عيادة مجتمعية تلقت التدريب على الوقاية ومعالجة حالات العنف ضد المرأة (٥٠ في المائة). وكانت جميع هذه المؤسسات التي تعمل معا وتمكنت من مساعدة بعضها البعض.

٢٠٦ - وشكل القانون ٢٠٠٤/٢٣ المتعلق بالقضاء على العنف العائلي انطلاقة في إطار النظام القانوني والتشريع الإندونيسي. ورغم ذلك فالمشاكل الموضوعية ومشاكل التنفيذ ما زالت مستمرة. وما زالت اللوائح التنفيذية ومخصصات الميزانية تقل كثيرا عن المنشود. وفيما يتعلق بإنفاذ القانون والعقوبات القانونية، كانا متساهلين للغاية في حالات الجرائم المتعمدة والتي تتسبب في وفاة الضحايا. وظل يُنظر إلى العنف الجنسي والعنف الجسدي باعتباره اهتماما يوجه في شكوى، بينما اتسم العنف العائلي بخصائصه الخاصة من حيث العلاقة العاطفية بين الضحايا ومرتكبي الجرائم، فكانت الضحية تريد أن يتوقف العنف مع

توقيع عقوبة مختلفة على الجاني. و لم يتم استيعاب القانون لهذه المشكلة وما زال ينصبّ تركيزه على المحاكمة الجنائية وتجريم الضحايا. ومن ناحية، يمكن لهذا القانون أن يؤدي إلى شعور مرتكب الجريمة بالندم ومنع أعمال العنف العائلي. غير أنه، من ناحية أخرى، لم يكن يُنظر إلى معاقبة الزوج باعتبارها حلا مناسبا، ولا سيما من جانب الضحية. وكان هذا عادة سبب تراجع الضحايا في كثير من الأحيان عن بلاغاتهم للشرطة. ومن المهم الإشارة إلى الافتقار لوجود جهود استراتيجية ليس فقط للتدخل، وإنما أيضا لاتخاذ تدابير وقائية من العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف العائلي والعنف في المجال العام، والاتجار وغير ذلك من أشكال العنف. وتجري عدة أحزاب في الوقت الحالي دراسات لوضع توصيات ملموسة واستراتيجية من أجل تحسين قانون مكافحة العنف العائلي بمجموعات مختلفة من اللوائح والبروتوكولات لضمان التنفيذ والشعور بالعدالة.

٢٠٧ - ومن حيث الهيكل القانوني، نشأت عقبة كبيرة من مؤسسة المحاكم الشرعية. فللمحكمة الشرعية سلطة عقد جلسات استماع في المسائل المدنية/الأسرية. ومن المؤسف أن القضاة في المحاكم الشرعية يميلون إلى عدم استخدام قانون مكافحة العنف العائلي في التعامل مع قضايا الطلاق، حتى عندما يذكر العنف كسبب لرفع دعوى الطلاق. وكانت هذه الحالة مثارا للقلق لارتفاع عدد دعاوى العنف المترلي في سجلات المحاكم الشرعية نوعا ما. وبناء على حالات العنف المترلي التي أفادت بها المحاكم الشرعية في عام ٢٠٠٦، كانت نسبة ٤١ في المائة من حالات الطلاق الموثقة يدخل فيها العنف العائلي، وفي عام ٢٠٠٧، كانت نسبتها ٣٣ في المائة من مجموع الحالات الموثقة.

٢٠٨ - وظل خدم المنازل بدون مظلة قانونية لحمايتهم. وبادرت عدة وزارات، منها وزارة الرعاية الاجتماعية الشعبية وزارة العمل والهجرة ووزارة الدولة لتمكين المرأة وحماية الطفل، إلى إعداد مشاريع خاصة بكل منها. ونوقشت هذه المسودات وتم الجمع بينها. وكانت جماعات المجتمع المدني قد اقترحت مفاهيمها كذلك. وبالرغم من هذا، أعيق التقدم في مشروع القانون هذا بسبب الخلافات والقلق من عدم قدرة الحكومة على تنفيذه بشكل مستمر. ولاستخدام العاملين في المنازل الذين يقومون بالخدمة المترلية تقليد طويل لدى كثير من الثقافات والأعراق في إندونيسيا، واتسم في كثير من الأحيان بطابع ''الكفيل - التابع'' للطرفين، وكثيرا ما يكون المعنيون من الأقارب أو حتى من أقرب الأقربين. فالأقارب الفقراء كثيرا ما يرافقون أفراد الأسرة الأفضل حالا للمساعدة في الأعمال المترلية، ويقيمون في مكان العمل، بل ويلحقون بالمدرسة. وفي حالة غير الأقرباء، كثيرا ما تنشأ علاقات عائلية، ويلبي رب العمل احتياجات خدم المنازل (على سبيل المثال، الصابون والمنظفات والملابس والغذاء، الخ). وصحيح أن أجور خدم المنازل كانت متدنية، وكثيرا ما لا تفي بالحد الأدنى الإقليمي

للأجور. وفي الحالات التي لا تكون فيها نوايا رب العمل طيبة، قد يقع الاستغلال وأشكال العنف. وعلى الرغم من هذا، تساءل البعض في قلق عما إذا كان المجتمع، بما في ذلك الحكومة، إذا أضفي الطابع الرسمي على الخدمة المترلية، مستعدا على الدوام لتطبيق القانون؟ وهل سيكون المجتمع قادرا على دفع أجور خدم المنازل وفقا للمعيار الموحد؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، وإذا لم تعد الأسر تستعين بخدم المنازل، فماذا يمكن أن تكون آثار ذلك على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع (على سبيل المثال، إنتاجية الموظفين) الذي أصبح يعتمد اعتمادا كبيرا على خدم المنازل؟ وهل سيكون لدى خدم المنازل استعداد لاكتساب المؤهلات المهنية المطلوبة لتلقي الأجور المهنية؟ وماذا سيكون التأثير إذا أصبحت قوة العمل الشابة التي كانت سابقا تعمل في الخدمة بالمنازل عاطلة عن العمل بسبب هذا النظام الجديد؟ وما مدى استعداد الحكومة لاستباق المشاكل الجديدة الناجمة عن هذه الحماية القانونية لخدم المنازل؟

٢٠٩ - وظلت الحكومة تواجه صعوبات في معالجة المسائل المذكورة أعلاه، بينما تقوم بتحديد ملامح التعقيدات الماثلة وتحاول إيجاد الحلول المناسبة. وفي غضون ذلك، كان الخطاب الناشئ يتعلق بضرورة اتخاذ تدابير لزيادة الوعي العام من أجل التضافر في العمل بنية حسنة بين أرباب العمل وخدم المنازل. واستلزم الأمر أيضا مزيدا من التوعية النشطة لزيادة الوعي بأن للخدم في المنازل أيضا حقوقهم الشخصية كبشر التي لا يمكن انتهاكها. ويمكن استخدام القانون ٢٠٠٤/٢٣ في حالة وقوع عنف أو انتهاك لحقوق الخدم في المنازل. ومع ذلك، لا يمكن أن يستخدم هذا مسوغا لتأخير بذل الجهود الرامية إلى توفير مظلة قانونية لحمايتهم.